

عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

مكونات عمل الشرطة الفلسطينية في مجال الوقاية من الجريمة من وجهة نظر
ضباطها في محافظات الخليل ورام الله ونابلس

رؤوف نادي محمود أبو عواد

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1438 هـ / 2017 م

مكونات عمل الشرطة الفلسطينية في مجال الوقاية من الجريمة من وجهة نظر
ضباطها في محافظات الخليل ورام الله ونابلس

إعداد:

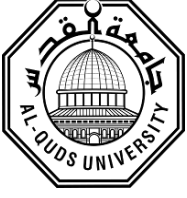
رؤوف نادي محمود أبو عواد

بكالوريوس علم نفس من جامعة الاستقلال / فلسطين

المشرف: أ. د. سهيل حسنين

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في علم الجريمة / كلية
الآداب / عمادة الدراسات العليا / جامعة القدس

2017 / 1438 هـ



جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

برنامج ماجستير علم الجريمة

إجازة الرسالة

مكونات عمل الشرطة الفلسطينية في مجال الوقاية من الجريمة من وجهة نظر ضباطها في
محافظات الخليل ورام الله ونابلس

اسم الطالب: رؤوف نادي محمود أبو عواد

الرقم الجامعي: 01412286

المشرف: أ. د. سهيل حسنين

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: 30 / 4 / 2017 من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم
وتواقيعهم:

التوقيع:	1- رئيس مجلس المناقشة: أ.د. سهيل حسنين
التوقيع:	2- ممتحنا داخليا: د. بسام بنات
التوقيع:	3- ممتحنا خارجيا: د. عصام الأطرش

القدس - فلسطين

1438 هـ / 2017 م

الإهداء

إلى من أحمل اسمك بكل فخر إلى من علمني معنى الرجولة، والدي الحبيب

إلى من أرضعتني الحب والحنان إلى رمز الحب ويلسم الشفاء إلى القلب الناصع بالبياض والدي الحبيبة التي تنير لي الدنيا بدعواتها أطال الله في عمرها.

إلى من أشرقت شمسها في سماء حياتي وكانت نورا قد غطى على أحزاني فوقفت لجانبي ومنحتني الحب الصادق زوجتي فاطمة.

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة العظيمة إلى أخي الدكتور محمود وأخي الدكتور محمد وأختي بديعة وباقي أخوتي وأخواتي الأعزاء.

إلى من ساندني ووقف لجانبي في إنجاز هذا العمل " خليفة وجورج وبشارة وضياء وعساف " وأصدقائي الأعزاء

إلى كل من ساعد على إتمام هذا العمل ولم أذكره بالاسم.

أهدي هذا الجهد المتواضع

الباحث

رؤوف أبو عواد

اقرار

أقر أنا معد الرسالة بأنها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الدراسة، أو أي جزء منها، لم يقدم لنيل درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

التوقيع:

اسم الطالب: رؤوف نادي محمود أبو عواد

التاريخ: 2017/4/30م

الشكر والتقدير

الحمد لله ذي المن والفضل والإحسان، حمدا يليق بجلاله وعظمته. وصل اللهم على خاتم الرسل، من لا نبي بعده، صلاة تقضي لنا بها الحاجات، وترفعنا بها أعلى درجات، وتبلغنا بها أقصى الغايات من جميع الخيرات، في الحياة وبعد الممات. والله الشكر أولا وأخيرا.

بالبداية أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الدكتور سهيل حسنين الذي تفضل بالإشراف على هذه الدراسة وكان لي عوناً وناصحاً وميسراً ومثيراً فجزاه الله عنا كل خير وله منا كل التقدير والاحترام، وأتمنى له دوام الصحة والخير والعافية ...

كما أتقدم بالشكر للدكتور سمير الجمل الذي لطالما قدم لي الدعم المتواصل فله مني التقدير والاحترام والشكر موصولاً لأساتذتي الأفاضل في برنامج الماجستير لعلم الجريمة الذين استقيت منهم العلم والمعرفة فلهم الاحترام.

قائمة المحتويات

الترقيم	الموضوع	رقم الصفحة
	إقرار	أ
	الشكر والتقدير	ب
	قائمة المحتويات	ج
	قائمة الجداول	ز
	الملخص	ك
	Abstract	م
	الفصل الأول: المدخل إلى الدراسة	2 - 7
1.1	المقدمة	2
1.2	مشكلة الدراسة	3
1.3	أهمية الدراسة	4
1.4	أهداف الدراسة	4
1.5	أسئلة الدراسة	5
1.6	فرضيات الدراسة	6
1.7	حدود الدراسة	7
	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	8-37
2.1	المقدمة	8

8	مصطلحات الدراسة	2.2
11	التطور التاريخي لمفهوم الوقاية من الجريمة	2.3
14	نظريات الوقاية من الجريمة	2.4
17	الاستراتيجية الدولية للوقاية من الجريمة	2.5
18	أنواع الوقاية من الجريمة	2.6
18	الاتجاه الموقفي في الوقاية من الجريمة	2.6.1
19	الاتجاه الاجتماعي في الوقاية من الجريمة	2.6.2
20	العمل الشرطي في الوقاية من الجريمة	2.7
20	أهداف السياسة الوقائية للعمل الشرطي	2.7.1
21	أهداف العمل الشرطي وعلاقته بالبيئة الاجتماعية	2.7.2
23	دور الشرطة في الوقاية من الجريمة	2.7.3
27	أساليب، آليات، وتقنيات العمل الشرطي	2.7.4
31	الدراسات السابقة	2.8
47-38	الفصل الثالث: منهجية الدراسة	
38	منهج الدراسة	3.1
38	مجتمع الدراسة	3.2
39	عينة الدراسة	3.3
41	أداة الدراسة	3.4

42	صدق أداة الدراسة	3.5
43	ثبات أداة الدراسة	3.6
43	صدق محتوى الأداة	3.7
46	المعالجة الإحصائية	3.8
83-48	الفصل الرابع: عرض النتائج وتحليلها	
48	عرض نتائج السؤال الرئيس	4.1
51	عرض نتائج فرضيات الدراسة	4.2
51	عرض نتائج الفرضية الرئيسية	4.2.1
82	عرض نتائج الفرضية الرئيسة الثانية	4.2.2
83	عرض نتائج الفرضية الرئيسية الثالثة	4.2.3
100-84	الفصل الخامس: مناقشة النتائج، الاستنتاجات والتوصيات	
84	مناقشة النتائج	5.1
84	مناقشة نتائج السؤال الرئيس	5.1.1
86	مناقشة نتائج الفرضية الفرعية الأولى	5.1.2
87	مناقشة نتائج الفرضية الفرعية الثانية	5.1.3
88	مناقشة نتائج الفرضية الفرعية الثالثة	5.1.4
90	مناقشة نتائج الفرضية الفرعية الرابعة	5.1.5
91	مناقشة نتائج الفرضية الفرعية الخامسة	5.1.6

92	مناقشة نتائج الفرضية الفرعية السادسة	5.1.7
95	مناقشة سؤال الدراسة الفرعي السابع	5.1.8
96	مناقشة سؤال الدراسة الفرعي الثامن	5.1.9
98	الاستنتاجات	5.2
99	التوصيات	5.3
101	المراجع العربية	
106	المراجع الاجنبية	
108	قائمة الملاحق	

قائمة الجداول

رقم الصفحة	العنوان	رقم الجدول
38	وصف مجتمع الدراسة حسب المحافظة والرتبة العسكرية	1.3
39	توزيع أفراد مجتمع الدراسة الأصلي	2.3
40	خصائص عينة الدراسة	3.3
42	محاور الدراسة الرئيسية	4.3
43	مصفوفة معاملات الثبات لأبعاد الدراسة الخاصة بمكونات عمل الشرطة الفلسطينية والدرجة الكلية حسب معاملات الثبات كرونباخ ألفا	5.3
43	مصفوفة معاملات الارتباط لفقرات الدراسة الخاصة بمكونات عمل الشرطة الفلسطينية مع درجتها الكلية	6.3
46	مصفوفة معاملات الارتباط لمجالات الدراسة الخاصة بمكونات عمل الشرطة الفلسطينية مع الدرجة الكلية للمقياس	7.3
48	دلالة المتوسط الحسابي	8.4
49	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات ضباط الشرطة حول مكونات عمل الشرطة في مجال الوقاية من الجريمة	9.4
50	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات ضباط الشرطة نحو مكونات عمل الشرطة الفلسطينية في مجال الوقاية من الجريمة (قائمة الملاحق) ملحق 2	10.4

52	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة استجابات الضباط تبعاً لمتغير المحافظة N=270	11.4
53	نتائج تحليل التباين الأحادي الاتجاه لاستجابات ضباط الشرطة نحو مكونات العمل الوقائي للشرطة تبعاً للمحافظة	12.4
55	نتائج اختبار LSD للمقارنات الثنائية البعدية للفروق في استجابات ضباط الشرطة نحو أهداف العمل الوقائي للشرطة الفلسطينية تبعاً لمتغير المحافظة	13.4
55	نتائج اختبار LSD للمقارنات الثنائية البعدية للفروق في استجابات ضباط الشرطة نحو أدوار العمل الوقائي للشرطة الفلسطينية تبعاً لمتغير المحافظة	14.4
56	نتائج اختبار LSD للمقارنات الثنائية البعدية للفروق في استجابات ضباط الشرطة نحو التدابير الوقائية الاجتماعية للشرطة الفلسطينية تبعاً لمتغير المحافظة	15.4
57	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية في استجابات ضباط الشرطة نحو مكونات عمل الشرطة الفلسطينية من وجهة نظر ضباطها تبعاً لمتغير الرتبة العسكرية	16.4
59	نتائج تحليل التباين أحادي الاتجاه لاستجابات ضباط الشرطة تبعاً للمحافظة	17.4
60	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات ضباط الشرطة تبعاً لمتغير سنوات الخبرة	18.4
62	نتائج تحليل التباين الأحادي لاستجابات ضباط الشرطة تبعاً	19.4

	لسنوات الخبرة	
64	نتائج اختبار LSD للمقارنات الثنائية البعدية لاستجابات ضباط الشرطة نحو أهداف العمل الوقائي للشرطة الفلسطينية تبعاً لمتغير سنوات الخبرة	20.4
64	نتائج اختبار LSD للمقارنات الثنائية البعدية لاستجابات ضباط الشرطة نحو التدابير الوقائية الاجتماعية للشرطة الفلسطينية تبعاً لمتغير سنوات الخبرة	21.4
65	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية في استجابات ضباط الشرطة نحو مكونات عمل الشرطة الفلسطينية من وجهة نظر ضباطها تبعاً لمتغير المستوى التعليمي	22.4
67	نتائج تحليل التباين الأحادي لاستجابات ضباط الشرطة تبعاً للمستوى التعليمي	23.4
69	نتائج اختبار LSD للمقارنات الثنائية البعدية في استجابات ضباط الشرطة نحو معيقات تطبيق الشرطة للعمل الوقائي تبعاً لمتغير المستوى التعليمي	24.4
70	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات ضباط الشرطة نحو مكونات عمل الشرطة الفلسطينية من وجهة نظر ضباطها تبعاً لمتغير العمر	25.4
71	نتائج تحليل التباين الأحادي لاستجابات ضباط الشرطة تبعاً للعمر	26.4
73	نتائج اختبار LSD للمقارنات الثنائية البعدية لاستجابات ضباط الشرطة نحو معيقات تطبيق الشرطة للعمل الوقائي تبعاً لمتغير العمر	27.4

74	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات ضباط الشرطة نحو مكونات عمل الشرطة الفلسطينية من وجهة نظر ضباطها تبعاً لمتغير القسم	28.4
77	نتائج تحليل التباين الأحادي الاتجاه لاستجابات ضباط الشرطة تبعاً للقسم.	29.4
78	نتائج اختبار LSD للمقارنات الثنائية البعدية لاستجابات ضباط الشرطة نحو نتائج العمل الوقائي للشرطة تبعاً لمتغير القسم	30.4
79	نتائج اختبار LSD للمقارنات الثنائية البعدية لاستجابات ضباط الشرطة نحو معيقات تطبيق الشرطة للعمل الوقائي تبعاً لمتغير القسم	31.4
80	نتائج اختبار LSD للمقارنات الثنائية البعدية لاستجابات ضباط الشرطة نحو التدابير الوقائية الاجتماعية للشرطة تبعاً لمتغير القسم	32.4
81	نتائج اختبار LSD للمقارنات الثنائية البعدية لاستجابات ضباط الشرطة نحو مكونات عمل الشرطة الفلسطينية (الدرجة الكلية) تبعاً لمتغير القسم	33.4
82	معامل الارتباط لبيان العلاقة بين مكونات عمل الشرطة الفلسطينية والتدابير الوقائية الموقفية	34.4
83	معامل الارتباط لبيان العلاقة بين مكونات عمل الشرطة الفلسطينية والتدابير الوقائية الاجتماعية	35.4

المخلص

هدفت الدراسة التعرف إلى استجابات ضباط الشرطة نحو مكونات عمل الشرطة الفلسطينية في مجال الوقاية من الجريمة في محافظات الخليل ورام الله ونابلس والتعرف الى مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، في مكونات عمل الشرطة الفلسطينية في مجال الوقاية من الجريمة من وجهة نظر ضباطها تعزى للمتغيرات الديموغرافية. كما هدفت الدراسة التعرف على العلاقة بين مكونات عمل الشرطة الفلسطينية في مجال الوقاية من الجريمة وكل من التدابير الوقائية الموقفية والاجتماعية. تكون مجتمع الدراسة من ضباط الشرطة الفلسطينية العاملين في محافظات الخليل ورام الله ونابلس والبالغ عددهم (1078) ضابط، وتكونت عينة الدراسة من (270) ضابط تم اختيارهم بطريقة العينة العشوائية الطبقية المنتظمة بنسبة (25%) من مجتمع الدراسة.

أظهرت نتائج الدراسة ان استجابات ضباط الشرطة نحو مكونات عمل الشرطة الفلسطينية في مجال الوقاية من الجريمة في محافظات الخليل ورام الله ونابلس كانت مرتفعة حيث كان مجال أدوار العمل الوقائي للشرطة الفلسطينية أعلى المجالات وان توفر شروط الاستقرار النفسي للمواطنين كانت أبرز مكونات عمل الشرطة الفلسطينية.

كما اظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، في استجابات ضباط الشرطة نحو مكونات عمل الشرطة الفلسطينية في الوقاية من الجريمة تبعا لمتغير المحافظة على الدرجة الكلية وفي مجالات أساليب وأليات وتقنيات العمل الوقائي ونتائج العمل الوقائي ومعيقات تطبيق الشرطة للعمل الوقائي والتدابير الوقائية الموقفية للشرطة حسب متغيرات: المحافظة، سنوات الخبرة، المستوى التعليمي، الرتبة العسكرية. في حين تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مكونات عمل الشرطة الفلسطينية في مجال الوقاية من الجريمة تبعا لمتغير القسم في مجالات أهداف العمل الوقائي للشرطة وأدوار العمل الوقائي للشرطة وأساليب وأليات وتقنيات العمل الوقائي والتدابير الوقائية الموقفية. كما تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مكونات عمل الشرطة الفلسطينية في مجال الوقاية من الجريمة تبعا لمتغير القسم في مجالات أهداف العمل الوقائي للشرطة وأدوار العمل الوقائي للشرطة وأساليب وأليات وتقنيات العمل الوقائي والتدابير الوقائية الموقفية.

كما أظهرت الدراسة وجود ارتباط دال إحصائياً بين مستوى الدلالة ومكونات عمل الشرطة الفلسطينية والتدابير الوقائية الموقفية، حيث تبين وجود ارتباط دال إحصائياً بين مكونات عمل الشرطة الفلسطينية والتدابير الوقائية الاجتماعية.

بالتالي، توصلت الدراسة لمجموعة من الاستنتاجات من أهمها أن التدابير الوقائية الاجتماعية تعكس مكونات عمل الشرطة الفلسطينية، وكذلك محاولة التواصل مع المواطن وتعزيز ثقته بجهاز الشرطة هي من أولويات عمل الشرطة الفلسطينية، وحث جهاز الشرطة في الاستمرارية في تطبيق مكونات عمل الشرطة الفلسطينية بالإضافة إلى زيادة الوعي الثقافي لدى الضباط العاملين وذلك من خلال الدورات التدريبية والمحاضرات في إطار الوقاية من الجريمة، حيث إن العلاقة بين الجمهور ورجال الشرطة مبنية على تصورات سلبية، حيث تعتبر هذه التصورات عوائقاً لتطوير العمل الشرطي عامة، وتطوير تدابير وقائية اجتماعية خاصة، ضرورة اعتماد تطبيق البرامج والنماذج والأنشطة الاجتماعية الوقائية التي تهدف إلى تعزيز الشخصية السوية عند الأفراد مثل اعتماد الرقابة الاجتماعية والتدريب والتأهيل، تواجد العلاقة بين مكونات الوقاية والتدابير الوقائية الاجتماعية، ويعود ذلك إلى كفاءة العمل الشرطي في العمل الوقائي وتعاون المجتمع بالرغم من وجود المعوقات المجتمعية.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات في مجالات منها: مجال التخطيط وسياسات الشرطة يتمثل في عمل دورات متخصصة، وحث جهاز الشرطة في الاستمرارية في تطبيق مكونات عمل الشرطة الفلسطينية، وإرشاد الأفراد والمجتمع لمعالجة القصور الذاتي مع اتخاذ التدابير الوقائية، وضرورة اعتماد تطبيق البرامج والنماذج والأنشطة الاجتماعية الوقائية وفتح دائرة متخصصة في الشرطة (الشرطة المجتمعية)، لما لها دور من الوقاية من الجريمة. وفي مجال البحوث يتمثل في إجراء المزيد من الدراسات والبحوث، وإجراء دراسات تركز على الجوانب الموقفية المساعدة والمساهمة في وقوع الجريمة، والعمل على نشر ما توصلت إليه الدراسة الحالية من نتائج. وفي مجال الإعلام تعزيز التعاون بين جهاز الشرطة ووسائل الإعلام المختلفة، والقيام بحملات توعية في مختلف وسائل الإعلام إضافة إلى وسائل التواصل الاجتماعي التي تستهدف الأهل والأبناء، وتوجيه الإعلام لتقديم برامج تهدف إلى الوقاية من الجريمة بالدعوة إلى الأمن والأمان. أما بما يخص المجال النظري مواكبة التطور والتقدم في أساليب ارتكاب الجريمة من ناحية نظرية، وطرح تجارب جديدة من خلال خبرة ضباط الشرطة تختص بمجال الوقاية من الجريمة والعمل الشرطي.

The responses of police officers to the components of the work of the Palestinian police in the domain of prevention from crime in the governorates of Hebron, Ramallah and Nablus

Prepared by: Raof Nade Mahmoud Abu-Awwad

Supervisor: Prof. Suheel Hasanian

Abstract

The study aimed to know the responses of police officers to the components of the work of the Palestinian police in the domain of prevention from crime in the governorates of Hebron, Ramallah and Nablus and to know if there are statistically significant responses in the components of the work of Palestinian police in the domain of protection from crime from the point of view of its officers which are due to personality, demographic and functional variables.

It also aimed to know the relationship between the components of the work of the Palestinian police in the domain of prevention from crime and the situational and social preventive procedures. The population of the study consisted of Palestinian police officers working in the governorates of Hebron, Ramallah and Nablus whose number is (1078). The sample of the study consisted of (270) police officers who were chosen by the regular stratified random sample with a percentage of (25%) from the population of the study.

The results of the study showed that the responses of the police officers to the components of the work of the Palestinian police in the domain of prevention from crime in the governorates of Hebron, Ramallah and Nablus were high whereby the domain of the roles of the preventive work of the Palestinian police were the highest domains and that the availability of psychological stability of the citizens was the most prominent component of the work of the Palestinian police.

The results also showed that there were no statistically significant differences at the significance level of ($\alpha \leq 0.05$) in the responses of police officers to the components of the work of the Palestinian police in prevention from crime according to the variable of the governorate in the total degree and in the domains of methods, mechanisms and technologies of preventive work and the results of the preventive work and the impediments of the application by the police of the preventive work and the situational preventive procedures according to the variables of: the governorate, years of experience, educational level, and the military rank.

However, it was indicated that there were no statistically significant differences at the significance level of ($\alpha \leq 0.05$) in the components of the work of Palestinian police in the domain of prevention from crime according to the variable of the section in the domains of the aims of the police preventive work, the roles of the preventive work of the police, the

methods, mechanisms and technologies of the preventive work and the situational preventive procedures . It was also indicated that there were no statistically significant differences at ($\alpha \leq 0.05$) in the components of work of the Palestinian police in the domain of prevention from crime according to the variables of the section in the domains of the aims of the preventive work of the police, the roles of the preventive work of the police, the methods, mechanisms and technologies of the preventive work and the situational preventive procedures.

The study found that existence of a statistically significant connection between the significance level and the components of the work of the Palestinian police and the situational preventive procedures, whereby it was indicated that there was a statistically significant connection between the components of the work of the Palestinian people and the social preventive procedures.

Accordingly, the study reached a number of conclusions the most important of which are that the social preventive procedures reflect the components of the work of the Palestinian police, also attempting to communicate with the citizen, reinforcing his confidence in the police body is one of the priorities of the work of the Palestinian police, urging the police body to continue applying the components of the work of the Palestinian police. In addition, there should be an increase in the cultural awareness of the working officers and this is through training sessions and lectures in the framework of prevention from the crime. The relationship between the public and the police officers is built on negative conceptualizations, whereby these conceptualizations are considered as impediments for developing the police work in general and developing social preventive procedures in particular. It is necessary to adopt the application of the preventive social programs, models and activities, which aim to reinforce the sound personality among the individuals such as adopting the social monitoring, training and rehabilitation. There should be relationship between the components of the prevention and the social preventive procedures. This is due to the efficiency of the police work in the preventive work and the cooperation of the society despite the existence of societal impediments.

The study concluded with a number of recommendations including: the domain of planning and the policies of the police which is represented in doing specialized sessions, urging the police body to continue in applying the components of the work of the Palestinian work, guiding the individuals and the society to treat the self failure with taking the preventive procedures, the necessity of adopting the application of the preventive social programs, models and activities, opening specialized departments in the police (the community police) due to its role in prevention from crime. In the domain of research, more studies and research should be conducted which focus on the situational aspects, which help and contribute in the incidence of crime. The results reached by the current study should be published. In the domain of media, cooperation should be reinforced between the police body and the different media. Awareness campaigns should be carried out in the different media in addition to the social communication media which target the families and children and guiding the media to present programs which aim to prevent the crime by calling for security and safety. As for the theoretical domain, the police should go along with development and progress in the methods

of committing crime from a theoretical aspect and putting new experiences through the experience of police officers, which are specialized, in the domain of crime prevention and police work.

الفصل الأول

المدخل إلى الدراسة

1.1 المقدمة

بذلت الدول جهودا كبيرة في مكافحة الجريمة، لأن الجريمة أصبحت تهدد المجتمع وترهقه اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، وقد اتخذت تلك الدول وسائل مختلفة في مكافحة الجريمة، وأنفقت أموالا باهظة من أجل ذلك، وعلى الرغم من ذلك لم تستطع أن تصل الى نتائج طيبة في الحد من الجريمة، حيث كانت الشرطة هي الجهة الوحيدة المخولة في مكافحة الجريمة، فأصبح واضحا ضرورة أن يختلف الأسلوب في الحد من الجريمة، وعدم الاعتماد فقط على الشرطة وضرورة إشراك المواطنين في الحد من ظاهرة الجريمة.

وكان لتوصيات مؤتمرات الأمم المتحدة لمنع الجريمة أكبر الأثر في ظهور وتطور فكرة الشرطة في مجال الوقاية، وذلك لأهمية جهاز الشرطة في الوقاية من الجريمة باعتباره الجهاز المخول بمكافحتها، حيث كانت الأمم المتحدة تعقد مؤتمرات منع الجريمة كل خمس سنوات منذ عام 1950، وكان لمؤتمر مكافحة الجريمة في البلاد العربية الذي نظمته الأمم المتحدة في دمشق خلال شهر أيلول سنة 1974 أكبر الأثر في ظهور فكرة الاهتمام بالوقاية من الجريمة، وذلك لاهتمامه بالوقاية السابقة من الإجرام والانحراف والوقاية من التكرار وتحديد الجهاز المكلف بالوقاية من الجريمة وتطبيق مبادئ الدفاع الاجتماعي (النقبي، 2007).

ونظرا للتطور العلمي والتكنولوجي والاقتصادي والاجتماعي في العالم، أصبحت الشرطة مطلبا حضاريا ملحا، لا يمكن تجاهله في كافة الدول الأوروبية والعربية على حد سواء، لأنه لا توجد دولة آمنة تماما ولا يوجد بها جرائم أو انحراف، ولا يوجد في أي مكان في العالم ما يسمى بالأمن المطلق. لذا فإن النظام الأمني جزء من البناء الاجتماعي ومرتبطة به. وتبرز أهمية عمل جهاز الشرطة بالعمل الأمني كونه معنيا بأمن المجتمع وحمايته من الأخطار التي تهدده، والتي تشكل الأساس الذي تبنى عليه أنواع الفعل الإجرامي المتمثلة في عدوان بعض الناس على بعضهم الآخر، بسبب انفلاتهم من

القيم الإنسانية والأخلاقية التي تضبط سلوكهم وتحول دون ممارستهم للأفعال التي تمس أمن الآخرين في حياتهم وأموالهم وأعراضهم، حيث تعتبر الشرطة وفقا لذلك نظام ضبط اجتماعي (الأصفر، 2001).

ومن هنا برزت أهمية دور الشرطة، كجزء من السياسات الجنائية التي تتبعها الدولة في مجال الوقاية من الجريمة، حيث تتغير السياسة الجنائية تبعا لتغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الدولة، حيث تعتبر مهمة جهاز الشرطة الفلسطينية في الوقاية من الجريمة مرتبطة بعدد من الآليات التي تساهم في تحقيق ذلك، كما أنها تواجه عددا من المعوقات التي تحول دون نجاح الشرطة الفلسطينية في تحقيق أهدافها في الوقاية من الجريمة، وبالتالي فإن دور الشرطة في الوقاية من الجريمة يتوقف على عدة اعتبارات أبرزها نجاح الآليات وتذليل المعوقات التي ستواجه عمل رجال الشرطة.

1.2 مشكلة الدراسة

كما يبدو فهناك ازدياد في حجم الجريمة في محافظات الخليل ورام الله ونابلس في الفترة الأخيرة، كما ونوعا، وظهور جرائم غريبة وخطيرة على المجتمع الفلسطيني، ففي تقرير للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 2013 بلغ عدد الجرائم المبلغ عنها 24،101 جريمة. إن هذا الازدياد في ظاهرة الجريمة يهدد المجتمع الفلسطيني، ويهدد محاولات التطور والتقدم اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا، مما يجعل من الضروري مراجعة السياسة الشرطية المتبعة في مواجهة الجريمة، والعمل على فحص من جديد لآليات المستخدمة في مجال الوقاية من الجريمة التي تتبعها الشرطة الفلسطينية في محافظات الخليل ورام الله ونابلس (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013).

ومن هنا تبرز مشكلة الدراسة في التعرف الى مكونات عمل الشرطة الفلسطينية في الوقاية من الجريمة في محافظات الخليل ورام الله ونابلس من وجهة نظر ضباطها. بالتالي، يتم من خلال الاجابة عن سؤال الدراسة الرئيس وهو: ما مكونات عمل الشرطة الفلسطينية في مجال الوقاية من الجريمة من وجهة نظر ضباطها في محافظات الخليل ورام الله ونابلس؟

1.3 أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة من الناحية النظرية في قلة الدراسات التي تناولت دور الشرطة الفلسطينية في الوقاية من الجريمة في محافظات الخليل ورام الله ونابلس - على حد علم الباحث- وبالتالي ستساهم هذه الدراسة في إغناء الأدبيات السابقة في هذا الموضوع. أما من الناحية العملية فتتمثل أهمية الدراسة في مساعدة أصحاب الاختصاص في رسم السياسات العامة والسياسة الجنائية في مجال الوقاية من الجريمة المرتبطة بجهاز الشرطة الفلسطينية، وخاصة من ناحية تحديد الأهداف الوقائية في عمل الشرطة، والآليات والإجراءات المناسبة للوقاية من الجريمة في محافظات الخليل ورام الله ونابلس، وتحديد المشاركة المجتمعية، وتحديد نتائج العمل الوقائي. إضافة إلى ذلك تساهم الدراسة في تحديد المعوقات التي تواجه رجال الشرطة في العمل الوقائي.

1.4 أهداف الدراسة

الهدف الأساس للدراسة هو معرفة مكونات عمل الشرطة الفلسطينية في محافظات الخليل ورام الله ونابلس من وجهة نظر ضباط الشرطة الفلسطينية في مجال الوقاية من الجريمة.

بالتالي، جاءت الدراسة لتحقيق الأهداف الفرعية الآتية:

- 1- فحص ماهية أهداف الشرطة في الوقاية من الجريمة.
- 2- التعرف الى أدوار الشرطة في الوقاية من الجريمة.
- 3- تحديد آليات وأساليب الشرطة في الوقاية من الجريمة.
- 4- التعرف الى نتائج عمل الشرطة في مجال الوقاية من الجريمة.
- 5- التعرف الى معوقات الشرطة في الوقاية من الجريمة.
- 6- التعرف الى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في دور الشرطة في الوقاية من الجريمة في محافظات الخليل ورام الله ونابلس من وجهة نظر ضباط الشرطة الفلسطينية تعزى لمتغيرات شخصية وديموغرافية ووظيفية.
- 7- التعرف الى العلاقة بين مكونات عمل الشرطة الفلسطينية في الوقاية من الجريمة وكل من التدابير الوقائية الاجتماعية والموقفية.

1.5 اسئلة الدراسة

واستنادا لسؤال الدراسة الرئيس، تجيب الدراسة عن الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما أهداف العمل الوقائي للشرطة في الوقاية من الجريمة من وجهة نظر ضباط الشرطة الفلسطينية؟

2- ما أدوار الشرطة في الوقاية من الجريمة في محافظات الخليل ورام الله ونابلس من وجهة نظر ضباط الشرطة الفلسطينية؟

3- ما أساليب وآليات وتقنيات الشرطة في الوقاية من الجريمة في محافظات الخليل ورام الله ونابلس من وجهة نظر ضباط الشرطة الفلسطينية؟

4- ما معوقات الشرطة في الوقاية من الجريمة في محافظات الخليل ورام الله ونابلس من وجهة نظر ضباط الشرطة الفلسطينية؟

5- ما نتائج عمل الشرطة في الوقاية من الجريمة في محافظات الخليل ورام الله ونابلس من وجهة نظر ضباط الشرطة الفلسطينية؟

6- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في دور الشرطة في الوقاية من الجريمة في محافظات الخليل ورام الله ونابلس من وجهة نظر ضباط الشرطة الفلسطينية تعزى للمتغيرات الديموغرافية؟

7- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مكونات عمل الشرطة الفلسطينية في الوقاية من الجريمة والتدابير الوقائية الموقفية؟

8- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مكونات عمل الشرطة الفلسطينية في الوقاية من الجريمة والتدابير الوقائية الاجتماعية؟

1.6 فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية الأولى: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في استجابات أفراد العينة نحو مكونات عمل الشرطة في الوقاية من الجريمة تعزى للمتغيرات الديموغرافية. وينبثق عن الفرضية الرئيسية الأولى الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في استجابات أفراد العينة نحو مكونات عمل الشرطة في الوقاية من الجريمة تعزى لمتغير المحافظة.

الفرضية الفرعية الثانية: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في استجابات أفراد العينة نحو مكونات عمل الشرطة في الوقاية من الجريمة تعزى لمتغير الرتبة.

الفرضية الفرعية الثالثة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في استجابات أفراد العينة نحو مكونات عمل الشرطة في الوقاية من الجريمة فتعزى لمتغير سنوات الخبرة.

الفرضية الفرعية الرابعة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في استجابات أفراد العينة نحو مكونات عمل الشرطة في الوقاية من الجريمة تعزى لمتغير المستوى

التعليمي.

الفرضية الفرعية الخامسة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في استجابات أفراد العينة نحو مكونات عمل الشرطة في الوقاية من الجريمة تعزى لمتغير العمر.

الفرضية الفرعية السادسة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في استجابات أفراد العينة نحو مكونات عمل الشرطة في الوقاية من الجريمة تعزى لمتغير القسم.

الفرضية الرئيسية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد العينة نحو مكونات عمل الشرطة الفلسطينية في الوقاية من الجريمة والتدابير الوقائية الموقفية.

الفرضية الرئيسية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد العينة نحو مكونات عمل الشرطة الفلسطينية في الوقاية من الجريمة والتدابير الوقائية الاجتماعية.

1.7 حدود الدراسة

- 1- **الحد المكاني:** سيتمثل الحد المكاني للدراسة في محافظات الخليل ورام الله ونابلس.
- 2- **الحد الزمني:** سيتم البدء في تطبيق الدراسة ما بين 2016 إلى 2017.
- 3- **الحد البشري:** سيتم تطبيق الدراسة على ضباط الشرطة الفلسطينية.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

2.1 المقدمة

تأتي الوقاية من الجريمة على سلم الأولويات للدول؛ ذلك أن التطور والنمو للمجتمعات مرهون بأمن المواطن ورفيّه. والجريمة بوصفها ظاهرة اجتماعية تزعزع الأمن المجتمعي، وتعمل على تأخير المجتمع بأطره السياسية، والاجتماعية، والثقافية، والأمنية المختلفة، وتؤدي بالتالي إلى تهتك النسيج المجتمعي بكل قيمه ومعتقداته.

بالرغم من التطور للبدائل المادية المعتمدة على الوسائل والأجهزة التكنولوجية الحديثة، المستخدمة في الكشف عن الجريمة والحد منها، أو الوقاية منها؛ إلا أن العنصر البشري (رجل الشرطة) يأتي جنبا إلى جنب في تحقيق الأمن والاستقرار المجتمعي بما يملكه من سلطة، وبما منحه إياه القانون من صلاحيات مختلفة، ليكون بذلك الدرع الواقي لكل ما من شأنه أن يعيق المجتمع ويؤخر حركة نموه وازدهاره.

2.2 مصطلحات الدراسة

تعتمد الدراسة الحالية على مجموعة من المصطلحات، نوضحها بإيجاز:

تعريف الشرطة لغة:

ورد في لسان العرب "الشرطة بالتحريك" معناها العلامة. وقولهم أشراط فلان نفسه لكذا، أي أعملها وأعدّها لأمر ما، ومه سمي الشرطة لأن لهم علامة يعرفون بها. الواحد شرطي وشرطة والجمع شرط،

سموا بذلك لأنهم أعدوا لمهام خاصة وأعملوا أنفسهم بعلامات مميزة. كما وردت في المعجم الوسيط أن الشرطة تعني حفظ الأمن في البلاد (عمر، 1997).

تعريف الشرطة اصطلاحا

هيئة مدنية نظامية بوزارة الداخلية رئيسها الأعلى رئيس الجمهورية وتؤدي وظائفها وتباشر اختصاصها برئاسة وزير الداخلية وتحت قيادته وهو الذي يصدر القرارات المنظمة لجميع شؤونها ونظم أعمالها (الوزان، 2005).

أما الشبخلي (2005) فيرى بأن الشرطة هيئة مدنية تابعة للدولة ومسئولة عن استتباب النظام العام بمعناه التقليدي (الأمن العام، والصحة العامة، والسكينة العامة)، والجديد (الحفاظ على البيئة، وعلى جماليات المدينة، وعلى أخلاقيات المجتمع)، وعلى الرغم من وجود خصيصة عسكرية في عمل الشرطة وزياها الرسمي إلى أنها هيئة مدنية، وذلك لأن الصفة العسكرية يجب أن ينفرد بها الجيش وحده، كما أن الصفة المدنية للشرطة تتطوي على ضمانه لحقوق الإنسان وذلك لمسائلة هذه الجهة عند تعسفها وتجاوزها للقانون .

وهي مجموعة الأنشطة التي تقوم بها أجهزة الشرطة لتحقيق أهداف مرفق الأمن بأعلى درجة من الكفاية وبأسرع وقت ممكن وبأقل تكاليف ممكنة (المراسي، 1995).

الشرطة: "الكلمة بوليس Police" مشتقة أصلا من لفظة "Politea" الإغريقية وتعني هذه الكلمة عند الإغريق (المدينة)، ثم أصبحت تطلق على الجهاز الذي يصون أمن المدينة (سعد، 2001؛ يوسف، 2009).

كما عرف ويلسون (Felson, 1987) الشرطة بمجموعة من الأشخاص المدربين تدريباً خاصاً، ويعملون على مساعدة الدولة لحفظ النظام العام.

الأمن العام: يقصد به كل ما من شأنه حفظ المال، والنفوس، والعرض، والعقيدة ويتمثل ذلك بمنع الجريمة قبل وقوعها، وحفظ سير الحياة العامة، ودرء الكوارث العامة، والمحافظة على الصحة العامة (عبد الله، 1997).

الاستراتيجية: عمل مخطط تقوم بها الشرطة تحسبا لظهور مشكلة معينة أو لظهور مضاعفات لمشكلة قائمة بالفعل، ويكون الهدف من هذا العمل هو الإعاقة الكاملة أو الجزئية لظهور المشكلة أو المضاعفات أو كليهما (يوسف، 2009).

الجريمة: كل عمل ضار يلحق الأذى بالدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال، وله عقوبة أو تدبير احترازي (أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999).

كما يعرف العيسوي (2005) الجريمة أنها الفعل المضاد للقانون الجنائي، ويقوم به فرد يحكم عليه بحكم صادر من المحكمة.

الوقاية لغةً:

أصلها في اللغة ثلاثة أحرف (و- ق- ي):

ففي لسان العرب لابن منظور: " وَقَاهُ اللهُ وَقِيًا وَوَقِيَةً: أَي صَانَهُ، وَوَقَيْتَ الشَّيْءَ، أَقْبَهُ إِذَا صَنَنْتَهُ وَسَتَرْتَهُ عَنِ الْأَذَى، وَتَوَقَّى وَاتَّقَى بِمَعْنَى اسْتَبَقَ نَفْسَكَ وَلَا تَعْرُضْهَا لِلتَّلْفِ، وَتَحَرَّزْ مِنَ الْآفَاتِ وَانْقَهَا. وَالْوَقَايَةُ كُلُّ مَا وَقَيْتَ بِهِ شَيْئًا". (ابن منظور، ج6، 4901).

وحسب معجم مقاييس اللغة لابن فارس (1991: 131)، "الواو والقاف والياء- كلمة واحدة تدل على دفع شيء عن شيء ووقيته أقيه وقياً، والوقاية، ما يبق الشيء... إلى أن قال: قال النبي عليه السلام: "انقوا النار ولو بشق ثمرة" وكأنه أراد اجعلوها وقاية بينكم وبينها".

وفي مختار القاموس للزاوي (1997: 667)، وقاهُ وَقِيًا وَوَقَايَةً: صَانَهُ، وَانْقَيْتَ الشَّيْءَ حَذْرَتَهُ".

مما سبق يتضح بضرورة توفير حاجز (أمر ما) يحيل بين الفرد والشيء المراد التحذير منه، ويبدو أمر التحذير استباقياً وليس أثناء أو بعد حدوث المكروه.

الوقاية كمصطلح:

يذهب البعض في تحديده لمفهوم الوقاية من الجريمة بأنه "يشير إلى مختلف الجهود المجتمعية التي تهدف إلى الحيلولة دون توفر عوامل وظروف الجريمة أصلاً" (طالب، 2001). وهنا نشير بأن الوقاية ليست فردية، وليست حكراً على جهة معينة، وإنما جهد مجتمعي تحول إلى درء الجريمة قبل وقوعها.

ويذهب (Waller, 2006)، في تحديده لمفهوم الوقاية من الجريمة بأنه " كل عمل يؤدي إلى التفكك، أو التخفيض من معدلات الجريمة".

أما الحيدر(2004)، فيطالب بوضع استراتيجية كاملة تشترك بها كل المؤسسات للحد من الجريمة. كما يضيف عياط (2006) أن الوقاية من الجريمة عمل وقائي جماعي منظم من خلال تنفيذ برامج وتدابير وقائية ميدانية للتعامل مع كافة الظروف والعوامل المؤدية للجريمة.

الوقاية بشكل عام: هي منع تكوين الشخصية المنحرفة منذ الطفولة، وتهيؤ الفرد لان يتخذ سلوكاً مستقيماً، بمقتضى طبعه واندفاعه الذاتي القويم (العيسوي, 2005؛ أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، 2001).

2.3 التطور التاريخي لمفهوم الوقاية من الجريمة

مفهوم الوقاية من الجريمة

يعد مفهوم الوقاية من الجريمة من المفاهيم الواسعة في الاستخدام والانتشار، حيث استخدمها كثير من العلماء والباحثين في مجالات عدة في الأبحاث الأكاديمية والندوات العلمية والمؤتمرات العالمية، لأن موضوع الوقاية من الجريمة أصبح أمراً ومطلباً ملحاً في السنوات الأخيرة، مع تزايد ارتفاع معدلات الجريمة غير الطبيعية.

تعددت مفاهيم الوقاية من الجريمة، ولعل من أبرزها ما يلي:

ذهب البعض إلى أن الوقاية من الجريمة هي " مجموعة من التدابير الوقائية التي يجب أن تُتخذ لمنع حدوث الجريمة وبخاصة لدى الأشخاص ذوي الميول الإجرامية الخطرة أو التي تنذر حالتهم الاجتماعية بارتكاب الجريمة في المستقبل"، وذهب جانب آخر إلى أنها "مجموعة من الإجراءات للوقاية من الجريمة من خلال التوجيه التربوي للأفراد، والتأثير في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية عبر سياسة إنمائية تتيح حياة كريمة للأفراد" (طالب، 2001).

كما ذهب البعض إلى أنها " تركيز الجهود لحصر العوامل والأسباب التي تتدخل في حدوث الجريمة واتخاذ التدابير والإجراءات حيال إزالتها بغية حماية الأفراد من احتمال الوقوع في الجريمة " (الريدي، 2011).

كما عرفت الوقاية من الجريمة بأنها التدخل المبكر لحماية الأفراد والمجتمعات من ارتكاب الجريمة والانحرافات، التي يتوقع أو يحتمل أن يرتكب، وتفاذي حدوثها مستقبلاً بالقضاء على العوامل التي تسبب أو تهيج أو تساعد أو تعجل بارتكابها (العمار، 2000).

كما عرفها فيلسون وكلارك بأنها: هي كل إجراء أو تدابير من شأنها أن تؤدي إلى تغيير في أحد شروط حدوث الجريمة، بحيث يحول دون حدوثها (Felson & Clarke, 1998).

من المعلوم أن لكل علم أو تخصص مراحل يمر بها وينتقل بينها، ويتعرض إلى بعض العوامل التي تؤدي إلى بلورته وتطوره، حتى يصل إلى مرحلة يفرض نفسه فيها في مصاف العلوم والتخصصات العلمية.

مرت فلسفة الوقاية من الجريمة بمراحل تطويرية حتى وصلت إلى ما هي عليه في الوقت الحاضر، وما زالت في تقدم وتطور، لكونها أصبحت مطلباً دولياً قبل أن تكون مطلباً محلياً لأي دولة في حد ذاتها، خاصة بعد أن ثبت فشل الوسائل التقليدية "وحدها" في مواجهة الجريمة والسيطرة عليها (الريدي، 2011).

يشير طالب (2001) إلى أن المراحل التطورية التي مرت بها الوقاية من الجريمة، تتحدد في ثلاث مراحل أساسية وهي:

(1)- مرحلة التنظير المجرد (تسمى مرحلة الإقناع).

(2)- مرحلة تصميم وإعداد البرامج والأساليب والوسائل والنماذج الوقائية الميدانية.

(3)- مرحلة التقييم والتقويم.

مرحلة التنظير المجرد (مرحلة الإقناع).

بدأت هذه المرحلة في منتصف القرن الثامن عشر تقريباً عند ظهور أفكار المدرسة التقليدية على يد مؤسسها (Beccaria & Bentham) واللذين حاولا بكل جرأة مراجعة ونقد الأفكار السائدة في وقتهم في أوروبا تحديداً، والمتعلقة بالأساليب المتخذة في مواجهة الجريمة، وكذلك إعادة النظر والتأمل والتفكير في العقوبة وماهيتها وأهدافها في ذلك الوقت، لكونها لم تحدد تلك المواجهة للجريمة والعقوبة لها في الحد منها، بالإضافة إلى نقد الأفكار غير العادلة في نظام العدالة والعقوبة المطبق في وقتها (طالب، 2001).

(2)- مرحلة تصميم وإعداد البرامج والأساليب والوسائل والنماذج الوقائية الميدانية.

المرحلة السابقة مرحلة الإقناع أثمرت بتكوين توجه يؤمن بأهمية العمل الوقائي في مواجهة الجريمة، وبدأت هذه المرحلة من بداية منتصف القرن العشرين تقريباً، أي بعد الحرب العالمية الثانية، وتقريباً مع بداية ظهور مدرسة الدفاع الاجتماعي بشكلها الحديث (Eliott, 2011).

كان التوجه في هذه المرحلة يتركز على البحث الجاد عن برامج علمية تطبق فعلياً على أرض الواقع، بحيث إن التنظير والإقناع لا بد أن يترجم إلى طرق ووسائل عملية، تطبق إجرائياً للوقاية من الجريمة، ومن خلال القيام والتوجه إلى مرحلة الإعداد والتصميم لبرامج ونماذج علمية وقائية، قابلة للتطبيق الإجرائي، وبشترك في إعدادها وتصميمها وتطبيقها مجموعة من أطراف المجتمع بمعنى أن يكون ذلك الإعداد والبحث عن النماذج والبرامج المناسبة وتطبيقها عملاً اجتماعياً يهدف إلى التدخل المباشر لعلاج الجريمة والوقاية منها.

(3) - مرحلة التقييم والتقييم.

وهذه المرحلة كانت مرحلة حاسمة ومهمة بالنسبة لعملية الوقاية من الجريمة، لأن تلك البرامج والنماذج التي تم تطبيقها، وأثبتت نجاحها وقياس أثرها الإيجابي (في خفض معدلات الجريمة) هي بالأساس الداعم والمعزز بأهمية برامج الوقاية من الجريمة في السيطرة على الجريمة. لذلك يشير إليوت (Elliott, 1998) أن مرحلة تقييم البرامج الوقائية من أهم وأخطر المراحل، لكونها يترتب عليها العمل المستقبلي، إما الاستمرار في تطبيق البرنامج أو الإلغاء أو التقييم والتعديل أو التغيير، ليتم الوصول إلى الأهداف المحددة، وهي وقف زيادة معدلات الجريمة، والتقليل منها شيئاً فشيئاً (Elliott, 1998).

ويذكر (Elliott, 1998) بعض النقاط والأسس العلمية لعملية تقييم البرامج نفسها قبل تطبيقها، وتقييم من يقوم بتطبيقها، وكذلك تقييم البرنامج نفسه أثناء التطبيق وبعد التطبيق، ثم تقييم النتائج التي حققها، وكل ذلك ليتم الوصول إلى البرامج الأكثر والأجدي في التطبيق والأقوى فاعلية في تحقيقها لآثار الوقائية الواضح في ظل التغيير والتقدم الذي يحدث في المجتمعات.

إضافة لذلك، هناك ثلاث مستويات للوقاية من الجريمة حسب (Clark, 2005) وكما ورد

في يوسف (2009) والعطيان (2005) وهي:

1. الوقاية الأولية: وهي التي تعمل على خفض أو تقليل الفرص والمواقف التي تؤدي وتسهل حدوث الجريمة "التي يستغلها المجرم للوصول إلى هدفه بسهولة".

2. الوقاية من الدرجة الثانية: وهي التي تركز على تغيير نظرة وسلوك الأشخاص أنفسهم، خصوصاً الذين لديهم غربة ونزعة شديدة إلى الانخراط في العمل الإجرامي، ولم يتورطوا بشكل جدي في هذا الأمر " بمعنى إجراءات وقائية اجتماعية، من خلال علاج وتقويم الميول والنوازع الانحرافية، والحيلولة دون ظهور الإرادة الإجرامية في شخصية أفراد المجتمع".

3. الوقاية من الدرجة الثالثة: وهي تركز على بتر دابر العمل الإجرامي من خلال المكافحة الميدانية والقبض على المجرمين الذين يعتبرون العمل الإجرامي مهنة تجلب لهم المال، بحيث يتم التركيز على دراسة أحوالهم عبر مراحل الحياة المختلفة ومعرفة درجة خطورتهم الإجرامية، وعدد الجرائم التي ارتكبوها، ليتم وضع العلاج والتأهيل اللازم لهم " ويلاحظ أن هذا التصنيف لا يعد من إجراءات الوقاية من الجريمة القبلية، وإنما يعد إجراءات وتدابير بعدية، لاحقة بعد وقوع الفعل الإجرامي بمعنى معالجة نتائج الفعل الإجرامي".

2.4 نظريات الوقاية من الجريمة

تعدُّ نظريات الوقاية من الجريمة من النظريات الحديثة، كونها لم تظهر بالشكل التنظيري إلا في النصف الأخير من القرن العشرين وتحديداً في طلائع الستينات تقريباً، عندما انتقل التركيز على فهم وتفسير الجريمة كفعل أو كحدث إجرامي مرتبط بالسياق الزماني والمكاني لنفس الفعل، وليس كظاهرة إجرامية، وكذلك ليس بهدف التنظير لذات التنظير البحث، وإنما بهدف محاولة الوصول إلى نماذج وبرامج ووسائل الوقاية من الجريمة. ومن هذه النظريات المعاصرة نذكر ما يأتي:

نظرية المحيط الآمن (Defensible Space)

ظهرت هذه النظرية في أعمال الكاتبة الصحفية Jane Jacobs في كتابها "حياة وموت المدن الأمريكية الكبرى" عام 1961، ثم جاء أوسكار نيومان الذي تابع أعمال Jacobs.

يرى هؤلاء الكتاب أن الطبيعة وبناء البيئة العمرانية للمدن والأحياء السكنية والمباني الكبيرة والشوارع وغيرها بطريقة يؤخذ فيها الجوانب الوقائية، يمكن لها أن تؤثر في خفض معدلات الجريمة، من خلال السيطرة على المجرمين المحتملين بواسطة تقليل المواقف والفرص المواتية أمامهم (Burke, 2001) ؛ طالب، (2001).

من خلال المبادئ والأفكار لنظرية المحيط الآمن التي تتمحور في جانب مهم من جوانب الوقاية من الجريمة، والتي يمكن وبمقدورنا القيام بها، وذلك من خلال التخطيط والتصميم العمراني الوقائي المسبق في المقام الأول، أو إجراء التعديلات المناسبة للمباني الكبيرة والمنازل والأسواق والأحياء والشوارع، القائمة حالياً بشكل يقلل المواقف التي تهيئ فرصاً إجرامية قد تستغل من الأفراد المحتمل وقوع الجريمة منهم، وذلك من خلال اعتماد تدابير هندسية وقائية مع التدخل الرسمي والمباشر لتعديل وعلاج أي ثغرة (موقف) في التصميم تكشف بأنها استغلت من قبل المجرمين حتى لا يتكرر استغلالها مرة أخرى وفي أماكن أخرى، وهكذا يستمر العمل في التصميم والتعديل، لتستمر عملية الوقاية من الجريمة ليتحقق الهدف المنشود في تقليل معدلات الجريمة والخوف منها. بحيث يشعر الفرد أن المكون الذي يسكن فيه ومحيطه الذي ينتقل فيه محيط آمن، وفي نفس الوقت يشعر من لديه ميول إجرامية أنه مراقب في ذلك المحيط الآمن الذي تقل أو تتعدم فيه الفرص الإجرامية (الريدي، 2011).

نظرية النشاط الرتيب (Routine Activity Theory)

تعد هذه النظرية من أوائل المحاولات على المستوى الجزئي (Micro_level)، والتي اهتمت في تفسير وفهم الفعل الإجرامي كحدث، أو كموقف مرتبط بالسياق الزمني والمكاني، ودوره في تشكيل فرص دافعة للإقدام على ارتكاب الجريمة من قبل الأفراد الذين ظهر عندهم الميول والنوازع الإجرامية، لقد حاولت هذه النظرية ربط جرائم السرقات بالتغيير والتحضر الاجتماعي والاقتصادي. وكذلك فالنظرية حاولت فهم الفعل الإجرامي كموقف (كفعل) وليس كظاهرة، وركزت على جريمة محدودة وهي السرقة ولم تذهب لتفسير الجريمة بشكل عام وضعت هذه النظرية ثلاثة عناصر يتطلب توافرها متزامنة في نفس الوقت والمكان لحدوث الفعل الإجرامي (الوريكات، 2013؛ طالب، 2001) وهي:

- 1- وجود إنسان منحرف أو مجرم لديه استعداد لارتكاب الفعل الإجرامي.
- 2- وجود ضحية مناسبة أو هدف سهل الوصول إليه (الفرصة المناسبة).
- 3- غياب السلطة أو المراقبة (غياب الحراسة الفاعلة وغياب التحصين).

نظرية أسلوب الحياة (Life Style Theory)

تعود أفكار نظرية أسلوب الحياة لكل من Jarfello, Gotfredson & Hendlango والتي طرحت عام 1978م وهي من المحاولات التنظيرية المحددة الجزئية التي تركز على فهم وتفسير الفعل

الإجرامي، والذي يحدث بفعل النمطية في أسلوب الحياة، بهدف الوصول إلى أساليب وإجراءات وقائية للحيلولة دون وقوع الفعل الإجرامي أو التقليل منه، وهذا يعني أنها تهدف بأفكارها إلى المستقبل في تحقيق الوقاية من الجريمة، والتقليل من معدلاتها (الوريكات، 2013؛ طالب، 2001).

نظرية الاختيار العقلاني (Rational- choice Theory)

يعد الباحث Ronald Clarck مؤسس النظرية، والتي قدمها للمرة الأولى مع الباحث كورنيش سنة 1958م. بدأت هذه النظرية بفرضية إن المجرمين يرغبون أو يبحثون في سلوكهم الإجرامي للحصول على فائدة وغنيمة ذات عائد وقيمة عالية وليس فيها خطورة أو صعوبة، وهذا يلزمهم اتخاذ القرار المناسب والصائب من وجهة نظرهم قبل ارتكاب الجريمة، وكذلك يلزمهم الاختيار الدقيق لنوعية الأهداف ذات الحراسة المعدومة، أو الضعيفة وذات القيمة الثمينة (المردود النفعي). بمعنى إذا تحقق هذان الشرطان للجناة يكون منطقياً بالنسبة لهم هو الإقدام على استغلال هذه الفرصة، وارتكاب الفعل الإجرامي دون النظر للأمور والعواقب الأخرى (طالب، 2001؛ الوريكات، 2013).

بدأت هذه النظرية بفرضية أن المجرمين يرغبون أو يبحثون في سلوكهم الإجرامي للحصول على فائدة وغنيمة ذات عائد وقيمة عالية وليس فيها خطورة أو صعوبة، وهذا يلزمهم اتخاذ القرار المناسب والصائب من وجهة نظرهم قبل ارتكاب الجريمة، وكذلك يلزمهم الاختيار الدقيق لنوعية الأهداف ذات الحراسة المعدومة أو الضعيفة وذات القيمة الثمينة. فهذا القرار والاختيار يعد مرحلة أولية تبين كيفية تعامل المجرمين المحتملين منطقياً وعقلياً مع الموقف في ارتكابهم للفعل الإجرامي، فهي أفعال إجرامية مقيدة بوقت معين يختاره الجناة للأهداف الإجرامية ذات الحراسة أو التحصين الغائب أو غير الفاعل، والتي سوف تحقق لهم عائداً ومردوداً نفعياً مناسباً لهم، بمعنى إذا تحقق هذان الشرطان للجناة يكون منطقياً بالنسبة لهم هو الإقدام على استغلال هذه الفرصة وارتكاب الفعل الإجرامي، دون النظر للأمور والعواقب الأخرى (طالب، 2001).

يكون الفعل الإجرامي، حسب رأي رواد هذه النظرية، ليس إلا تفاعلاً بين ردة فعل المجرم بطريقة منطقية ومعقولة من وجهة نظره للفرصة الموجودة والمساعدة، بل الدافعة لأن يرتكب جريمته بناء على التفكير والموازنة بين تأثير وإغراء الفرصة والهدف الإجرامي المتوفر والظروف المحيطة به (Cornish & Clarke, 1986).

2.5 الاستراتيجية الدولية للوقاية من الجريمة

أعدت الأمم المتحدة عبر لجنتها للعدالة نهجاً استراتيجياً لمنع الجريمة أقرته الدول الأعضاء عام 1985م، وهو يمثل المبادئ التي يجب أن تقوم عليها خطط الدول واستراتيجياتها لمنع الجريمة، الأمر الذي يرتبط بإمكانات الدول (United Nations, 1986).

تُمثل هذه الاستراتيجية، نظرة شاملة للجريمة باعتبارها مسئولية كل المجتمع، بكل مؤسساته المباشرة وغير المباشرة في التصدي والوقاية من الجريمة. وتتخلص استراتيجية الأمم المتحدة لمنع الجريمة والوقاية منها على أربعة محاور رئيسية حسب سعد (2001):

(أ) محور الاستراتيجيات غير المباشرة، حيث نلاحظ بأن هذا المحور يمثل المجتمع السليم، ومسؤولية الدولة تجاهه عبر مؤسساتها المختلفة.

(ب) محور الاستراتيجيات المباشرة: من خلال التدخل لمعالجة الأزمات وتقليل فرص ارتكاب، والقيام بحملات التوعية للجمهور.

(ج) محور مساهمة المجتمع في منع الجريمة: هذا المحور يؤكد على أن الأمن مسئولية الجميع تضامنياً، كما يؤكد (Roberts & Northern, 1986؛ Clark, 2005).

(د) محور الاستراتيجيات الأخرى لمنع الجريمة: نلاحظ بأن هذا المحور يركز على القانون الجنائي الإجرائي المتطور؛ لأن ذلك هو الأقرب للاستراتيجية المباشرة المتمثل في أعمال الشرطة التقليدية، وهذا يتفق مع قطاع كبير من دول العالم الثالث، فهو الأقرب لأعراف وتقاليد مجتمعاتها بصورة عامة (سعد، 2001؛ العوجي، 1993؛ Strobl, 2011).

بالتالي، يعتبر توضيح ماهية استراتيجيات الوقاية من الجريمة ضروري، بسبب ارتباطها بأنواع الوقاية، ومن الأهمية الحديث عنها.

حيث انه من المهم إتباع منهج استراتيجي يسلط الضوء على جذور المشكلة من خلال تغيير البيئة الاجتماعية والمادية لزيادة المخاطر على المجرمين من خلال مناقشة كيفية منع النشاط الإجرامي في مجال معين كإجراء أولي. وهناك توجه آخر من خلال العمل على تطوير أفراد المجتمع وعلم النفس الاجتماعي عبر التركيز على العائلات والمدارس لكون السلوكيات غير الاجتماعية تكتسب في مناطق

تربية ونمو الفرد، فمن خلال البرامج التعليمية والتطوير الاجتماعي المستهدفة فيها الأسر والمدارس، فقد ظهر انخفاض في السلوكيات غير الاجتماعية وتحسين في شخصيات الأفراد ذوي الميول الإجرامية. ومن ضمن الاستراتيجيات الأكثر شيوعاً هي تلك المرتبطة بعمليات التنمية المجتمعية ومشاركة المواطنين ودعوة وتنسيق وتنظيم المجتمع المحلي وتحسين الخدمات، والتوعية، والتخطيط الاجتماعي، والتعليم (Lane & Meeker, 2003).

2.6 أنواع الوقاية من الجريمة

2.6.1 الاتجاه الموقفي في الوقاية من الجريمة

نلاحظ بأن الاتجاه الموقفي لا يسعى إلى تفسير الجريمة ومعرفة أسبابها، ولا يهتم بمعرفة صفات وسمات المجرم نفسه، وإنما ينصب اهتمامه على فهم الجريمة كفعل والدوافع للانخراط فيه، وفهم العلاقة بين وقوع الفعل الإجرامي، والموقف أو الحدث الذي ارتكبت فيه الجريمة (أي البيئة المحيطة بالفعل الإجرامي) بهدف وضع تدابير وإجراءات علمية وعملية وقائية قبلية لعدم حدوث الجريمة أو التقليل منها عن طريق التحكم بذلك الموقف أو الطرف الذي وقعت فيه الجريمة ومحاولة تعديل أو تغيير البيئة المحيطة بالأهداف الإجرامية لإزالة أو تقليل وإضعاف تلك المواقف المثيرة والمهيأة والدافعة للانخراط في ارتكاب الفعل الإجرامي (AIC, 2003; Worrall, 2004).

تتعلق الوقاية الموقفية من فرضية أساسية مفادها أن السيطرة والتحكم بالمواقف والظروف التي تحيط بالأهداف الإجرامية، واحتواء تداعياتها، يؤدي حتماً إلى تحييد وقوع الفعل الإجرامي أو التقليل من وقوعه، بالموقف أو الحدث (البيئة المعاصرة للفعل الإجرامي) وهذه المواقف هي المحرك أو الدافع لوقوع الجريمة، من حيث كون تلك الأهداف الإجرامية في سياق تلك المواقف ونوعية البيئة المحيطة بها هي التي تحدد سهولة استغلالها وسهولة الوصول لها وليس فيها مخاطر أو عوائق عند استغلالها (الريدي، 2011).

كذلك يشير طالب (2008)، بأن الوقاية الموقفية تركز مجهوداتها ووسائلها وإجراءاتها على تعطيل وإضعاف عنصري (الفرصة-المقدرة)، ولا يعطي وزناً للعنصر الثالث وهو (الإرادة) على اعتبار هذه

العناصر الثلاثة يجب توفرها بأي فعل إجرامي، كون الإرادة موجودة لدى البعض، وأن وجودها نسبي بين أفراد المجتمع، وأن الإرادة الإجرامية بدون فعل لا تعني شيئاً.

ومن خلال ما سبق يتبين أن الاتجاه الموقفي في الوقاية من الجريمة، يهتم ويركز على فهم وتحليل تلك المواقف الإجرامية التي تحدث فيها الأفعال الإجرامية في ذلك السياق الزمني والمكاني بشكل مباشر، لأن تلك المواقف هي التي تصنع الفرص الإجرامية، فتحدث الجريمة. بمعنى أنه لو لم تحدث ولم تنتهياً تلك المواقف لما تهيأت الفرص، ولم تقع الجريمة (الريدي، 2011).

2.6.2 الاتجاه الاجتماعي في الوقاية من الجريمة

يُبين هذا الاتجاه بأن الجريمة ظاهرة اجتماعية، وأن تفسيرها وعلاجها والوقاية منها لا بد أن يكون من منطلق اجتماعي، بواسطة الحقائق والظواهر الاجتماعية نفسها. وبناء عليه يعتمد هذا الاتجاه على الخلفيات العلمية للمدارس الاجتماعية في تفسيرها وتحليلها للسلوك الإجرامي، وخاصة مدرسة الدفاع الاجتماعي التي تنادي بأن يكون هنالك دفاع اجتماعي ضد الجريمة، يعتمد بالأساس على المعالجة الاجتماعية بالدرجة الأولى وليس فقط بالمعالجة الردعية العقابية، أو اقتصار النظر على أن الجريمة كحدث مادي فقط يصدر ضده عقوبة شرعية أو قانونية فينتهي الأمر عند هذا الحد (بوساق، 2002).

تهدف الوقاية الاجتماعية إلى معالجة الأصل أو المنبع، أي معالجة العوامل والشروط والظروف المفرزة للجريمة على اعتبار أنها تركز على العوامل الاجتماعية، وترتكز على التعامل مع عوامل اجتماعية بعينها، مثل التعليم والتثقيف والإرشاد وتوفير الشغل والسكن وملئ أوقات الفراغ بطرق مفيدة، والصحة التي يرى فيها أصحاب هذا الاتجاه أولويات اجتماعية وسياسة ضرورية لمواجهة الجريمة والجنوح، وهذا ما يعني أن السياسة الوقائية يجب أن تتركز على العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية (طالب، 2001).

ويضيف عياط (2006) أن إجراءات الوقاية من الجريمة يجب أن تكون على شكل برامج وتدابير عملية ميدانية قبلية موجهة للعوامل والظروف المؤدية للجريمة، أو بروز الشخصية الإجرامية فيقول

"الوقاية من الجريمة عمل وقائي جماعي منظم من خلال برامج وتدابير وقائية ميدانية، للتعامل مع كافة الظروف والعوامل المؤدية للجريمة أو بروز الشخصية الإجرامية".

يدلل على ذلك ما قام به (Worrall, 2004) بشأن الجرائم المصحوبة بالأسلحة النارية في مدينة بوسطن، والتي أوعزت إلى أهمية التدابير الوقائية القبلية من خلال اعتماد السياسة الوقائية الاجتماعية.

إن الوقاية الاجتماعية منطلق اجتماعي في فهمه لعملية الوقاية الأولية من الجريمة، بمعنى أن هذا الاتجاه يركز على معرفة العوامل والظروف والشروط والأحوال الاجتماعية المهيئة أو المساعدة على ظهور وبرز الشخصية الإجرامية عند الأفراد، لكي يتم محاولة القضاء عليها أو تحييدها وتقليل أثرها والسيطرة عليها قدر المستطاع، وفي وقت مبكر من مراحل عمر الإنسان، حتى لا تظهر وتتكون لديهم بالأساس تلك الشخصية الإجرامية خاصة عند الأفراد الأسوياء، ثم التركيز على الفئات المعرضة للانحراف، أو التي تكون ظروفهم الأسرية والاجتماعية مهيأة ومهددة بالوقوع في ارتكاب الجريمة (الريدي، 2011).

ومن ثم تنصب جميع إجراءات الوقاية من الجريمة في محاولة تعطيل وإضعاف نشوء الإرادة الإجرامية عند الأفراد الأسوياء قبل المعرضين للانحراف، حيث إن توافر الفرص الإجرامية، وسهولة الوصول إليها والقدرة على استغلالها لا تساوي شيئاً، وليس لها أهمية عندما تعطل وتحجم الإرادة الإجرامية (الريدي، 2011؛ Warrall, 2004).

2.7 العمل الشرطي في الوقاية من الجريمة

2.7.1 أهداف السياسة الوقائية للعمل الشرطي

مفهوم السياسة الوقائية العامة: هي التي تضع تصورا عاما للأهداف الأمنية في المجتمع، وللوسائل المؤدية إلى تحقيقها، معطية لعملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بعدها الأمني، بحيث تتظافر الجهود لتحقيق أهداف متعددة منها الهدف الأمني الواعي من الجريمة (جعفر، 2003؛ Byrne & Marx, 2011).

تهدف السياسة الوقائية العامة إلى التأثير في جوانب الحياة المختلفة، عبر سياسة إنمائية تتوجه إلى البيئة الاجتماعية، وذلك من خلال مجموعة من الدراسات

(العوجي، 1993؛ Byrne, & Marx, 2011; United Nations, 1985):

- 1- التوجه نحو البيئة الاجتماعية: من خلال توفير وسائل مستلزمات الاستقرار النفسي.
- 2- التوجه نحو التربية المدنية: وذلك بإحداث التناغم والتفاهم بين الفرد وقيم المجتمع وسلوكه.
- 3- التوجه نحو الخدمات والتأمينات الاجتماعية: التي تهدف إلى طمأنة المواطن.
- 4- التوجه نحو تأمين حياة اقتصادية متوازنة.
- 5- التوجه نحو تنظيم أوقات الفراغ والنشاطات الاجتماعية والرياضية.

2.7.2 أهداف العمل الشرطي وعلاقته بالبيئة الاجتماعية

لابد لرجل الأمن من وجهة النظر المهنية أن يكون قادراً ومؤهلاً للقيام بهذه المهنة، وأن تتوفر لديه قناعة شخصية بالدور الاجتماعي الذي يقوم به من جهة. ومن جهة ثانية، لا بد للمواطن أن يكون متفهماً لدور رجل الأمن من منظوره الاجتماعي، حيث انه مسؤول عن أمنه وراحته، انطلاقاً من هذه النظرة يمكن تحديد مجموعة من الأهداف التي يجب أن تتبناها أجهزة الأمن في العصر الحديث، وتسعى إلى تحقيقها مثل: إيجاد شعور لدى المواطن بأن هناك عين ساهرة تحميه على مدار اليوم، وتسهر على راحته وأمنه، وتقديم المعرفة من قبل الشرطة للمواطن لكل ما يشكل صعوبة للمواطن، والتي قد تهدد استقراره ومصالحه، وفض المنازعات بين المواطنين بصورة ودية، دون الإخلال بالعدالة أو الحق، وتنمية المهارات التكنولوجية الهادفة إلى الكشف عن الظاهرة الجرمية، لإعطاء الثقة الكاملة من المواطن تجاه رجل الأمن (الجحني، 2000؛ عدلي، 2012).

من البديهي أن يهدف العمل الشرطي بصفة عامة إلى تحقيق المصلحة العامة، وأن يعمل على إقامة وحماية النظام العام، والذي يشتمل على عناصر ثلاثة تتمثل فيما يلي:

1. تحقيق الأمن العام

ومعنى ذلك أن يكون الهدف من الأعمال الشرطية منع وقوع الحوادث، أو التقليل من احتمال وقوعها، مثل حوادث السرقة والسطو والقتل أو حوادث السير والمرور، وكذلك أيضاً اتخاذ الاحتياطات الأمنية اللازمة لمواجهة المخاطر الطبيعية، مثل الفيضانات أو الزلازل ودرء الكوارث العامة، وقد شهد مدلول الأمن العام تطوراً ملحوظاً في المجتمع الحديث، وشمل العديد من الجوانب مثل الأمن الاقتصادي، ومن صورته: الوقاية من الجرائم الاقتصادية ومكافحتها بكافة أشكالها التقليدية والمستجدة، ومن أمثلتها: تزييف وتزوير العملة، وغسل الأموال والاحتيال الإلكتروني، كما شمل أيضاً هذا المدلول الأمن الاجتماعي، الذي يعنى بالسلوكيات المخلة بالأمن والتسول والتعرض للغير بالقول أو الفعل (عبد الحميد، 2006).

2. المحافظة على الصحة العامة

ويتم ذلك من خلال القيام بكافة الإجراءات الكفيلة بالحفاظ على صحة الجمهور، ووقايته من أخطار الأمراض وانتشار الأوبئة، ومن الملاحظ أنه وإن كان الجانب الأكبر من هذه الإجراءات يقع على عاتق الأجهزة غير الشرطية، إلا أن المتغيرات الحالية في كافة المجتمعات، والتي أدت إلى زيادة تدخل العمل الشرطي في كثير من نواحي الحياة، أدى إلى قيام الأجهزة الشرطية بدور فعال في هذا الجانب من خلال القيام بالإجراءات التي تهدف إلى الوقاية منه، ومكافحة جرائم التلوث البيئي، وأيضاً القيام بإبعاد من تثبت إصابته بأحد الأمراض المعدية أو ذات الخطورة على الصحة العامة، وكذلك مكافحة الاتجار بالمواد ذات الخطورة على الإنسان، مثل المخدرات للحفاظ على صحته البدنية والعقلية (عبد الحميد، 2006).

3. توفير السكنية العامة

ويتم ذلك من خلال قيام الأجهزة الشرطية بالتصدي لمحاولات تعكير الهدوء، أو إحداث الضوضاء والجلبة وبصفة خاصة بالمناطق السكنية أو بالطرق العامة، ومثال ذلك الضوضاء المقلقة لراحة الناس والمنبعثة من أجهزة الكاسيت والتلفزيون ومكبرات الصوت، ولعل أبرز الأعمال التي تقوم بها الأجهزة الشرطية في هذا المجال، العمل بالتنسيق مع الإدارات المحلية المختصة والبلدية على نقل المنشآت

الصناعية، أو الأنشطة المثيرة للضوضاء بعيداً عن المناطق السكنية للمحافظة على الهدوء فيها، ومما لاشك فيه أن أهداف العمل الشرطي تتحقق وبصورة فعالة من خلال قيام الجهاز الشرطي بالعديد من الأعمال، كما أشار لها الطناني (2010):

- 1- التواجد والانتشار الأمني المستمر ليلاً ونهاراً لتوفير مجتمع آمن ومستقر.
- 2- ملاحقة الخطرين، والعمل على وضعهم تحت السيطرة الأمنية لإجهاض مخططاتهم الإجرامية.
- 3- رصد الظواهر الإجرامية وأماكن تجمع الخطرين على الأمن.
- 4- تأمين المنشآت والمرافق الحيوية والسفارات والقنصليات تحسباً لأي عمل يخل بالأمن.
- 5- تنظيم حركة السير والمرور لمنع الاحتكاكات والازدحام المروري، وسرعة فحص الحوادث الناجمة عنها ونقل المتوفين والمصابين.
- 6- رصد ومراقبة المتغيرات الأمنية مما يسمح بالتدخل لاحتوائها قبل أن تتزايد حدة تأثيراتها السلبية.
- 7- إدارة المنشآت العقابية وحراستها والعمل على تأهيل النزلاء بها.
- 8- منع وقوع الاضطرابات الأمنية وأعمال الشغب، والتصدي لها في حال وقوعها.
- 9- التنسيق والتعاون المستمر مع كافة الأجهزة المعنية بالدولة، وبصفة خاصة مؤسسات الضبط الاجتماعي للعمل على الوقاية من الجريمة، وتنمية الوعي الأمني، وتفعيل التواصل بين الشرطة والجمهور.

2.7.3 دور الشرطة في الوقاية من الجريمة

لا شك أن للشرطة الدور الأهم في الوقاية من الجريمة ومنع حدوثها، قبل أن تقع. إذ أن هذا الأمر هو أحد أهم مرتكزات فلسفتها وآليات عملها من خلال ما تقرضه فكرة الأمن العام المنوطة أصلاً بفلسفة وجود الشرطة. الحديث ضمن هذا السياق هو عن واجبات الشرطة (بهنام، 1991؛ عدلي، 2012):

- أولاً: اكتشاف الخطورة الإجرامية للأشخاص قبل تحولها إلى جرائم فعلية.
- ثانياً: التقصي الدائم الساهر عن كل حالة خطرة، ومنعها بالفعل من أن تؤدي جريمة، وخصوصاً في نطاق الجرائم العاطفية.
- ثالثاً: وقاية الأحداث من خلال التجوال في كافة الشوارع والزوايا أثناء ساعات الدراسة، لضبط الهاربين وتسليمهم لمراكزهم الخاصة.

رابعاً: تعقب المتشردين والمتسولين بصفه عامة، وكذلك المتعاطين للمواد المخدرة، وتجار السوق السوداء، ومن يستغلون العاهرات، وتتبع البغايا والتأكد من صحتهن، ومراقبة دور الملاهي، وكذلك الأشخاص ذوي الميل الإجرامي المقنع بمظاهر زائفة من النزعة السياسية.

خامساً: الكشف عن التكتلات التي يخشى الإجرام من أفرادها، سواء اتخذت صورة الكتل الشعبية، أو العصابات الإجرامية.

إن منع الجريمة الظرفية يركز على الحدّ منها عن طريق تغيير التوازن بين المخاطر والمكافآت، وردع المجرمين عن ارتكاب الأعمال الإجرامية عندما تخفض من فرص عودتهم لأعمالهم الإجرامية. ومن هذا المنطلق، فإن إشراك أكبر عدد من المواطنين في حفظ الأمن يُعدّ شكلاً من أشكال الردع، من خلال فصل رابطة مكافأة الجريمة، ويمكن إشراكهم من خلال المخططات الآتية: مثل حراسة الحيّ، أو العمل مع الشرطة عملاً مباشراً في لجان استشارية أو دوريات يمكن للمواطنين أن يتصرفوا بوصفهم حماة للمجتمع. ولعله بات معروفاً أنّ المشاركة في منع الجريمة في المجتمع يغير توازن المخاطر، والمكاسب للمجرم، ومن ثمّ، يُؤثر في معدلات الجريمة محلياً. ونتيجة لذلك، يقلّ الشعور بالخوف الذي يراود المدنيين، وينخفض معدل الجرائم المحلية، لذلك، بسبب الجهود التعاونية الثنائية بين الشرطة والمدنيين، فإنّ عملية مكافحة الجريمة تصبح أكثر فعالية (عدلي، 2012).

وجملة القول، مما سبق بيانه، يمكن للباحث أن يحدّد مبادئ الشرطة العامة التي توضح سيرورة عملها ودورها، فيما يأتي:

أولاً: علاقة الثقة المتبادلة بين الشرطة والمواطنين: هناك بعض الإجراءات التي يطبقها جهاز الشرطة قد تؤدي، في بعض الأحيان، على وجود فجوة، وتباعد بين أفراد الشرطة والمواطنين، وتتصل هذه الإجراءات - أحياناً - بنظام سير مركبات الشرطة، أو تحديد مناطق خدمة أفراد الشرطة، أو نظام التنقلات الذين يخضعون له، مثل هذه الإجراءات قد تؤدي إلى هذا التباعد الضارّ، وإن كان هناك من يبررها من وجهة نظر المؤسسة (عدلي، 2012).

وثمة شواهد كثيرة تؤكد وجود علاقة بين دور الشرطة، وشعور المواطنين بوجود رجل الشرطة بصورة ظاهرة في مناطقهم، وجوداً يجعله يسرع لنجدتهم، إذا لزم الأمر، كما يؤدي وجوده لفترة معقولة في خدمة المنطقة نفسها إلى إدراكه مشكلات المجتمع الذي يعمل به إدراكاً تاماً، ومعرفته بمتطلباته، ومعرفة سكانه (حبيب، 2011).

ويتطلب التقارب بين مؤسسة الشرطة والمواطنين تنظيمياً خاصاً لها، مثل، إعادة انتشار أفراد الشرطة في المنطقة، أو استقرارهم -مدة طويلة- في مكان عملهم، أو الإكثار من أفراد الشرطة المترجلين، ولا مركزية في اتخاذ القرارات، ويتطلب ذلك على وجه الخصوص إعطاء دور أكبر للشرطي الموجود في الشارع، ومسؤولية أكثر تمكنه من التحرك بسرعة وبسهولة؛ لكي يفض مشاجرة ما، أو يتصدى لعمل إجرامي ما، أو يواجه موقفاً معيناً، أو يتابع مشكلة معينة داخل حدود منطقتة (عدلي، 2012؛ Murray, 2009).

والشرطة المجتمعية يجب أن تضمن التعاون المتبادل بين أفرادها والمواطنين بدلاً من ترسيم الحدود أو وضع القوانين، والمبدأ الأساسي للشرطة المجتمعية يقوم على فكرة مفادها أن الشرطة توفر -في العادة- توفيراً واضحاً القيادة والتوجيه، بينما الشرطة المجتمعية مبنية على فكرة التعاون الثنائي بين شركاء متساويين في المجتمع، والتصور الذاتي لدور رجل الشرطة، وما يترتب عليه من علاقة مع بقية المجتمع، هو جانب أساسي في التنفيذ الناجح لمهام الشرطة المجتمعية، ومن الناحية المثالية ينبغي لرجل الشرطة رؤية نفسه بوصفه جزءاً لا يتجزأ من المجتمع وليس متميزاً عنه، وبالتأكيد ليس أعلى منه أو فوقه (Murray, 2009).

ثانياً: الشراكة بين مؤسسة الشرطة ومؤسسات المجتمع الأخرى: تتبنى الشرطة المجتمعية مفهوماً مفاده أن مؤسسة الشرطة قادرة على إنشاء علاقة شراكة حقيقية بينها وبين المؤسسات الأخرى، التي لها علاقة بمفهوم الأمن العام، وتتسم بالعمل معاً في تعاون وثيق، ومن المعروف، أن مؤسسة الشرطة لا تملك كل الوسائل والموارد التي تمكنها من القيام بذلك، لذا، فمن المفيد أن تلجأ المؤسسة إلى المؤسسات المجتمعية الأخرى، وإلى اللجان وجماعات المواطنين، والمتخصصين في المهن المختلفة في القطاع الحكومي والخاص، والموجودين في المجتمع المحلي (عدلي، 2012؛ Barker, 2014).

ويتمثل المتخصصون الذين يمكن لمؤسسة الشرطة أن تتشارك معهم بالمجالات الآتية: الإحصائيون والاجتماعيون والأطباء وعلماء الجريمة والمهندسون وموظفو المجالس المحلية والمدرسون، وما يمكن اعتبارهم شركاء قادرين على التعاون، وتقديم الخدمات المناسبة، وإنشاء علاقة مع كل هؤلاء المتخصصين والمؤسسات تضع جهاز الشرطة في قلب شبكة من الأجهزة والتنظيمات، قادرة على فهم

أنشطة الانحراف، تشخيص الجريمة إلى مستوى المجتمع المحلي، وكما تساعد على التصدي (حبيب، 2011).

ويتطلب هذا، وجود آليات لتبادل المعلومات تقلل من انعزال مؤسسة الشرطة، وتعطيها بعداً في فهمها وإدراكها وتعدداً في المهارات، ولا يعني هذا مجرد طلب المشورة والرأي من الأجهزة والمؤسسات المختلفة، بل يعني عملية مستمرة من الدراسة والتخطيط وصياغة استراتيجيات والاشتراك في تنفيذها، ويتطلب هذا تنسيقاً كاملاً بين مختلف الشركاء، واحتراماً متبادلاً بين مؤسسة الشرطة، وكل المؤسسات المجتمعية، ويقوم بهذا التنسيق جهاز يضم ممثلون من هذه المؤسسات بحكم وظائفهم بجانب منتخبون من المواطنين (حبيب، 2011).

ثالثاً: منهجية حلّ المشكلات: يعتمد أسلوب الشرطة ذات التوجه إلى حلّ المشكلات على اتباع منهجية محددة في حلّ المشكلات التي تواجه الشرطة والمجتمع، يهدف هذا الأسلوب إلى منع وقوع الجريمة من خلال معالجة بعض المشاكل التي تسببها، ففي إحدى الدراسات التي قام بها منتدى الشرطة للبحث التنفيذي في الولايات المتحدة الأمريكية، كانت النتائج تشير فيه إلى انخفاض معدل السطو على المباني العامة في ولاية Virginia بمعدل 35% خلال فترة سنتين، ولم تكن هذه النتيجة من خلال إلقاء القبض على عدد أكبر من المشبوهين بعد وقوع الجرائم، بل كان المؤثر الأكبر في هذه النتيجة هو عملية تحسين الصيانة في الممتلكات العامة، بالإضافة إلى اتخاذ تدابير أخرى احتياطية (جودة، 2006).

ويمكن تلخيص فوائد تطبيق مفهوم الشرطة ذات التوجه لحلّ المشكلات بما يلي:

* تمكين أجهزة الشرطة من أن تكون أكثر فعالية من خلال التوجه لمعالجة الظروف التي تؤدي إلى ظهور المشكلات.

* وسيلة جيدة تؤدي إلى تخفيض معدلات الجريمة والشغب.

* تؤدي إلى زيادة اهتمام أفراد المجتمع بالعمل الشرطي.

* توجه الموارد واستغلالها استغلالاً سليماً؛ مما يؤدي إلى تخفيض إجمالي التكلفة (جودة، 2006).

رابعاً: تعزيز الإجراءات الوقائية: تعمل كل مؤسسات الشرطة على الحد من وقوع الحوادث والجرائم، وترى أن من المفيد تفاديها بدلاً من الانتظار والتحرك بعد وقوعها، ويعني هذا التصدي لأسباب الحوادث والجرائم والانحرافات، ومعالجة العوامل المرتبطة بها، ولمنع حدوث الجرائم يجب التدخل تدخلاً منظماً وامتكاملاً، ومواجهة مصدر كل عامل من العوامل المؤدية للجرائم، ومن الواضح، أنّ الشرطة يصعب عليها أن تقوم بالتصدي لكل العوامل المسببة للجريمة، وخاصة ما يتصل منها بالتمتية الاقتصادية والاجتماعية، ومن الخطأ إلقاء مسؤولية منع الجريمة على عاتق فرد أو أكثر من الشرطة، بل يجب أن يشارك في هذه المسؤولية جميع أجهزة الأمن، ويجب أن يحدد بوضوح دور كل جهاز من هذه الأجهزة (عدلي، 2012).

2.7.4 أساليب، آليات، وتقنيات العمل الشرطي الوقائي

(أ) أساليب العمل التقليدية لأداء العمل الشرطي للوقاية من الجريمة، حيث تشمل هذه الأساليب (الطويان، 2013) التالي:

- (1) العمل دائماً على تنفيذ القوانين بصورة نصية.
- (2) يهدف العمل التقليدي للشرطة دائماً إلى التركيز على اكتشاف الجرائم المرتكبة، دون محاولة التعرف على المشكلات والمسببات المؤدية لوقوع هذه الجرائم.
- (3) إن العمل التقليدي للأجهزة الشرطة يقاس نجاحه بمعيار معدل الجرائم المكتشفة وحالات القبض على مرتكبي الجرائم، وليس بمعيار الكفاءة في منع وقوع الجريمة أو حالات الإخلال بالأمن أو الحد منها بدرجة كبيرة.
- (4) إن العمل التقليدي للمراكز الشرطة يركز على الوقاية من والتصدي للحوادث الجنائية دون البحث عن أسباب وقوع المشكلات الاجتماعية.
- (5) إن العمل التقليدي للشرطة يسعى دائماً إلى التواجد الأمني المكثف كوسيلة لإثبات وجوده الدائم، وتحقيقه للسيطرة الأمنية دون القيام بتحقيق تواصل إيجابي وفعال مع أفراد المجتمع القائم على حمايته، بما يحقق التواجد الفعلي أو الموضوعي المطلوب وليس الشكلي فقط.

(ب) التقنيات والوسائل التقليدية والحديثة للوقاية من الجريمة: إن موضوع الوقاية من الجريمة ليس حدثاً جديداً في حياة المجتمعات، إذ استخدمت الوسائل التقليدية لدرئها ومنعها، إلا أنه ومع تعاظم التطور وتحت وطأة تطور الجريمة والفشل في الحد منها، ظهرت مجموعة من الوسائل التي تساهم في التصدي لهذه الظاهرة. ضمن هذا الباب سنبحث في الوسائل التقليدية، والوسائل الحديثة المعتمدة للوقاية من الجريمة.

من أجل تطويق هذه الظاهرة والحد من أخطارها، اعتمدت الإنسانية على منظومة من الوسائل التي قامت عليها السياسة الوقائية التقليدية كما أوردها العوجي (1987):

1- القوانين الجزائية والعقوبات: حيث تُسن القوانين الجزائية، ويُعمل على تشديد العقوبات الخاصة ببعض الجرائم.

2- التدخل الشرطي: نعني به التدخل في حفظ الأمن من خلال زيادة الرقابة عبر التواجد الفاعل في الحياة العامة.

3- العلاج الإصلاحي العقابي: إذ بعدما كانت العقوبة غاية بحد ذاتها، أصبح الاهتمام موجهاً إلى إيجاد برامج تربوية وإصلاحية في المؤسسات العقابية.

4- البحث الجنائي: ومهمته الوقوف على أسباب السلوك الجرمي بهدف معالجتها والوقاية من تفاعلها.

5- العمل الاجتماعي الوقائي: من خلال إحداث برامج اجتماعية ذات أهداف وقائية.

أما فيما يتعلق بالوسائل الحديثة للوقاية من الجريمة، فنجد التوجه حاضراً نحو إحداث الجهاز الصالح والكفؤ القادر على التخطيط والتنفيذ، والتوجه نحو الاهتمام بعمليات التدريب على كافة مستويات المسؤولية، بحيث يتم تغيير نوعي في الذهنية الإدارية القائمة، مؤدياً إلى تغيير في نوعية واستيعاب للمهام الموكلة إلى الأجهزة العاملة في الميدان الوقائي.

من هنا تبرز أهمية التغييرات الحاصلة على أربعة مستويات:

1. التحول نحو التخطيط والبرمجة كوسيلة في تحقيق النمو الاجتماعي والاقتصادي، وتحديدًا في مفهوم السياسة الإنمائية، والوقائية واستراتيجية العمل الميداني.

2. التحول نحو إيجاد الجهاز الصالح للعملية الوقائية، والتجهيز البشري للعملية الوقائية.

3. ثم التوجه نحو التجهيز الفني والتقني المناسب للعملية الوقائية.

4. وأخيراً التوجه نحو البحث الجنائي كعنصر أساسي في العملية الوقائية (العوجي، 1987).

ومن ذلك ما فعلته لأمريكا بتوفير النظام والأمن ومساعدة الأجهزة المختلفة في أداء مهامها عام 1963، وكذلك فعلت كندا نحو إثارة المواطنين كعنصر فاعل في الوقاية (United Nations, 1985).

كما لا يمكن إغفاء الجانب الوقائي لآليات الوقاية والمتمثل في وقاية المجتمع من خطر الجريمة، فالغرض الجوهرى لأساليب وآليات الوقاية هو تحقيق الردع الخاص. وهذا يعني اتخاذ مجموعة من الوسائل والآليات العلاجية والتأهيلية التي تحقق تأهيلاً للمجرم، وذلك بالقضاء على مصادر الخطورة في شخصيته، مما يفترض فيه بعد انقضاء الوسيلة الوقائية يكون قد أصبح فرداً صالحاً في المجتمع. من هذه الأساليب هي التالية:

أولاً: تأهيل المجرم وعلاجه

الغرض من الوسائل والآليات هو حماية ووقاية المجتمع من الخطر الذي يمثله المجرم، بقطع كل السبل بينه وبين الوسائل الدافعة أو التي تسهل ارتكابه الجريمة، أو عن طريق إعدادة للعيش كشخص عادي ويتم ذلك بعلاجه من مرض عقلي أو نفسي يؤثر في سلوكه، كإلحاق المجرم بعمل من الأعمال أو وضعه تحت مراقبة الشرطة أو إيداعه في إحدى المصحات العقلية أو النفسية.

ويقصد بإعادة تأهيل المجرم وعلاجه القضاء على مصادر الخطورة المتوافرة لديه، مما يتيح له بعد انقضاء الوسيلة أن يسلك في المجتمع السلوك المطابق للقانون وإعادة التأهيل لن تتحقق في بعض الحالات إلا بالاعتناء بالفرد وهو ما يحقق للمجتمع الوقاية من الجريمة (المشهداني، 2006).

إن الوسائل والآليات الوقائية من الجريمة تهدف إلى تحقيق الردع الخاص، بمعنى مواجهة الخطورة الإجرامية في شخصية المجرم للقضاء عليها وذلك بواسطة القانون وتطبيق الأساليب التالية:

1. تهذيب المحكوم عليه وعلاجه، خاصة بالنسبة لمن هو تحت تأثير عوامل نفسية أو اجتماعية يحتمل أن تكون الدافع إلى ارتكاب الجريمة أو تهدد باحتمال ارتكابها. ويبرز هنا دور الوسيلة الوقائية في محاولة القضاء على هذه العوامل مثل الوقاية الخاصة بالأحداث.

2. تجريد المجرم من الوسائل والمعدات التي قد تكون من بين الأسباب التي كانت دافعة ومشجعة على ارتكاب الجريمة، مثل سحب السلاح أو رخصة السياقة، بحيث يترتب على تجريده منها تعجيزه في ارتكاب جريمته والحيلولة بينه وبين ارتكاب جريمة مستقبلاً.

3. عزل المجرم في مكان معين، إذ يفترض هنا أن تطبيق الوسيلة الوقائية يكون بهدف التهذيب والعلاج، وفي حالة عدم جدوى هذا النوع من الوقاية في علاج الحالة الخطرة للشخص يتعين عزله عن بيئته وقطع العلاقة بينه وبينها سواء أكانت أسرته أو أصدقاء السوء الذي يحرصونه على ارتكاب الجرائم، مثل منع الإقامة في مكان معين أو نفيه في مكان خارج عن نطاق أفراد مجتمعه أو إيداعه في إحدى مؤسسات العمل أو المؤسسات الخاصة بإعادة التربية.

ثانياً: وقاية المجتمع من الجريمة

إن إضفاء الصبغة الوقائية تجعله بعيداً عن تحقيق العدالة كالعقوبة، ونعني بذلك أنها لا تهدف إلى إعادة التوازن بين الجريمة والوسيلة الوقائية، لأن الوقاية من مميزاتها أنها ليست إبلاماً وإنما وسيلة علاج للمجرم بالقضاء على الخطورة الإجرامية الكامنة وفيه وجعله عضواً صالحاً في المجتمع، وهنا تشترك الوقاية مع العقوبة فكليهما يهدف إلى منع المجرم من العودة إلى الجريمة مرة أخرى، لكن العقوبة تهدف وحدها بالإضافة إلى ذلك تحقيق هدفين هما العدالة والردع العام (عامر، 2014).

ثالثاً: القضاء على الخطورة الإجرامية

إن القضاء على الخطورة الإجرامية يقتضي فحص شخصية الفاعل على اعتبار أن الخطورة الإجرامية هي حالة نفسية تتوافر لدى الشخص وتظهر مدى استعداده الإجرامي مستقبلاً.

ويتم ذلك عن طريق دراسة تاريخ الجاني ومسيرة حياته قبل ارتكابه لجريمته، وهكذا نجد أن الوسائل والآليات الوقائية الكامنة فيها والتي قادتها إلى طريق الإجرام، وذلك من خلال نتائج الفحص التي أجريت له، فتعمل هذه الوسائل على مواجهة السلوك العدواني للمجرم عن مجتمعه بتجريده من وسائله المادية التي تغريه بارتكاب الجريمة أو بعزله ووضعها في ظروف يعجز فيها عن الإضرار بالمجتمع (سليمان، 2006).

2.8 الدراسات السابقة

تناول عدد من الباحثين والكتاب مجموعة من الدراسات والأبحاث التي ألفت الضوء على دور الشرطة في الوقاية من الجريمة، وقد رجع الباحث الى عدد منها:

هدفت دراسة المومني (1996) والتي كانت بعنوان "الدور الاجتماعي للشرطة وأثره في الوقاية من الجريمة والانحراف في الأردن، دراسة ميدانية على بعض المراكز الأمنية في محافظة العاصمة" التعرف إلى طبيعة الدور الاجتماعي للشرطة لوقاية الأفراد والجماعات من الوقوع في متاهات الجريمة، من خلال التعرف على الخدمات والأساليب التي تستخدمها المراكز الأمنية العاملة في محافظة عمان للوقاية من الجريمة، وأظهرت الدراسة أيضاً أن هناك عدد من المعوقات التي تحد من فاعلية الأداء في جهاز الشرطة كان أبرزها سلبية المواطن وعدم تعاونه مع رجال الشرطة سواء بحماية نفسه، أو التبليغ عن محاولات لارتكاب جرائم. ومن اهم نتائج الدراسة أيضاً أنه كلما زاد عدد الدورات التدريبية زادت إمكانية اللجوء إلى الطرق الودية وتقديم النصح والإرشاد في حل النزاعات والمشكلات الاجتماعية، حيث من المتوقع أن يتركز دور الشرطة في مجال الإعلام الأمني بشكل واضح على التوعية المرورية أكثر من التوعية الجنائية، وتطوير تعاون المواطن مع رجل الشرطة.

وفي دراسة أخرى دراسة الشافي (2004) بعنوان: دور السياسة الجنائية في تحقق الأمن الأخلاقي في ضوء الشريعة الإسلامية وأنظمة المملكة العربية السعودية. وهدفت الدراسة التعرف الى عناية الشريعة الإسلامية بجانب الأعراض وحمايتها باعتبارها ضرورة من ضرورتها ومقصداً من مقاصدها، والتعرف على مفهوم السياسة الجنائية، والتعرف على مفهوم الأمن في الشريعة الإسلامية. اعتمد الباحث المنهج الاستقرائي التأصيلي والنقدي لكون الدراسة تقوم على دراسة الواقع وتحليل نتائجه ووضع المؤشرات اللازمة لمعالجة موضوع الدراسة. توصلت الدراسة إلى أن السياسة الجنائية في الشريعة الإسلامية تقوم على منهج تكاملي فريد، لمراعاتها جوانب السياسة كلها، سياسة التجريم، وسياسة العقاب، وسياسة المنع والوقاية، من خلال قواعد ثابتة لا تقبل التغيير والتبديل كالحودود، وأخرى مرنة متغيرة كالتعزيزات، مع الإحاطة بأبعاد تلك السياسة المتعددة كالبعد الوقائي والبعد الاجتماعي والبعد الإنساني والبعد القيمي والبعد الحضاري، وأن السياسة الجنائية متواجدة في كل بلد وهي داخلة في صميم سياسته العامة، ومن المفترض فيها وما ينبثق عنها من استراتيجيات وخطط أن تواكب التغيرات المختلفة وإلا فقدت فعاليتها، وأن يتم التحقق من فاعليتها بصفة مستمرة، وأن تكون دائماً محلاً

للمراجعة والتقييم، ويجب أن تكون نابعة من المجتمع ذاته، فليس صحيحاً أن يستورد مجتمع ما نظمه وسياساته من مجتمعات أخرى، بل يجب أن تكون تلك السياسة نابعة من فكر وعقيدة الدولة وملتزمة بثوابتها وقيمها ومبادئها، كما أظهرت أن السياسة الجنائية هي بمثابة الضابط، الذي يستوجب عليه التحكم فيما يحدث في الساحة الإجرامية لمقابلة كل سلوك انحرافي يستجد على المجتمع، والتصدي له بالتشريع والعقاب والمنع والوقاية المعادلة لهذا السلوك الإجرامي، إذ أن مهمة السياسة الجنائية بالدرجة الأولى تتمركز في اتخاذ كل الوسائل المتاحة للحد من السلوك الإجرامي، وفي تخلف السياسة الجنائية عن هذا الدور إعلان لفشلها، وبالتالي حدوث الفوضى والخلل في أمن ونظام المجتمع.

تناول مداح (2004) في دراسة بعنوان: سياسة الوقاية والمنع لحماية الشباب السعودي من الوقوع في الجريمة، دراسة تطبيقية من واقع هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. هدفت الدراسة التعرف إلى خصائص مرحلة الشباب والعوامل المؤدية للسلوك الإجرامي، والتعرف إلى ماهية سياسة الوقاية والمنع، وموقعها من السياسة الجنائية، والتعرف على دور الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في حماية الشباب من الوقوع في الجريمة. حيث استخدم الباحث المنهج الاستقرائي التحليلي النقدي، بجمع مادته العلمية من مصادر نظرية ودراسات متخصصة، وبحوث علمية منشورة بالمجلات الدورية المحكمة، معتمداً في ذلك على الأدلة الشرعية من الكتاب والسنة، كما يشمل منهج الدراسة دراسة تطبيقية من واقع هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالاطلاع على بعض القضايا المتعلقة بحماية الشباب. توصلت الدراسة إلى أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يعد من الخطوط الدفاعية الرئيسية الواقية من الجريمة، كما اهتمت المملكة العربية السعودية بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بدءاً من تسخير كافة الإمكانيات وانتهاء بإعطاء القائمين على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كافة الصلاحيات التي تمكنهم من أداء عملهم على الوجه المطلوب، ويتمثل دور الرئاسة العامة للهيئة في إرشاد الناس ونصحهم وحملهم على أداء الواجبات الدينية المقررة في الشريعة، وإن للرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وسائل عديدة لحماية الشباب من الجريمة، إدارية ومالية وعملية نظامية.

دراسة العطيان (2005) بعنوان: رؤية نفسية في نظريات الوقاية من الجريمة قبل وقوعها "دراسة استطلاعية تحليلية مقارنة للدراسات والأبحاث المتعلقة بالوقاية من الجريمة". هدفت الدراسة إلى التعرف على الطرق والأساليب الوقائية من الجريمة بمفهومها الحديث، والتطرق لبعض الأطر

التنظيرية في مجال الوقاية من الجريمة، وكذلك أهمية استشعار المسؤولية من الجميع تجاه الوقاية من الجريمة. وتركزت هذه الدراسة على أهمية الوقاية القبلية الوقائية في الوقاية من الجريمة بشكل أكبر، من خلال اتخاذ كافة التدابير والوسائل القبلية اللازمة التي تحول دون ارتكاب المجرم للجريمة من خلال جعل الأهداف الإجرامية منيعة ومحصنة ويصعب الوصول إليها، بالإضافة إلى التطرق للوقاية الاجتماعية. بينت الدراسة أن هناك من يصنف الوقاية من الجريمة إلى ثلاثة أصناف هي: الوقاية الأولية من الجريمة: وهي التي تعمل على خفض أو تقليل الفرص والمواقف التي تؤدي وتسهل حدوث الجريمة "التي يستغلها المجرم للوصول إلى هدفه بسهولة". الوقاية الثانية من الجريمة: وهي التي تركز على تغيير نظرة وسلوك الأشخاص أنفسهم، خصوصاً الذين لديهم رغبة ونزعة شديدة إلى الانخراط في العمل الإجرامي، ولم يتورطوا بشكل جدي في هذا الأمر "بمعنى إجراءات وقائية اجتماعية، من خلال علاج وتقويم الميول والنوازع الانحرافية، والحيلولة دون ظهور الإرادة الإجرامية في شخصية أفراد المجتمع". الوقاية الثالثة من الجريمة: وهي تركز على بتر دابر العمل الإجرامي من خلال المكافحة الميدانية والقبض على المجرمين الذين يعتبرون العمل الإجرامي مهنة تجلب لهم المال، بحيث يتم التركيز على دراسة أحوالهم عبر مراحل الحياة المختلفة ومعرفة درجة خطورتهم الإجرامية، وعدد الجرائم التي ارتكبوها، ليتم وضع العلاج والتأهيل اللازم لهم "ويلاحظ أن هذا التصنيف لا يعد من إجراءات الوقاية من الجريمة القبلية، وإنما يعد إجراءات وتدابير بعدية، لاحقة بعد وقوع الفعل الإجرامي بمعنى معالجة نتائج الفعل الإجرامي".

وفي دراسة أخرى للقحطاني (2005) تحت عنوان "إجراءات الوقاية من جريمة الرشوة في المملكة العربية السعودية"، حيث ركزت الدراسة على إجراءات الوقاية من جريمة الرشوة في المملكة العربية السعودية، مؤكدة على دور الشرطة في توفير ندوات في مجال الوازع الديني وحسن الخلق، ودور الجهات الثقافية والإعلامية في توعية المواطن، ومنع وقوعه في الفساد وجريمة الرشوة.

تناول ابن عمار (2005) في دراسة بعنوان: سياسة الوقاية والمنع من الجريمة في عهد عمر بن الخطاب، هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم التدابير الوقائية من الجريمة في فكر عمر بن الخطاب، والتعرف على أهم التدابير الاحترازية في فكر عمر بن الخطاب، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي الوصفي مقترنا بالتحليل والاستنتاج، حيث تجمع مادته العلمية من كتب السنن والآثار والتشريع والمصنفات. توصلت الدراسة إلى أن هناك قناعة تامة بأنه لا أمن ولا أمان إلا بإتباع سياسة

جنائية نابعة من الشريعة الإسلامية الغراء التي فيها الخير كله، ولقد كان أثر عمر بن الخطاب في تاريخ الإسلام الإداري والجنايي فريداً لم يرق إليه أحد بعده، ومن خصائص السياسة الجنائية في الإسلام أنها تركز على الدين، وهذا ما يميزها عن غيرها في القوانين الوضعية، وتنوعت التدابير الوقائية والمنعية في سياسة عمر بن الخطاب الجنائية.

دراسة محمودي (2011) بعنوان: التدابير الاحترازية وتأثيرها على الظاهرة الإجرامية، تطبق إلى جانب العقبة كإحدى صور الجزاء الجنائي التدابير الاحترازية التي يكون الغرض منها إعادة تأهيل المحكوم عليه، وهي الوظيفة التي تشترك فيها التدابير مع العقوبات، وذلك لتسهيل ومساعدة الشخص المنحرف على إعادة إدماجه في المجتمع ومواجهة العوائق التي تمنع من رده في العودة إلى ارتكاب الجريمة، ويرجع الفضل في ميلاد التدابير الاحترازية إلى المدرسة الوضعية كإحدى الآليات التي تعمل على مكافحة الجريمة. جوهر التدابير الاحترازية هو مواجهة الخطورة الإجرامية للأفراد، إذ لا يقصد بالتدبير الإيلاء بصورة مباشرة وإن اتفق ذلك من حيث الواقع إذا كان سالباً للحرية، إنما فقط يتجه إلى خطورة شخصية الجاني، والتالي فإن تقريره يتجه به إلى المستقبل لا إلى الماضي للحيلولة بين من توافرت فيه الخطورة وبين احتمال الإقدام على ارتكاب الجريمة في المستقبل، فهو يهدف إلى إزالة هذه الخطورة ووقاية المجتمع من شرها، فيشترك مع العقوبة في تحقيق الردع الخاص لأنه ينصب على شخصية المجرم دون الأخذ في الاعتبار بغاية الردع العام والعدالة اللذان يقتصر مفعولهما على العقوبة دون التدابير، وحيث أن التدبير الاحترازي يواجه خطورة إجرامية معينة وأنها حالة متطورة ومتغيرة، فإنه يجب الاعتداد بها عند تحديدها والتعرف عليها ولا يمكن التعرف عليها وتحديدها إلا لحظة النطق بالحكم، وما يترتب على ذلك بالضرورة من وجوب تطبيق النص المعمول به في هذه اللحظة دون النص الذي كان سارياً وقت ارتكاب الجريمة، وللقاضي السلطة التقديرية في تقدير التدبير الملائم وملاحظة مدى تطور خطورة المحكوم عليه والظروف المحيطة به، وهذا فقط من أجل المساواة بين أغراض كل من العقوبات والتدابير، باعتبار أن كلاهما إحدى صور الجزاءات الجنائية في التشريعات المختلفة.

كما ركز حاج علي (2013) في دراسته أهمية ودور الأمن الحضري في الحد من الجريمة في المدن الفلسطينية (دراسة تحليلية لمدينة نابلس) التي بحثت في أنماط ومسببات المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ومنها الجرائم في المدن الفلسطينية بشكل عام ومدينة نابلس بشكل خاص، مراعية أهمية

الأمن الحضري في الحد من هذه الجرائم. توصلت الدراسة إلى ضرورة تفعيل دور الوزارات والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة بموضوع الأمن مثل وزارة العدل والتربية والتعليم والداخلية وما يتبعها من أجهزة الأمن، مع التأكيد على أهمية إيجاد أولويات في القضايا الأمنية لدى الجمهور وأهمية التوعية في هذه القضايا. تؤكد الدراسة أهمية العامل السياسي والأمني في عدم الاستقرار الأمني في الأراضي الفلسطينية بشكل عام ومدينة نابلس بشكل خاص.

وأجرى عبد الرحمن (2014) دراسة بعنوان "الشرطة المجتمعية ودعم علاقة الثقة بين المواطنين وجهاز الشرطة"، حيث تم الحديث عن إسهامات نظام الشرطة المجتمعية في دعم علاقة الثقة بين المواطنين وجهاز الشرطة من ناحية، ومن ناحية أخرى تم الحديث عن المعوقات المانعة لهذه الثقة.

في حين جاءت دراسة عبد المجيد (2014) تحت عنوان "ديناميات العلاقة بين المواطن ورجل الشرطة"، تناول الباحث فيه الحديث عن ديناميات العلاقة بين المواطن ورجل الشرطة، فيما أشار الباحث إلى المتغيرات التي تؤثر في طبيعة العلاقة بين المواطن ورجال الشرطة، والتعرف على مدى التعاون، والرضا، والمقبولية لبعضهما. وأظهرت الدراسة الصعوبات التي تواجه العمل المشترك بينهما والكشف عن القصور والسلبيات في عمل الشرطة من وجهة نظر المواطن. يتضح من نتائج الدراسة الميدانية أنه كلما ارتفع المؤهل العلمي لرجل الشرطة كلما انعكس ذلك في طبيعة التعاون المشترك بينه وبين المواطنين، حيث توجد علاقة طردية دالة إحصائياً بين مدى التعاون بين رجل الشرطة والمواطن وتحسين الخدمات الشرطة أي تُظهر الدراسة سوء التعاون بين الطرفين ويرجع السبب في ذلك في المرتبة الأولى للمجتمع عامة، يليها ضعف التشريعات التي تنظم العلاقة بينهما، ثم عدم تفهم المجتمع لطبيعة عمل رجل الشرطة، ثم رجل الشرطة ذاته وأخيراً المواطن. إن التعاون المشترك بين الشرطة والمواطنين له استجابات إيجابية وأخرى سلبية حيث تمثلت الإيجابية في أن نشر الوعي الأمني في المجتمع يساعد على تحقيق الاستقرار، أما الجانب السلبي فيتمثل في الحد من تجاوزات رجل الشرطة والذي يزيد من ثقة المواطن فيه. أوضحت الدراسة الميدانية العوامل المؤدية لنجاح التعاون المشترك بين الشرطة والمواطن من خلال التزام رجل الشرطة بالمعاملة اللائقة للمواطن، والالتزام بالحيادية في تنفيذ القانون.

كما أجرى القدومي (2016) دراسة بعنوان "الواقع الحالي والمأمول لآليات تطبيق الشرطة المجتمعية للحد من الجريمة في فلسطين دراسة ميدانية من وجهة نظر ضباط الشرطة"، وتوصلت الدراسة إلى

عدد من النتائج أبرزها أن درجة الواقع الحالي قليلة حيث وصل الوزن النسبي للاستجابة إلى (48.35%)، ودرجة المأمول كبيرة حيث وصل الوزن النسبي للاستجابة إلى (74.88%)، ووجود فروق دالة إحصائية بينهما ولصالح المأمول. وأوصت الدراسة بعدد من التوصيات أبرزها تقليل الفجوة في التواصل بين المواطنين ورجال الشرطة وزيادة الثقة بينهما وتكوين اتجاهات إيجابية من المواطنين نحو الشرطة، وذلك كخطوة تمهيدية لنجاح الشرطة المجتمعية.

الدراسات الأجنبية:

توصلت دراسة (Wentz & Schlimgen, 2012)، بعنوان "تصورات المواطنين على خدمة الشرطة واستجابتهم لمخاوف المجتمع"، إلى عدد من النتائج أبرزها: أن تصور المواطن من خدمة الشرطة يتأثر بالاتصال الفعلي مع الشرطة، وأن تصورات المواطنين البيض أكثر إيجابية من المواطنين غير البيض، وأوصت الدراسة بعدد من المقترحات أبرزها: ضرورة التدريب الفعال والمستمر للموظفين في جميع الرتب في وكالات تطبيق القانون لتخفيف الصورة السلبية للشرطة، وضرورة تنفيذ برامج الجودة في عمل الشرطة.

في حين كانت دراسة (Giao, 2012) بعنوان: "مكافحة الجريمة من خلال شرطة مجتمعية مشبعة: نموذج الشرطة للشركات". وفق هذه الدراسة فإن لا يدير ضباط الشرطة في الدول الغربية عمليات أمنية يوماً بعد يوم في شركات القطاع الخاص، وفي المقابل، تشارك الشرطة الصينية مشاركة مباشرة مع شركات إدارة الأمن. عرضت هذه الدراسة نموذج شرطة محدد للشركات، وجاء هذا النموذج بوصفه جزءاً من برنامج الشرطة الشامل، بحيث يطلب من الشركات الصينية منع العاملين لديها من ارتكاب الجرائم، وتحمل الشركة المسؤولية الجرائم التي ارتكبها العاملون لديها حتى خارج نطاق العمل.

هذا وأجرى (Sozer, 2012)، دراسة بعنوان: "أثر الشرطة المجتمعية على معدلات الجريمة: هل يختلف تأثير الشرطة المجتمعية في وكالات تنفيذ القانون الصغيرة والكبيرة". توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج حول أبعاد بناء الشرطة المجتمعية، حيث تشير التحليلات الإحصائية إلى أن جميع أبعاد الشرطة المجتمعية لها علاقة كبيرة بمعدلات الجريمة في الوكالات الصغيرة، في حين أن الوكالات

الكبيرة لها علاقة إيجابية مهمة مع الممتلكات، وأن مستوى تطبيق أبعاد شراكة حل المشاكل له أثر إيجابي على كل من الوكالات الصغيرة والكبيرة، ولكنه أكثر وضوحاً في الوكالات الصغيرة.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

3.1. منهج الدراسة:

استخدم الباحث الدراسة الكمية، مستخدماً المنهج الوصفي لمعرفة المكونات الوقائية من الجريمة لعمل الشرطة الفلسطينية في محافظات الخليل ورام الله ونابلس من وجهة نظر ضباطها.

3.2 مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع ضباط الشرطة الفلسطينية في محافظات الخليل ورام الله ونابلس العاملين، والبالغ عددهم حوالي (1078) ضابط شرطة في الضفة الغربية للعام (2017)، بالاستناد إلى إحصائيات (الشرطة الفلسطينية، 2016).

جدول (1.3): وصف مجتمع الدراسة حسب المحافظة والرتبة العسكرية

المتغيرات	العدد	النسبة المئوية %
المحافظة	نابلس	388
	رام الله	306
	الخليل	384
الرتبة العسكرية	ملازم/نقيب	852
	رائد/مقدم	222
	عقيد/عميد	4
المجموع	1078	100

3.3 عينة الدراسة:

استخدم الباحث العينة العشوائية الطبقية المنتظمة، والتي تكونت من 270 ضابط شرطة، أي بنسبة معاينة 25% من مجتمع الدراسة الأصلي، موزعين على مختلف مديريات الشرطة في محافظات الخليل ورام الله ونابلس، كما يوضح ذلك في الجداول.

جدول (2.3): توزيع أفراد مجتمع الدراسة الأصلي

المحافظة	المجتمع الأصلي		العينة	نسبة المعاينة
	الرتبة	العدد		
الخليل	الرتبة	العدد		
	ملازم	126	33	25%
	ملازم أول	106	25	25%
	نقيب	82	20	25%
	رائد	44	11	25%
	مقدم	25	6	25%
	عقيد	1	1	25%
	المجموع	384	97 (36%)	
المحافظة			العينة	نسبة المعاينة
رام الله	الرتبة	العدد		
	ملازم	88	22	25%
	ملازم أول	89	22	25%
	نقيب	59	14	25%
	رائد	50	12	25%
	مقدم	18	5	25%
	عقيد	2	1	25%
	المجموع	306	76 (28%)	
المحافظة			العينة	نسبة المعاينة
نابلس	الرتبة	العدد		

%25	29	115	ملازم	
%25	26	105	ملازم اول	
%25	20	82	نقيب	
%25	13	52	رائد	
%25	9	33	مقدم	
%25		1	عقيد	
	97		388	المجموع
	(%36)			

جدول (3.3): خصائص عينة الدراسة

المتغيرات	العدد	النسبة المئوية %
المحافظة	97	36
	76	28
	97	36
الرتبة العسكرية	211	78.2
	59	21.1
سنوات الخبرة	41	15.2
	102	37.8
	127	47
المستوى التعليمي	44	16.3
	53	19.6
	156	57.8
	17	6.3
العمر	55	20.4

36.6	99	من 30-39 سنة	القسم
41.9	116	من 40 فأكثر	
24.4	66	بحث جنائي	
18.9	51	مرور	
23.4	63	مكافحة مخدرات	
8.1	22	سجون	
13	35	تحقيق	
12.2	33	دوريات	

3.4 أداة الدراسة:

قام الباحث بإعداد استبانة لقياس مكونات عمل الشرطة الفلسطينية في مجال الوقاية من الجريمة من وجهة نظر ضباطها في محافظات الخليل ورام الله ونابلس بالاستناد الى الادييات السابقة وخبرة الباحث كضابط في جهاز الأمن الوقائي، وقد تكونت الاستبانة بمجملها من قسمين:

القسم الأول: ويحتوي هذا الجزء على متغيرات الدراسة المستقلة وهي:

(المحافظة، الرتبة العسكرية، سنوات الخبرة، المستوى التعليمي، العمر، القسم).

القسم الثاني: ويتكون من سبعة محاور رئيسية و (79) فقرة، وذلك بعد التعديل وإضافة وحذف بعض الفقرات وفق آراء المحكمين، وقد تناولت الاستبانة أسئلة الدراسة وإجاباتها يتم تحديدها حسب سلم ليكرت الخماسي (1- بدرجة غير موافق بشدة في حين أن 5- موافق بشدة)، وقد تم تقسيم هذه الاستبانة كما في الجدول (4.3).

جدول (4.3): محاور الدراسة الرئيسية

الرقم	المحور	عدد الفقرات
1	أهداف العمل الوقائي للشرطة	10
2	أدوار العمل الوقائي للشرطة	11
3	أساليب, آليات وتقنيات العمل الوقائي للشرطة	15
4	نتائج العمل الوقائي للشرطة	10
5	معيقات تطبيق الشرطة للعمل الوقائي	13
6	التدابير الوقائية الموقفية للشرطة	10
7	التدابير الوقائية الاجتماعية للشرطة.	10
المجموع		79

3.5 صدق أداة الدراسة :

يعبر صدق الأداة عن مدى صلاحية الأداة المستخدمة لقياس ما وضعت لقياسه، وقد قام الباحث بعرض الاستبانة على عدد من المحكمين والمختصين من حملة شهادة الدكتوراه في ميدان علم الاجتماع وعلم الجريمة والإحصاء ومناهج البحث العلمي، وذوي الخبرة في كل من: جامعة القدس، وجامعة الاستقلال في فلسطين، حيث بلغ عدد المحكمين (4) محكمين من حملة شهادات الدكتوراه ، وقد تم تعديل فقرات الاستبانة وفق الملاحظات والتعديلات المقترحة، وأعيد صياغة الاستبانة بشكلها النهائي وفقاً لذلك، وقد كان الغرض من ذلك الحكم على درجة مناسبة الفقرات، ووضوحها وانتمائها للمجال، وسلامة الصياغة اللغوية، وبناءً على آراء ومقترحات المحكمين تمّ تعديل صياغة بعض الفقرات لغوياً، وحذف بعض الفقرات وإضافة فقرات أخرى ليُصبح عدد فقرات الاستبانة (79) فقرة (ملحق (1)). أمثلة لبعض التغييرات التي أدخلت على الاستبانة، إضافة متغير القسم أو مجال العمل الذي يقوم به الضابط، وضع محافظات الخليل ورام الله ونابلس بدلا من الضفة الغربية.

3.6 ثبات أداة الدراسة:

للتحقق من ثبات أداة القياس، تم فحص الاتساق الداخلي والثبات لفقرات الاستبانة بحساب معامل كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)، وذلك وفق الجدول (5.3).

جدول (5.3): مصفوفة معاملات الثبات لأبعاد الدراسة الخاصة بمكونات عمل الشرطة الفلسطينية والدرجة الكلية حسب معاملات الثبات كرونباخ ألفا.

مكونات عمل الشرطة	عدد الفقرات	قيمة ألفا
أهداف العمل الوقائي للشرطة	10	0.74
أدوار العمل الوقائي للشرطة	11	0.78
أساليب, آليات وتقنيات العمل الوقائي للشرطة	15	0.75
نتائج العمل الوقائي للشرطة	10	0.77
معيقات تطبيق الشرطة للعمل الوقائي	13	0.93
التدابير الوقائية الموقفية للشرطة	10	0.75
التدابير الوقائية الاجتماعية للشرطة	10	0.83
الدرجة الكلية	79	0.90

يتضح من الجدول (5.3) أن قيمة معامل الثبات حسب كرونباخ ألفا قد تراوحت ما بين (0.74) و (0.93)، حيث حصل المجال المرتبط بمعيقات تطبيق الشرطة للعمل الوقائي على أعلى معامل ثبات في حين حصل المجال أهداف العمل الوقائي للشرطة على أدنى معامل ثبات، وأخيراً بلغت قيمة ألفا على الدرجة الكلية (0.90)، وهي بشكل عام معاملات ثبات عالية مما تشير إلى دقة أداة القياس.

3.7 صدق محتوى الأداة:

جدول (6.3): مصفوفة معاملات الارتباط لفقرات الدراسة الخاصة بمكونات عمل الشرطة الفلسطينية مع درجتها الكلية

المجال	رقم الفقرة	قيمة (ر)	المجال	رقم الفقرة	قيمة (ر)
أهداف العمل الوقائي للشرطة	1	**0.381	معيقات تطبيق الشرطة للعمل الوقائي	47	**0.701
	2	**0.564		48	**0.750
	3	**0.533		49	**0.654
	4	**0.544		50	**0.667
	5	**0.598		51	**0.752
	6	**0.622		52	**0.777
	7	**0.565		53	**0.753
	8	**0.522		54	**0.684
	9	**0.562		55	**0.751
	10	**0.558		56	**0.783
أدوار العمل الوقائي للشرطة	11	**0.400	التدابير الوقائية الموقفية للشرطة	57	**0.721
	12	**0.449		58	**0.756
	13	**0.518		59	**0.724
	14	**0.547		60	**0.628
	15	**0.699		61	**0.444
	16	**0.658		62	**0.595
	17	**0.649		63	**0.609
	18	**0.579		64	**0.463
	19	**0.591		65	**0.567
	20	**0.529		66	**0.641
أساليب وتقنيات العمل الوقائي للشرطة	21	**0.520	قيمة الوقت للتدابير	67	**0.617
	22	**0.367		68	**0.601
	23	**0.501		69	**0.362

**0.319	70		**0.509	24	نتائج العمل الوقائي للشرطة
**0.339	71		**0.486	25	
**0.576	72		**0.467	26	
**0.657	73		**0.584	27	
**0.726	74		**0.426	28	
**0.760	75		**0.596	29	
**0.703	76		**0.432	30	
**0.712	77		**0.490	31	
**0.654	78		**0.546	32	
**0.735	79		**0.331	33	
-	-	-	**0.387	34	
-	-	-	**0.473	35	
-	-	-	**0.415	36	
			**0.530	37	
			**0.487	38	
			**0.542	39	
—	—		**0.566	40	
			**0.511	41	
			**0.492	42	
			**0.622	43	
			**0.610	44	
			**0.684	45	
			**0.657	46	

** -دالة عند المستوى (0.05).

بالنظر إلى جدول (6.3) يتبين وجود ارتباط دال إحصائياً بين جميع فقرات الدراسة ومجالاتها عند مستوى الدلالة (0.05)، مما يشير إلى توفر صدق مبنى أداة الدراسة.

جدول (3.7): مصفوفة معاملات الارتباط لمجالات الدراسة الخاصة بمكونات عمل الشرطة الفلسطينية مع الدرجة الكلية للمقياس

المجال	المجال	قيمة (ر)
مكونات عمل الشرطة الفلسطينية	أهداف عمل الشرطة الفلسطينية	**0.483
	أدوار العمل الوقائي للشرطة	**0.378
	أساليب, آليات وتقنيات العمل الوقائي للشرطة	**0.608
	نتائج العمل الوقائي للشرطة	**0.526
	معيقات تطبيق الشرطة للعمل الوقائي	**0.659
	التدابير الوقائية الموقفية للشرطة	**0.667
	التدابير الوقائية الاجتماعية للشرطة	**0.587

** -دالة عند المستوى (0.05).

بالنظر إلى جدول (7.3) يتبين وجود ارتباط دال إحصائياً بين جميع مكونات عمل الشرطة الفلسطينية وبين الدرجة الكلية للمقياس عند مستوى الدلالة (0.05)، مما يشير إلى توفر صدق مبنى أداة الدراسة.

3.8 المعالجة الإحصائية:

من أجل الإجابة عن تساؤلات الدراسة سوف يُستخدم برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وذلك من خلال الاستعانة بالمقاييس والاختبارات الإحصائية التالية:

- (1) فحص صدق محتوى الاستمارة، وذلك من خلال استخدام معامل الارتباط بيرسون.
- (2) فحص معامل ثبات الأداة، مستخدماً كرونباخ ألفا.
- (3) الإحصاء الوصفي: وذلك باستخدام جداول التوزيعات التكرارية والأشكال البيانية لوصف البيانات المرتبطة بمجتمع الدراسة. كذلك سيتم الاستعانة بمقاييس النزعة المركزية (خاصة المتوسط الحسابي)، ومقاييس التشتت (وخاصة الانحراف المعياري)، لوصف استجابات عينة الدراسة نحو مكونات العمل الوقائي الشرطي.

(4) الإحصاء الاستدلالي: يتم استخدام مقاييس الارتباط، ويهدف فحص قوة واتجاه الارتباط بين مكونات محددة للعمل الوقائي الشرطي. كذلك سيتم استخدام مقاييس مقارنة المتوسطات (اختبار "ت" للعينات المستقلة وتحليل التباين أحادي الاتجاه)، وفحص الفروق في استجابات أفراد العينة نحو مكونات العمل الوقائي الشرطي التي تعزى لمتغيرات شخصية وديموغرافية ووظيفية.

الفصل الرابع

عرض النتائج وتحليلها

تمهيد

يتناول هذا الفصل عرضاً للنتائج التي توصل إليها الباحث من خلال استجابة أفراد مجتمع الدراسة حول مكونات عمل الشرطة الفلسطينية في مجال الوقاية من الجريمة من وجهة نظر ضباطها في محافظات الخليل ورام الله ونابلس، وفقاً لتساؤلات الدراسة، يمكن تفسير قيمة المتوسط الحسابي للعبارات أو المتوسط العام المرجع للعبارات في أداة الدراسة (الاستبانة) كما يلي:

جدول (8.4): دلالة المتوسط الحسابي

المتوسط الحسابي	الدلالة
5.00-4.24	مرتفع جداً
4.23-3.43	مرتفع
3.42-2.62	متوسط
2.61-1.81	منخفض
1.80-1.00	منخفض جداً

4.1 عرض نتائج السؤال الرئيس:

"ما مكونات عمل الشرطة الفلسطينية في مجال الوقاية من الجريمة في محافظات الخليل ورام الله ونابلس من وجهة نظر ضباطها؟"، وللإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وذلك كما هو واضح في الجدول (9.4).

جدول(9.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات ضباط الشرطة حول مكونات

عمل الشرطة في مجال الوقاية من الجريمة

الرقم	مكونات عمل الشرطة الفلسطينية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الإجابة
1	أهداف العمل الوقائي للشرطة	4.24	0.369	مرتفع جدا
2	أدوار العمل الوقائي للشرطة	4.25	0.377	مرتفع جدا
3	أساليب، آليات وتقنيات العمل الوقائي للشرطة	4.18	0.326	مرتفع
4	نتائج العمل الوقائي للشرطة	4.08	0.411	مرتفع
5	معيقات تطبيق الشرطة للعمل الوقائي	3.59	0.750	مرتفع
6	التدابير الوقائية الموقفية للشرطة	4.01	0.420	مرتفع
7	التدابير الوقائية الاجتماعية للشرطة.	3.92	0.526	مرتفع
5	الدرجة الكلية	4.03	0.263	مرتفع

تشير البيانات الواردة في الجدول (9.4) أن مكونات عمل الشرطة الفلسطينية في مجال الوقاية من الجريمة من وجهة نظر ضباطها في محافظات الخليل و رام الله و نابلس كما تبينها الدرجات الكلية لمجالات الدراسة كانت مرتفعة بشكل عام وبمتوسط حسابي (4.03) وانحراف معياري (0.263)، وقد كانت ابرز المكونات أدوار العمل الوقائي للشرطة بمتوسط حسابي (4.25) وانحراف معياري (0.377)، تلاه أهداف العمل الوقائي للشرطة بمتوسط حسابي (4.24) وانحراف معياري (0.369)، تلاه أساليب، آليات وتقنيات العمل الوقائي للشرطة بمتوسط حسابي (4.18) وانحراف معياري (0.326)، تلاه نتائج العمل الوقائي للشرطة بمتوسط حسابي (4.08) وانحراف معياري (0.411)، تلاه التدابير الوقائية الموقفية للشرطة بمتوسط حسابي (4.01) وانحراف معياري (0.420) تلاه

التدابير الوقائية الاجتماعية للشرطة بمتوسط حسابي (3.92) وانحراف معياري (0.526)، في حين كان اقلها معيقات تطبيق الشرطة للعمل الوقائي بمتوسط حسابي (3.59) وانحراف معياري (0.750).

جدول (10.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات ضباط الشرطة نحو مكونات عمل الشرطة الفلسطينية في مجال الوقاية من الجريمة (أنظر لملاحق رقم 2).

تشير البيانات الواردة في الجدول (10.4)، أن أبرز مكونات عمل الشرطة الفلسطينية في مجال الوقاية من الجريمة من وجهة نظر ضباطها في محافظات الخليل و رام الله و نابلس كانت الفقرة رقم (1) والتي تنص على " توفير شروط الاستقرار النفسي للمواطنين " بمتوسط حسابي (4.54)، تلاها الفقرة رقم (33) والتي تنص على "تفعيل الدور الاجتماعي لرجال الشرطة لزيادة الثقة بينهم وبين المواطنين مثل زيارة المدارس" بمتوسط حسابي (4.50)، تلاها الفقرة رقم (11) والتي تنص على "تنمية الوعي الاجتماعي للعوامل المسببة للجريمة " بمتوسط حسابي (4.48)، تلاها الفقرة (22) والتي تنص على "زيادة عدد مراكز الشرطة في المناطق ذات التجمعات السكانية الكبيرة" بمتوسط حسابي (4.47)، تلاها الفقرة رقم (37) والتي تنص على "ساعد العمل الوقائي على تقليل عدد حالات الجريمة التي يمكن أن تحدث في الشارع"، والفقرة رقم (26) والتي تنص على " تطبيق نظام دوريات الشرطة في المناطق التجارية وفي الأسواق الشعبية ذات الاكتظاظ السكاني " بمتوسط حسابي (4.36) تلاها الفقرة رقم (15)، والتي تنص على " المحافظة على أمن المواطن واستقرار المجتمع " بمتوسط حسابي (4.35)، تلاها الفقرة رقم (17) والتي تنص على " الاهتمام بتدريب وتأهيل الكوادر القادرة على تخطيط وتنفيذ برامج الوقاية من الجريمة " بمتوسط حسابي (4.33)، تلاها الفقرة رقم (5) والتي تنص على " إيجاد شعور لدى المواطن بان هناك عين ساهرة تحميه" بمتوسط حسابي (4.31)، تلاها الفقرة رقم (3) والتي تنص على "طمأنة المواطن انه يعيش بأمان " بمتوسط حسابي (4.29)، وأخيراً الفقرة رقم (19)، والتي تنص على "العمل على إصلاح وتأهيل الأشخاص المجرمين والحفاظ على عدم عودتهم للجريمة " بمتوسط حسابي (4.28). في حين كانت أقل مكونات عمل الشرطة الفلسطينية في مجال الوقاية من الجريمة الفقرة رقم (59) والتي تنص على "رفض أفراد جهاز الشرطة تغيير الأدوار التي تعودوا عليها في حل قضايا أفراد الشرطة" والفقرة رقم (50) والتي تنص على " تنفيذ المواطنين أدوار الشرطة بدلا منها " والفقرة رقم (52) والتي تنص على " شعور الفرد في المجتمع أن

الشرطة لا تتعامل بشفافية في تطبيق القانون"، والفقرة رقم (58) والتي تنص على "وجود ضعف عام في التخطيط في إدارة جهاز الشرطة " بمتوسط حسابي (3.48)، تلاها الفقرة رقم (49) والتي تنص على "حصر العمل في مجال الجريمة على الأجهزة الشرطية " بمتوسط حسابي (3.52)، تلاها الفقرة رقم (51) والتي تنص على "قلة شعور أفراد المجتمع بتعويضهم عن المخاطر التي يتعرضون لها حال تعاونهم مع الشرطة " والفقرة رقم (53) والتي تنص على "عدم اهتمام المواطنين من حماية أنفسهم من الجريمة " بمتوسط حسابي (3.55)، تلاها الفقرة رقم (48) والتي تنص على " صعوبة تدخل الشرطة في القضايا المتعلقة بالمشاكل الأسرية " بمتوسط حسابي (3.57)، وأخيرا الفقرة رقم (56) والتي تنص على " شعور المواطن من أن جهاز الشرطة لا يستطيع توفير الأمن الكافي له" بمتوسط حسابي (3.59).

4.2 عرض نتائج فرضيات الدراسة:

للإجابة عن فرضيات الدراسة قام الباحث باستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج اختبار "ت" ونتائج تحليل التباين الأحادي ونتائج اختبار LSD للمقارنات الثنائية البعدية، وذلك كما هو واضح في الجداول (11.4-35.4).

4.2.1 عرض نتائج الفرضية الرئيسية والتي تنص على:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في استجابات أفراد العينة نحو مكونات عمل الشرطة الفلسطينية تعزى للمتغيرات الديموغرافية.

سيتم التطرق لكل فرضية فرعية على حدة.

الفرضية الفرعية الأولى: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في استجابات أفراد العينة نحو مكونات عمل الشرطة في الوقاية من الجريمة تعزى لمتغير المحافظة.

جدول(11.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة استجابات الضباط تبعاً لمتغير

المحافظة 270=N

الأبعاد	المحافظة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أهداف العمل الوقائي للشرطة	الخليل	97	4.16	0.40
	رام الله	76	4.23	0.37
	نابلس	97	4.32	0.32
	المجموع	270	4.24	0.37
أدوار العمل الوقائي للشرطة	الخليل	97	4.16	0.40
	رام الله	76	4.30	0.39
	نابلس	97	4.29	0.34
	المجموع	270	4.25	0.38
أساليب, آليات وتقنيات العمل الوقائي للشرطة	الخليل	97	4.13	0.36
	رام الله	76	4.19	0.32
	نابلس	97	4.22	0.30
	المجموع	270	4.18	0.33
نتائج العمل الوقائي للشرطة	الخليل	97	4.02	0.46
	رام الله	76	4.11	0.43
	نابلس	97	4.11	0.34
	المجموع	270	4.08	0.41
معيقات تطبيق الشرطة للمعمل الوقائي	الخليل	97	3.68	0.71
	رام الله	76	3.56	0.86
	نابلس	97	3.53	0.70
	المجموع	270	3.59	0.75

0.40	3.96	97	الخليل	التدابير الوقائية الموقفية للشرطة
0.49	4.03	76	رام الله	
0.38	4.04	97	نابلس	
0.42	4.01	270	المجموع	
0.40	4.00	97	الخليل	التدابير الوقائية الاجتماعية للشرطة
0.75	3.77	76	رام الله	
0.39	3.97	97	نابلس	
0.53	3.92	270	المجموع	
0.25	4.01	97	الخليل	الدرجة الكلية
0.30	4.02	76	رام الله	
0.24	4.06	97	نابلس	
0.26	4.03	270	المجموع	

يتضح من الجدول (11.4) أن استجابات ضباط الشرطة نحو مكونات عمل الشرطة الفلسطينية في مجال الوقاية من الجريمة كان الأعلى لدى الضباط العاملين في محافظة نابلس بمتوسط حسابي (4.06) وانحراف معياري (0.238) ،في حين كان الأقل لدى الضباط العاملين في محافظة الخليل بمتوسط حسابي (4.01) وانحراف معياري (0.253).

جدول (12.4): نتائج تحليل التباين الأحادي الاتجاه لاستجابات ضباط الشرطة نحو مكونات العمل الوقائي للشرطة تبعاً للمحافظة.

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	مستوى الدلالة الإحصائية
أهداف العمل الوقائي للشرطة	بين المجموعات	1.364	2	0.682	5.162	0.006
	داخل المجموعات	35.266	267	0.132		
	المجموع	36.630	269	-		
أدوار العمل الوقائي للشرطة	بين المجموعات	1.127	2	0.563	4.035	0.019
	داخل المجموعات	37.272	267	0.140		
	المجموع	38.398	269	-		
أساليب، آليات وتقنيات العمل الوقائي للشرطة	بين المجموعات	0.460	2	0.230	2.172	0.116
	داخل المجموعات	28.247	267	0.106		
	المجموع	28.706	269	-		
نتائج العمل الوقائي للشرطة	بين المجموعات	0.571	2	0.285	1.697	0.185
	داخل المجموعات	44.891	267	0.168		
	المجموع	45.462	269	-		
معيقات الشرطة الوقائي لتطبيق العمل	بين المجموعات	1.172	2	0.586	1.040	0.355
	داخل المجموعات	150.430	267	0.563		
	المجموع	151.602	269	-		
التدابير الوقائية الموقفية للشرطة	بين المجموعات	0.374	2	0.187	1.058	0.349
	داخل المجموعات	47.208	267	0.177		
	المجموع	47.582	269	-		
التدابير الوقائية	بين المجموعات	2.675	2	1.337	4.973	0.008

		0.269	267	71.804	داخل المجموعات	الاجتماعية للشرطة
		-	269	74.479	المجموع	
0.347	1.064	0.074	2	0.148	بين المجموعات	الدرجة الكلية
		0.070	267	18.594	داخل المجموعات	
		—	269	18.743	المجموع	

يتضح من الجدول (12.4) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات الضباط، حول مكونات عمل الشرطة الفلسطينية في مجال الوقاية من الجريمة تبعاً للمحافظة على الدرجة الكلية وفي مجالات أساليب وآليات وتقنيات العمل الوقائي، ونتائج العمل الوقائي، ومعوقات تطبيق الشرطة للعمل الوقائي، والتدابير الوقائية الموقفية للشرطة. في حين تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في استجابات ضباط الشرطة نحو مكونات عمل الشرطة الفلسطينية في مجال الوقاية من الجريمة من وجهة نظر ضباطها في محافظات الخليل ورام ونابلس تبعاً للمحافظة في مجالات أهداف العمل الوقائي للشرطة الفلسطينية، وأدوار العمل الوقائي للشرطة، والتدابير الوقائية الاجتماعية للشرطة. ولمعرفة مصادر هذه الفروق، فقد تم استخدام اختبار LSD، كما تظهر النتائج في الجداول (13.4-15.4):

جدول (13.4): نتائج اختبار LSD للمقارنات الثنائية البعدية للفروق في استجابات ضباط الشرطة نحو أهداف العمل الوقائي للشرطة الفلسطينية تبعاً لمتغير المحافظة.

الأبعاد	المحافظة	الخليل	رام الله	نابلس
أهداف العمل الوقائي	الخليل		-0.6944	*-0.16701
	رام الله			-0.9757
	نابلس			

بالنظر إلى جدول (13.4) يتبين وجود فروق في استجابات ضباط الشرطة نحو أهداف العمل الوقائي للشرطة الفلسطينية حسب المحافظة، حيث كانت الفروق بين محافظتي الخليل ونابلس ولصالح محافظة نابلس بفارق (0.16701).

جدول (14.4) : نتائج اختبار LSD للمقارنات الثنائية البعدية للفروق في استجابات ضباط الشرطة نحو أدوار العمل الوقائي للشرطة الفلسطينية تبعاً لمتغير المحافظة.

الأبعاد	المحافظة	الخليل	رام الله	نابلس
دوار العمل الوقائي	الخليل		-*0.13997	-*0.13000
	رام الله			-0.01000
	نابلس			

بالنظر إلى جدول (14.4) يتبين وجود فروق في استجابات ضباط الشرطة نحو أدوار العمل الوقائي للشرطة الفلسطينية حسب المحافظة، حيث كانت الفروق بين محافظات رام الله والخليل ولصالح محافظة رام الله بفارق (0.13997)، ومحافظتي الخليل ولصالح محافظة نابلس بفارق (0.13000).

جدول (15.4) : نتائج اختبار LSD للمقارنات الثنائية البعدية للفروق في استجابات ضباط الشرطة نحو التدابير الوقائية الاجتماعية للشرطة الفلسطينية تبعاً لمتغير المحافظة.

الأبعاد	المحافظة	الخليل	رام الله	نابلس
التدابير الوقائية الاجتماعية	الخليل		-*0.13997	-*0.13000
	رام الله			0.00997
	نابلس			

بالنظر إلى جدول (15.4) يتبين وجود فروق في استجابات ضباط الشرطة نحو التدابير الوقائية الاجتماعية للشرطة الفلسطينية حسب المحافظة، حيث كانت الفروق بين محافظتي رام الله والخليل ولصالح محافظة رام الله بفارق (0.13997)، ومحافظتي نابلس والخليل ولصالح محافظة نابلس بفارق (0.13000).

الفرضية الفرعية الثانية: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في استجابات أفراد العينة نحو مكونات عمل الشرطة في الوقاية من الجريمة تعزى لمتغير الرتبة. **جدول (16.4):** المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية في استجابات ضباط الشرطة نحو مكونات عمل الشرطة الفلسطينية من وجهة نظر ضباطها تبعاً لمتغير الرتبة العسكرية.

الأبعاد	المحافظة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أهداف العمل الوقائي للشرطة	ملازم/نقيب	211	4.23	0.37
	رائد/مقدم/عقيد/عميد	59	4.26	0.37
	المجموع	270	4.24	0.37
أدوار العمل الوقائي للشرطة	ملازم/نقيب	211	4.22	0.38
	رائد/مقدم/عقيد/عميد	59	4.36	0.34
	المجموع	270	4.25	0.38
أساليب, آليات وتقنيات العمل الوقائي للشرطة	ملازم/نقيب	211	4.18	0.30
	رائد/مقدم/عقيد/عميد	59	4.19	0.39
	المجموع	270	4.18	0.33

نتائج العمل الوقائي للشرطة	ملازم/نقيب	211	4.06	0.40
	رائد/مقدم/عقيد/عميد	59	4.14	0.43
	المجموع	270	4.08	0.41
معيقات تطبيق الشرطة	ملازم/نقيب	211	3.59	0.76

0.71	3.60	59	راند/مقدم/عقيد/عميد	للعمل الوقائي
0.75	3.59	270	المجموع	
0.43	3.99	211	ملازم/نقيب	التدابير الوقائية الموقفية للشرطة
0.38	4.09	59	راند/مقدم/عقيد/عميد	
0.42	4.01	270	المجموع	
0.56	3.90	211	ملازم/نقيب	التدابير الوقائية الاجتماعية للشرطة
0.40	4.02	59	راند/مقدم/عقيد/عميد	
0.53	3.92	270	المجموع	
0.26	4.02	211	ملازم/نقيب	الدرجة الكلية
0.30	4.09	59	راند/مقدم/عقيد/عميد	
0.27	4.03	270	المجموع	

يتضح من الجدول (16.4) أن استجابات ضباط الشرطة نحو مكونات عمل الشرطة الفلسطينية في مجال الوقاية من الجريمة كان الأعلى لدى الضباط برتبة عقيد أو عميد بمتوسط حسابي (4.17) وانحراف معياري (0.113) , في حين كان الأقل لدى الضباط برتبة ملازم أو نقيب بمتوسط حسابي بمتوسط حسابي (4.02) وانحراف معياري (0.26).

جدول (17.4): نتائج تحليل التباين أحادي الاتجاه لاستجابات ضباط الشرطة تبعاً للمحافظة

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	مستوى الدلالة الإحصائية
أهداف العمل الوقائي للشرطة	بين المجموعات	0.285	2	0.143	1.048	0.352
	داخل المجموعات	36.345	267	0.136		
	المجموع	36.630	269	-		
أدوار العمل الوقائي للشرطة	بين المجموعات	0.835	2	0.418	2.969	0.053
	داخل المجموعات	37.563	267	0.141		
	المجموع	38.398	269	-		

أساليب وآليات وتقنيات العمل الوقائي للشرطة	بين المجموعات	0.094	2	0.047	0.439	0.645
	داخل المجموعات	28.612	267	0.107		
	المجموع	28.706	269	-		
نتائج العمل الوقائي للشرطة	بين المجموعات	0.357	2	0.178	1.057	0.349
	داخل المجموعات	45.105	267	0.169		
	المجموع	45.462	269	-		
معيقات الشرطة الوقائي	بين المجموعات	0.035	2	0.018	0.031	0.969
	داخل المجموعات	151.566	267	0.568		
	المجموع	151.602	269	-		
التدابير الوقائية للموقفية للشرطة	بين المجموعات	0.606	2	0.303	1.723	0.180
	داخل المجموعات	46.976	267	0.176		
	المجموع	47.582	269	-		
التدابير الوقائية	بين المجموعات	0.605	2	0.303	1.094	0.336

		0.277	267	73.874	داخل المجموعات	الاجتماعية للشرطة
		-	269	74.479	المجموع	
0.264	1.339	0.093	2	0.186	بين المجموعات	الدرجة الكلية
		0.069	267	18.556	داخل المجموعات	
		-	269	18.743	المجموع	

يتضح من الجدول (17.4) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في استجابات ضباط الشرطة نحو مكونات عمل الشرطة الفلسطينية في مجال الوقاية من الجريمة من وجهة نظر ضباطها تبعاً للرتبة العسكرية في الدرجة الكلية وفي مجالات أهداف العمل الوقائي للشرطة الفلسطينية، وأدوار العمل الوقائي للشرطة، والتدابير الوقائية الاجتماعية للشرطة أساليب وآليات وتقنيات العمل الوقائي، ونتائج العمل الوقائي، ومعوقات تطبيق الشرطة للعمل الوقائي، والتدابير الوقائية الموقفة للشرطة، حيث كانت الدلالة الإحصائية المحسوبة < 0.05 وهي غير دالة إحصائياً.

الفرضية الفرعية الثالثة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في استجابات أفراد العينة نحو مكونات عمل الشرطة في الوقاية من الجريمة فتعزى لمتغير سنوات الخبرة. **جدول (18.4):** المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات ضباط الشرطة تبعاً لمتغير سنوات الخبرة.

الأبعاد	المحافظة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أهداف العمل الوقائي للشرطة	أقل من 5 سنوات	41	4.26	0.41
	من 5-10 سنوات	102	4.22	0.31
	أعلى من 10 سنوات	127	4.24	0.40
	المجموع	270	4.24	0.37
أدوار العمل الوقائي للشرطة	أقل من 5 سنوات	41	4.31	0.44
	من 5-10 سنوات	102	4.15	0.36
	أعلى من 10 سنوات	127	4.30	0.36

0.38	4.25	270	المجموع	
0.37	4.19	41	أقل من 5 سنوات	أساليب ,آليات وتقنيات العمل الوقائي للشرطة
0.27	4.18	102	من 5-10 سنوات	
0.35	4.17	127	أعلى من 10 سنوات	
0.33	4.18	270	المجموع	
0.46	4.02	41	أقل من 5 سنوات	نتائج العمل الوقائي للشرطة
0.40	4.10	102	من 5-10 سنوات	
0.41	4.08	127	أعلى من 10 سنوات	
0.41	4.08	270	المجموع	
0.84	3.49	41	أقل من 5 سنوات	معيقات تطبيق الشرطة للعمل الوقائي
0.75	3.58	102	من 5-10 سنوات	
0.72	3.63	127	أعلى من 10 سنوات	
0.75	3.59	270	المجموع	
0.39	4.08	41	أقل من 5 سنوات	التدابير الوقائية الموقفية للشرطة
0.44	3.97	102	من 5-10 سنوات	
0.41	4.01	127	أعلى من 10 سنوات	
0.42	4.01	270	المجموع	
0.40	4.08	41	أقل من 5 سنوات	التدابير الوقائية الاجتماعية للشرطة
0.67	3.81	102	من 5-10 سنوات	
0.40	3.96	127	أعلى من 10 سنوات	
0.53	3.92	270	المجموع	
0.29	4.05	41	أقل من 5 سنوات	الدرجة الكلية
0.24	4.00	102	من 5-10 سنوات	
0.27	4.05	127	أعلى من 10 سنوات	
0.26	4.03	270	المجموع	

جدول (19.4): نتائج تحليل التباين الأحادي لاستجابات ضباط الشرطة تبعاً لسنوات الخبرة.

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	مستوى الدلالة الإحصائية
أهداف العمل الوقائي للشرطة	بين المجموعات	0.060	2	0.030	0.220	0.803
	داخل المجموعات	36.570	267	0.137		
	المجموع	36.630	269	-		
أدوار العمل الوقائي للشرطة	بين المجموعات	1.380	2	0.690	4.977	0.008
	داخل المجموعات	37.018	267	0.139		
	المجموع	38.398	269	-		
أساليب وتقنيات العمل الوقائي للشرطة	بين المجموعات	0.013	2	0.006	0.059	0.942
	داخل المجموعات	28.693	267	0.107		
	المجموع	28.706	269	-		
نتائج العمل الوقائي للشرطة	بين المجموعات	0.188	2	0.094	0.553	0.576
	داخل المجموعات	45.274	267	0.170		
	المجموع	45.462	269	-		
معيقات الشرطة الوقائي	بين المجموعات	0.655	2	0.328	0.579	0.561
	داخل المجموعات	150.946	267	0.565		
	المجموع	151.602	269	-		
التدابير الوقائية الموقفية للشرطة	بين المجموعات	0.302	2	0.151	0.854	0.427
	داخل المجموعات	47.280	267	0.177		
	المجموع	47.582	269	-		
التدابير الوقائية الاجتماعية للشرطة	بين المجموعات	2.435	2	1.218	4.513	0.012
	داخل المجموعات	72.043	267	0.270		
	المجموع	74.479	269	-		
الدرجة	بين المجموعات	0.164	2	0.082	1.177	0.310

		0.070	267	18.579	داخل المجموعات	الكلية
		-	269	18.743	المجموع	

يتضح من الجدول (19.4) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في استجابات ضباط الشرطة نحو مكونات عمل الشرطة الفلسطينية في مجال الوقاية من الجريمة تبعاً لسنوات الخبرة على الدرجة الكلية وفي مجالات أهداف العمل الوقائي للشرطة، وأساليب وآليات وتقنيات العمل الوقائي، ونتائج العمل الوقائي، ومعوقات تطبيق الشرطة للعمل الوقائي، والتدابير الوقائية الموقفية للشرطة، حيث كانت الدلالة الإحصائية (0.05) وهي غير دالة إحصائياً، في حين تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في استجابات الضباط نحو مكونات عمل الشرطة الفلسطينية في مجال الوقاية من الجريمة من تبعاً لسنوات الخبرة في مجالات أدوار العمل الوقائي للشرطة، والتدابير الوقائية الاجتماعية للشرطة. ولمعرفة مصدر الفروق فقد تم استخدام اختبار LSD حسب الجدولين (20.4-21.4):

جدول (20.4) : نتائج اختبار LSD للمقارنات الثنائية البعدية لاستجابات ضباط الشرطة نحو أهداف العمل الوقائي للشرطة الفلسطينية تبعاً لمتغير سنوات الخبرة.

الأبعاد	سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	من 5 - 10 سنوات	أعلى من 10 سنوات
أدوار العمل الوقائي	أقل من 5 سنوات		*0.15835	0.01488
	من 5 - 10 سنوات			-*0.14346
	أعلى من 10 سنوات			

بالنظر إلى جدول (20.4) يتبين وجود فروق بين استجابات ضباط الشرطة نحو أدوار العمل الوقائي للشرطة الفلسطينية حسب سنوات الخبرة، حيث كانت الفروق بين الضباط الذين كانت خبرتهم أقل من 5 سنوات والذين خبرتهم من 5-10 سنوات ولصالح الضباط الذين تقل خبرتهم عن 5 سنوات

بفارق (0.15835). كما تبين وجود فروق بين الضباط الذين تراوحت خبرتهم بين 5-10 سنوات والذين زادت خبرتهم عن 10 سنوات ولصالح من زادت خبرتهم عن 10 سنوات بفارق (0.14346).

جدول (21.4): نتائج اختبار LSD للمقارنات الثنائية البعدية لاستجابات ضباط الشرطة نحو التدابير الوقائية الاجتماعية للشرطة الفلسطينية تبعاً لمتغير سنوات الخبرة.

الأبعاد	سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	من 5 - 10 سنوات	أعلى من 10 سنوات
التدابير للشرطة الوقائية الاجتماعية	أقل من 5 سنوات		*0.26674	0.11765
	من 5 - 10 سنوات			-*0.14909
	أعلى من 10 سنوات			

بالنظر إلى جدول (21.4) يتبين وجود فروق في استجابات ضباط الشرطة في التدابير الوقائية الاجتماعية للشرطة الفلسطينية حسب سنوات الخبرة، حيث كانت الفروق بين الضباط الذين كانت خبرتهم أقل من 5 سنوات والذين خبرتهم من 5-10 سنوات ولصالح الضباط الذين تقل خبرتهم عن 5 سنوات بفارق (0.26674). كما تبين وجود فروق بين الضباط الذين تراوحت خبرتهم بين 5-10 سنوات والذين زادت خبرتهم عن 10 سنوات ولصالح من زادت خبرتهم عن 10 سنوات بفارق (0.14909).

الفرضية الفرعية الرابعة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في استجابات أفراد العينة نحو مكونات عمل الشرطة في الوقاية من الجريمة تعزى لمتغير المستوى التعليمي.

جدول (22.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية في استجابات ضباط الشرطة نحو مكونات عمل الشرطة الفلسطينية من وجهة نظر ضباطها تبعاً لمتغير المستوى التعليمي.

الأبعاد	المحافظة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أهداف العمل الوقائي للشرطة	ثانوية عامة فأقل	44	4.18	0.47
	دبلوم	53	4.22	0.31
	بكالوريوس	156	4.25	0.36
	دراسات عليا	17	4.25	0.33
	المجموع	270	4.24	0.37
أدوار العمل الوقائي للشرطة	ثانوية عامة فأقل	44	4.11	0.35
	دبلوم	53	4.26	0.35
	بكالوريوس	156	4.27	0.40
	دراسات عليا	17	4.29	0.33
	المجموع	270	4.25	0.38
أساليب، آليات وتقنيات العمل الوقائي للشرطة	ثانوية عامة فأقل	44	4.13	0.37
	دبلوم	53	4.18	0.29
	بكالوريوس	156	4.18	0.33
	دراسات عليا	17	4.32	0.24
	المجموع	270	4.18	0.33
نتائج العمل الوقائي للشرطة	ثانوية عامة فأقل	44	4.06	0.43
	دبلوم	53	4.13	0.37
	بكالوريوس	156	4.06	0.42
	دراسات عليا	17	4.14	0.41
	المجموع	270	4.08	0.41

0.64	3.81	44	ثانوية عامة فأقل	معيقات تطبيق الشرطة للمعمل الوقائي
0.63	3.69	53	دبلوم	
0.82	3.47	156	بكالوريوس	
0.47	3.86	17	دراسات عليا	
0.75	3.59	270	المجموع	
0.47	3.98	44	ثانوية عامة فأقل	التدابير الوقائية الموقفية للشرطة
0.40	4.01	53	دبلوم	
0.42	4.00	156	بكالوريوس	
0.37	4.10	17	دراسات عليا	
0.42	4.01	270	المجموع	
0.47	4.02	44	ثانوية عامة فأقل	التدابير الوقائية الاجتماعية للشرطة
0.35	3.94	53	دبلوم	
0.60	3.89	156	بكالوريوس	
0.35	3.98	17	دراسات عليا	
0.53	3.92	270	المجموع	
0.30	4.04	44	ثانوية عامة فأقل	الدرجة الكلية
0.22	4.06	53	دبلوم	
0.28	4.01	156	بكالوريوس	
0.20	4.14	17	دراسات عليا	
0.26	4.03	270	المجموع	

يتضح من الجدول (22.4) أن استجابات ضباط الشرطة نحو مكونات عمل الشرطة الفلسطينية في مجال الوقاية من الجريمة كان الأعلى لدى الضباط الذين يحملون مؤهلات عليا بمتوسط حسابي

(4.14) وانحراف معياري (0.196)، في حين كان الأقل لدى الضباط الذين يحملون مؤهل البكالوريوس بمتوسط حسابي (4.01) وانحراف معياري (0.272).

جدول (23.4): نتائج تحليل التباين الأحادي لاستجابات ضباط الشرطة تبعاً للمستوى التعليمي.

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	مستوى الدلالة الإحصائية
أهداف العمل الوقائي للشرطة	بين المجموعات	0.225	2	0.075	0.547	0.650
	داخل المجموعات	36.405	267	0.137		
	المجموع	36.630	269	-		
أدوار العمل الوقائي للشرطة	بين المجموعات	0.952	2	0.317	2.253	0.083
	داخل المجموعات	37.446	267	0.141		
	المجموع	38.398	269	-		
أساليب، آليات وتقنيات العمل الوقائي للشرطة	بين المجموعات	0.467	2	0.156	1.465	0.224
	داخل المجموعات	28.240	267	0.106		
	المجموع	28.706	269	-		
نتائج العمل الوقائي للشرطة	بين المجموعات	0.281	2	0.094	0.551	0.648
	داخل المجموعات	45.181	267	0.170		
	المجموع	45.462	269	-		
معيقات الشرطة الوقائي	بين المجموعات	5.976	2	1.992	3.638	0.013
	داخل المجموعات	145.626	267	0.547		
	المجموع	151.602	269	-		
التدابير الوقائية الموقفية للشرطة	بين المجموعات	0.158	2	0.053	0.295	0.829
	داخل المجموعات	47.424	267	0.178		
	المجموع	47.582	269	-		

0.505	0.782	0.217	2	0.651	بين المجموعات	التدابير الوقائية الاجتماعية للشرطة
		0.278	267	73.828	داخل المجموعات	
		-	269	74.479	المجموع	
0.237	1.421	0.099	2	0.296	بين المجموعات	الدرجة الكلية
		0.069	267	18.447	داخل المجموعات	
		-	269	18.743	المجموع	

يتضح من الجدول (23.4) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في استجابات ضباط الشرطة نحو مكونات عمل الشرطة الفلسطينية في مجال الوقاية من الجريمة تبعاً للمستوى التعليمي على الدرجة الكلية وفي مجالات أهداف العمل الوقائي للشرطة، وأدوار العمل الوقائي للشرطة، وأساليب وآليات وتقنيات العمل الوقائي، ونتائج العمل الوقائي، والتدابير الوقائية الموقفية للشرطة، والتدابير الوقائية الاجتماعية حيث كانت الدلالة الإحصائية المحسوبة (0.05) وهي غير دالة إحصائياً. في حين تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في استجابات ضباط الشرطة نحو مكونات عمل الشرطة الفلسطينية في مجال الوقاية من الجريمة تبعاً للمستوى التعليمي في مجال معيقات تطبيق الشرطة للعمل الوقائي. ولمعرفة مصدر الفروق فقد تم استخدام اختبار LSD حسب الجدول (24.4):

جدول (24.4): نتائج اختبار LSD للمقارنات الثنائية البعدية في استجابات ضباط الشرطة نحو معيقات تطبيق الشرطة للعمل الوقائي تبعاً لمتغير المستوى التعليمي.

الابعاد	المستوى التعليمي	ثانوية عامة فأقل	دبلوم	بكالوريوس	دراسات عليا
معيقات الوقائي تطبيق الشرطة للعمل	ثانوية عامة فأقل		0.11906	*0.33466	-0.05298
	دبلوم			0.21560	-0.17204
	بكالوريوس				*-0.38764
	دراسات عليا				

بالنظر إلى جدول (24.4) يتبين وجود فروق استجابات ضباط الشرطة نحو معيقات تطبيق الشرطة للعمل الوقائي الفلسطينية حسب المستوى التعليمي، حيث كانت الفروق بين الضباط الذين مستواهم التعليمي ثانوية عامة وبكالوريوس ولصالح الضباط الذين مستواهم التعليمي ثانوية عامة فأقل بفارق (0.3346). كما تبين وجود فروق في استجابات الضباط الذين مستواهم التعليمي بكالوريوس ودراسات عليا ولصالح الضباط حاملي الدراسات العليا بفارق (0.38764).

الفرضية الفرعية الخامسة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في استجابات أفراد العينة نحو مكونات عمل الشرطة في الوقاية من الجريمة تعزى لمتغير العمر.

جدول (25.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات ضباط الشرطة نحو مكونات عمل الشرطة الفلسطينية من وجهة نظر ضباطها تبعاً لمتغير العمر.

الأبعاد	المحافظة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أهداف العمل الوقائي للشرطة	أقل من 30 سنة	55	4.31	0.32
	30-39 سنة	99	4.21	0.36
	40 فأكثر	116	4.23	0.40
	المجموع	270	4.24	0.37
أدوار العمل الوقائي للشرطة	أقل من 30 سنة	55	4.30	0.42
	30-39 سنة	99	4.19	0.35
	40 فأكثر	116	4.27	0.38
	المجموع	270	4.25	0.38
أساليب، آليات وتقنيات العمل الوقائي للشرطة	أقل من 30 سنة	55	4.21	0.29
	30-39 سنة	99	4.19	0.29
	40 فأكثر	116	4.17	0.37
	المجموع	270	4.18	0.33

0.42	4.05	55	أقل من 30 سنة	نتائج العمل الوقائي للشرطة
0.40	4.09	99	39-30 سنة	
0.40	4.10	116	40 فأكثر	
0.41	4.08	270	المجموع	
0.99	3.27	55	أقل من 30 سنة	معيقات تطبيق الشرطة للعمل الوقائي
0.51	3.81	99	39-30 سنة	
0.74	3.56	116	40 فأكثر	
0.75	3.59	270	المجموع	
0.47	4.00	55	أقل من 30 سنة	التدابير الوقائية الموقفية للشرطة
0.40	4.03	99	39-30 سنة	
0.41	3.99	116	40 فأكثر	
0.42	4.01	270	المجموع	

0.80	3.85	55	أقل من 30 سنة	التدابير الوقائية الاجتماعية للشرطة
0.46	3.91	99	39-30 سنة	
0.40	3.99	116	40 فأكثر	
0.53	3.92	270	المجموع	
0.28	3.99	55	أقل من 30 سنة	الدرجة الكلية
0.24	4.06	99	39-30 سنة	
0.28	4.04	116	40 فأكثر	
0.26	4.03	270	المجموع	

يتضح من الجدول (25.4) أن استجابات ضباط الشرطة نحو مكونات عمل الشرطة الفلسطينية في مجال الوقاية من الجريمة كان الأعلى لدى الضباط الذين زادت أعمارهم عن 50 سنة بمتوسط حسابي

(4.15) وانحراف معياري (0.282)، في حين كان الأقل لدى الضباط الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة بمتوسط حسابي (3.99) وانحراف معياري (0.278).

جدول (26.4): نتائج تحليل التباين الأحادي لاستجابات ضباط الشرطة تبعا للعمر.

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	مستوى الدلالة الإحصائية
أهداف العمل الوقائي للشرطة	بين المجموعات	0.548	3	0.183	1.245	0.260
	داخل المجموعات	36.082	266	0.136		
	المجموع	36.630	269	-		
أدوار العمل الوقائي للشرطة	بين المجموعات	0.530	3	0.177	1.241	0.295
	داخل المجموعات	37.868	266	0.142		
	المجموع	38.398	269	-		
أساليب، آليات وتقنيات العمل الوقائي للشرطة	بين المجموعات	0.127	3	0.042	0.394	0.757
	داخل المجموعات	28.579	266	0.107		
	المجموع	28.706	269	-		
نتائج العمل الوقائي للشرطة	بين المجموعات	0.137	3	0.046	0.268	0.848
	داخل المجموعات	45.326	266	0.170		
	المجموع	45.462	269	-		
معيقات الشرطة الوقائي	بين المجموعات	11.419	3	3.806	7.222	0.000
	داخل المجموعات	140.183	266	0.527		
	المجموع	151.602	269	-		

التدابير الوقائية الموقفية للشرطة	بين المجموعات	0.342	3	0.114	0.642	0.588
	داخل المجموعات	47.240	266	0.178		

		-	269	47.582	المجموع	
0.502	0.788	0.219	3	0.656	بين المجموعات	التدابير الوقائية الاجتماعية للشرطة
		0.278	266	73.823	داخل المجموعات	
		-	269	74.479	المجموع	
0.324	1.164	0.081	3	0.243	بين المجموعات	الدرجة الكلية
		0.070	266	18.500	داخل المجموعات	
		-	269	18.743	المجموع	

يتضح من الجدول (26.4) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في استجابات ضباط الشرطة نحو مكونات عمل الشرطة الفلسطينية في مجال الوقاية من الجريمة تبعاً للعمر على الدرجة الكلية وفي مجالات أهداف العمل الوقائي للشرطة، وأدوار العمل الوقائي للشرطة، وأساليب وآليات وتقنيات العمل الوقائي، ونتائج العمل الوقائي، والتدابير الوقائية الموقفية للشرطة، والتدابير الوقائية الاجتماعية حيث كانت الدلالة الإحصائية < 0.05 وهي غير دالة إحصائياً. في حين تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في استجابات ضباط الشرطة نحو مكونات عمل الشرطة الفلسطينية في مجال الوقاية من الجريمة تبعاً للعمر في مجال معيقات تطبيق الشرطة للعمل الوقائي. ولمعرفة مصدر الفروق فقد تم استخدام اختبار LSD حسب الجدول (27.4):

جدول (27.4): نتائج اختبار LSD للمقارنات الثنائية البعدية لاستجابات ضباط الشرطة نحو معيقات تطبيق الشرطة للعمل الوقائي تبعاً لمتغير العمر.

الأبعاد	العمر	أقل من 30 سنة	30-39 سنة	40-49 سنة	أكبر من 50 سنة
معيقات تطبيق الشرطة للعمل الوقائي	أقل من 30 سنة		*0.54404-	*0.27922-	-0.78061
	30-39 سنة			*0.26482	-0.23657
	40-49 سنة				-0.50139
	أكبر من 50 سنة				

بالنظر الى جدول (27.4) يتبين وجود فروق استجابات ضباط الشرطة نحو معيقات تطبيق الشرطة للعمل الوقائي الفلسطينية حسب العمر، حيث كانت الفروق بين الضباط الذين كانت أعمارهم أقل من 30 سنة والذين أعمارهم من 30-39 سنة ولصالح الضباط ممن قلت أعمارهم عن 30 سنة بفارق (0.54404)، كما لوحظ وجود فروق في استجابات الضباط الذين قلت أعمارهم عن 30 سنة والذين أعمارهم من 40-49 سنة ولصالح الضباط الذين أعمارهم قلت عن 30 سنة بفارق (0.27922). كما تبين وجود فروق بين الضباط الذين أعمارهم 30-39 سنة والضباط الذين أعمارهم بين 40-49 سنة ولصالح الضباط الذين أعمارهم 30-39 سنة بفارق (0.26482).

الفرضية الفرعية السادسة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في استجابات أفراد العينة نحو مكونات عمل الشرطة في الوقاية من الجريمة تعزى لمتغير القسم.

جدول (28.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات ضباط الشرطة نحو مكونات عمل الشرطة الفلسطينية من وجهة نظر ضباطها تبعاً لمتغير القسم.

الأبعاد	المحافظة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أهداف العمل الوقائي للشرطة	بحث جنائي	66	4.17	0.43
	مرور	51	4.22	0.40
	مكافحة مخدرات	63	4.25	0.34
	سجون	22	4.12	0.33
	تحقيق	35	4.31	0.31
	دوريات	33	4.36	0.31
	المجموع	270	4.24	0.37
أدوار العمل الوقائي للشرطة	بحث جنائي	66	4.19	0.48
	مرور	51	4.20	0.40
	مكافحة مخدرات	63	4.26	0.26
	سجون	22	4.15	0.33
	تحقيق	35	4.35	0.31

0.37	4.35	33	دوريات	أساليب وآليات وتقنيات العمل الوقائي للشرطة
0.38	4.25	270	المجموع	
0.39	4.08	66	بحث جنائي	
0.33	4.22	51	مرور	
0.30	4.23	63	مكافحة مخدرات	
0.25	4.17	22	سجون	
0.28	4.23	35	تحقيق	
0.31	4.15	33	دوريات	
0.33	4.18	270	المجموع	

0.44	3.92	66	بحث جنائي	نتائج العمل الوقائي للشرطة
0.38	4.20	51	مرور	
0.39	4.09	63	مكافحة مخدرات	
0.33	4.07	22	سجون	
0.37	4.17	35	تحقيق	
0.46	4.10	33	دوريات	
0.41	4.08	270	المجموع	
0.65	3.53	66	بحث جنائي	
0.66	3.77	51	مرور	
0.55	3.71	63	مكافحة مخدرات	
0.58	3.83	22	سجون	
0.88	3.54	35	تحقيق	
1.08	3.10	33	دوريات	
0.75	3.59	270	المجموع	
0.47	3.98	66	بحث جنائي	التدابير الوقائية الموقفية

0.40	4.10	51	مرور	للشرطة
0.40	4.03	63	مكافحة مخدرات	
0.26	4.08	22	سجون	
0.44	4.02	35	تحقيق	
0.43	3.84	33	دوريات	
0.42	4.01	270	المجموع	
0.40	3.98	66	بحث جنائي	التدابير الوقائية الاجتماعية للشرطة
0.40	4.01	51	مرور	
0.40	3.89	63	مكافحة مخدرات	
0.36	3.98	22	سجون	
0.55	4.05	35	تحقيق	
0.92	3.56	33	دوريات	
0.53	3.92	270	المجموع	الدرجة الكلية
0.27	3.97	66	بحث جنائي	
0.28	4.10	51	مرور	
0.20	4.07	63	مكافحة مخدرات	
0.20	4.06	22	سجون	
0.26	4.09	35	تحقيق	
0.31	3.91	33	دوريات	
0.26	4.03	270	المجموع	

يتضح من الجدول (28.4) أن استجابات ضباط الشرطة نحو مكونات عمل الشرطة الفلسطينية في مجال الوقاية من الجريمة كان الأعلى في أقسام المرور بمتوسط حسابي (4.10) وانحراف معياري (0.267)، في حين كان الأقل في أقسن الدوريات بمتوسط حسابي (3.91) وانحراف معياري (0.318).

جدول (29.4): نتائج تحليل التباين الأحادي لاستجابات ضباط الشرطة تبعاً للقسم.

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	مستوى الدلالة الإحصائية
أهداف العمل الوقائي للشرطة	بين المجموعات	1.323	5	0.265	1.979	0.082
	داخل المجموعات	35.307	264	0.134		
	المجموع	36.630	269	-		
أدوار العمل الوقائي للشرطة	بين المجموعات	1.206	5	0.241	1.713	0.132
	داخل المجموعات	37.192	264	0.141		
	المجموع	38.398	269	-		
أساليب، آليات وتقنيات العمل الوقائي للشرطة	بين المجموعات	1.048	5	0.210	2.001	0.079
	داخل المجموعات	27.658	264	0.105		
	المجموع	28.706	269	-		
نتائج العمل الوقائي للشرطة	بين المجموعات	2.679	5	0.536	3.307	0.006
	داخل المجموعات	42.782	264	0.162		
	المجموع	45.464	269	-		
معيقات الشرطة الوقائي	بين المجموعات	12.070	5	2.414	4.567	0.001
	داخل المجموعات	139.532	264	0.529		
	المجموع	151.602	269	-		
التدابير الوقائية الموقفية للشرطة	بين المجموعات	1.573	5	0.315	1.805	0.112
	داخل المجموعات	46.009	264	0.174		
	المجموع	47.582	269	-		
التدابير الوقائية الاجتماعية للشرطة	بين المجموعات	5.809	5	1.162	4.466	0.001
	داخل المجموعات	68.670	264	0.260		
	المجموع	74.479	269	-		
الدرجة	بين المجموعات	1.134	5	0.227	3.400	0.005

		0.067	264	17.609	داخل المجموعات	الكلية
		-	269	18.743	المجموع	

يتضح من الجدول (29.4) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في استجابات ضباط الشرطة نحو مكونات عمل الشرطة الفلسطينية في مجال الوقاية من الجريمة من وجهة نظر ضباطها في محافظات الخليل ورام ونابلس تبعاً للقسم في مجالات: أهداف العمل الوقائي للشرطة، وأدوار العمل الوقائي للشرطة، وأساليب وآليات وتقنيات العمل الوقائي، والتدابير الوقائية الاجتماعية حيث كانت الدلالة الإحصائية < 0.05 وهي غير دالة إحصائياً. في حين تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في استجابات ضباط الشرطة نحو مكونات عمل الشرطة الفلسطينية في مجال الوقاية من الجريمة تبعاً للقسم على الدرجة الكلية وفي مجالات: نتائج العمل الوقائي للشرطة، ومعيقات تطبيق الشرطة للعمل الوقائي، والتدابير الوقائية الاجتماعية للشرطة. ولمعرفة مصدر الفروق فقد تم استخدام اختبار LSD حسب الجداول (30.4-33.4):

جدول (30.4): نتائج اختبار LSD للمقارنات الثنائية البعدية لاستجابات ضباط الشرطة نحو نتائج العمل الوقائي للشرطة تبعاً لمتغير القسم.

الابعاد	القسم	بحث جنائي	مرور	مكافحة مخدرات	سجون	تحقيق	دوريات
نتائج العمل الوقائي للشرطة	بحث جنائي		-*0.27620	-*0.16948	-0.14697	-*0.24853	-*0.18333
	مرور			0.10672	0.12923	0.02768	0.09287
	مكافحة مخدرات				0.02251	-0.07905	-0.01385
	سجون					-0.10156	-0.03636
	تحقيق						0.06519
	دوريات						

بالنظر الى جدول (30.4) يتبين وجود فروق في استجابات ضباط الشرطة نحو نتائج العمل للشرطة حسب القسم، حيث كانت الفروق بين ضباط قسمي المرور والبحث الجنائي ولصالح ضباط قسم المرور وبفارق (0.27620). وتبين أيضاً وجود فروق بين ضباط قسمي مكافحة المخدرات والبحث الجنائي ولصالح ضباط قسم مكافحة المخدرات بفارق (0.16948). كما تبين وجود فروق بين ضباط قسمي السجون ومكافحة المخدرات ولصالح ضباط قسم السجون بفارق (0.24853). وتبين أيضاً وجود فروق بين ضباط قسمي التحقيق والبحث الجنائي ولصالح ضباط قسم التحقيق بفارق (0.24853). وتبين أيضاً وجود فروق في استجابات ضباط قسمي الدوريات والبحث الجنائي ولصالح ضباط قسم الدوريات بفارق (0.18333).

جدول (31.4): نتائج اختبار LSD للمقارنات الثنائية البعدية لاستجابات ضباط الشرطة نحو معيقات تطبيق الشرطة للعمل الوقائي تبعاً لمتغير القسم.

الأبعاد	القسم	بحث جنائي	مرور	مكافحة مخدرات	سجون	تحقيق	دوريات
معيقات تطبيق الشرطة للعمل الوقائي	بحث جنائي		-0.23906	-0.18096	-0.30227	-0.01061	*0.42924
	مرور			0.05810	-0.06321	0.22845	*0.66831
	مكافحة مخدرات				-0.12131	0.17035	*0.61020
	سجون					0.29166	*0.73152
	تحقيق						*0.43985
	دوريات						

بالنظر إلى جدول (31.4) يتبين وجود فروق في استجابات ضباط الشرطة نحو معيقات تطبيق الشرطة للعمل الوقائي حسب القسم، حيث كانت الفروق بين ضباط قسمي البحث الجنائي والدوريات ولصالح ضباط قسم البحث الجنائي وبفارق (0.42924). كما تبين وجود فروق بين ضباط قسمي

المرور والدوريات ولصالح ضباط قسم المرور وبفارق (0.66831). وتبين أيضا وجود فروق بين ضباط قسمي مكافحة المخدرات والدوريات ولصالح ضباط قسم مكافحة المخدرات بفارق (0.61020). كما تبين وجود فروق بين ضباط قسمي السجون والدوريات ولصالح ضباط قسم السجون بفارق (0.73152). وتبين أيضا وجود فروق في استجابات ضباط الشرطة في قسمي التحقيق والدوريات ولصالح ضباط قسم التحقيق بفارق (0.43985).

جدول (32.4): نتائج اختبار LSD للمقارنات الثنائية البعدية لاستجابات ضباط الشرطة نحو التدابير الوقائية الاجتماعية للشرطة تبعاً لمتغير القسم.

الأبعاد	القسم	بحث جنائي	مرور	مكافحة مخدرات	سجون	تحقيق	دوريات
التدابير الوقائية الاجتماعية للشرطة	بحث جنائي		-0.02629	0.09098	0.00303	-0.06775	*0.42879
	مرور			0.11727	0.02932	-0.04146	*0.45508
	مكافحة مخدرات				-0.08795	-0.15873	*0.33781
	سجون					0.70708	*0.42576
	تحقيق						*0.49654
	دوريات						

بالنظر إلى جدول (32.4) يتبين وجود فروق بين التدابير الوقائية الاجتماعية حسب القسم، حيث كانت الفروق بين الضباط في قسمي البحث الجنائي والدوريات ولصالح ضباط قسم البحث الجنائي وبفارق (0.42879). وتبين أيضا وجود فروق بين ضباط قسمي المرور والدوريات ولصالح ضباط قسم المرور بفارق (0.45508). كما تبين وجود فروق بين ضباط قسمي مكافحة المخدرات والدوريات ولصالح ضباط قسم مكافحة المخدرات بفارق (0.33781). وتبين أيضا وجود فروق بين ضباط

قسمي السجون والدوريات ولصالح ضباط قسم السجون بفارق (0.42576). كما تبين وجود فروق بين ضباط قسمي التحقيق والسجون ولصالح ضباط قسم التحقيق بفارق (0.49654).

جدول (33.4): نتائج اختبار LSD للمقارنات الثنائية البعدية لاستجابات ضباط الشرطة نحو مكونات عمل الشرطة الفلسطينية (الدرجة الكلية) تبعاً لمتغير القسم.

الأبعاد	القسم	بحث جنائي	مرور	مكافحة مخدرات	سجون	تحقيق	دوريات
مكونات عمل الشرطة الفلسطينية	بحث جنائي		-*0.12775	-*0.09395	-0.08682	-*0.11564	0.05879
	مرور			0.03380	0.04094	0.01212	*0.18654
	مكافحة مخدرات				0.00714	-0.02168	*0.15274
	سجون					-0.02882	*0.14561
	تحقيق						*0.17442
	دوريات						

بالنظر إلى جدول (33.4) يتبين وجود فروق في استجابات ضباط الشرطة نحو معيقات مكونات عمل الشرطة الفلسطينية على الدرجة الكلية حسب القسم، حيث كانت الفروق بين ضباط قسمي المرور والبحث الجنائي ولصالح ضباط قسم المرور وبفارق (0.12775). وتبين أيضاً وجود فروق بين ضباط قسمي المرور والدوريات ولصالح ضباط قسم المرور وبفارق (0.18654). وتبين أيضاً وجود فروق بين ضباط قسمي مكافحة المخدرات والبحث الجنائي ولصالح ضباط قسم مكافحة المخدرات بفارق (0.09395). كما تبين وجود فروق بين ضباط قسمي مكافحة المخدرات والدوريات ولصالح ضباط قسم مكافحة المخدرات بفارق (0.15274). كما تبين وجود فروق بين ضباط قسمي السجون والدوريات ولصالح ضباط قسم السجون بفارق (0.14561). وتبين أيضاً وجود فروق بين

ضباط قسمي التحقيق والبحث الجنائي ولصالح ضباط قسم التحقيق بفارق (0.11564). وأخيرا تبين وجود فروق بين ضباط قسمي التحقيق والدوريات ولصالح ضباط قسم التحقيق بفارق (0.17442).

4.2.2 عرض نتائج الفرضية الرئيسية الثانية والتي تنص على:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بمستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين استجابات أفراد العينة نحو مكونات عمل الشرطة الفلسطينية في الوقاية من الجريمة والتدابير الوقائية الموقفية.

جدول (34.4): معامل الارتباط لبيان العلاقة بين مكونات عمل الشرطة الفلسطينية والتدابير الوقائية

الموقفية N=270

المتغيرات	مكونات عمل الشرطة الفلسطينية	معامل الارتباط
		التدابير الوقائية الموقفية
		**0.667
		الدلالة الإحصائية
		0.000

** دالة عند ($\alpha \leq 0.05$).

بالنظر الى جدول (34.4) يتبين وجود علاقة طردية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مكونات عمل الشرطة الفلسطينية والتدابير الوقائية الموقفية، حيث كانت الدلالة الإحصائية المحسوبة (0.05) ، لذا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة.

4.2.3 عرض نتائج الفرضية الثالثة والتي تنص على:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بمستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين استجابات أفراد العينة نحو مكونات عمل الشرطة الفلسطينية في الوقاية من الجريمة والتدابير الوقائية الاجتماعية.

جدول (35.4): معامل الارتباط لبيان العلاقة بين مكونات عمل الشرطة الفلسطينية والتدابير الوقائية

الاجتماعية N=270

معامل الارتباط	المتغيرات	
	التدابير الوقائية الاجتماعية	مكونات عمل الشرطة الفلسطينية
**0.587		
الدلالة الإحصائية		
0.000		

** دالة عند ($\alpha \leq 0.05$).

بالنظر الى جدول (35.4) يتبين وجود علاقة طردية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مكونات عمل الشرطة الفلسطينية والتدابير الوقائية الاجتماعية، حيث كانت الدلالة الإحصائية المحسوبة (0.05)، لذا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة.

مناقشة النتائج، الاستنتاجات والتوصيات

يتناول هذا الفصل مناقشة النتائج التي أسفرت عنها الدراسة مرتبة حسب أسئلتها، والتي هدفت إلى معرفة مكونات عمل الشرطة الفلسطينية في مجال الوقاية من الجريمة من وجه نظر ضباطها في محافظات الخليل ورام الله ونابلس، كما تضمن هذا الفصل الاستنتاجات والتوصيات.

5.1 مناقشة أسئلة الدراسة وفرضياتها

هدفت هذه الدراسة التعرف الى مكونات عمل الشرطة الفلسطينية في مجال الوقاية من الجريمة من وجهة نظر ضباطها في محافظات الخليل ورام الله ونابلس تبعاً لمتغيرات: المحافظة، والرتبة العسكرية، وسنوات الخبرة، والمستوى التعليمي، والعمر، والقسم.

5.1.1 مناقشة نتائج السؤال الرئيس والذي ينص على:

"ما هي مكونات عمل الشرطة الفلسطينية في مجال الوقاية من الجريمة في محافظات الخليل ورام الله ونابلس من وجهة نظر ضباطها؟".

أشارت النتائج التي توصلت اليها الدراسة والمتعلقة بالإجابة على هذا السؤال كما هو مبين في الجدول (9.4)، أن الاستجابات لمكونات عمل الشرطة الفلسطينية في مجال الوقاية من الجريمة من وجهة نظر ضباطها في محافظات الخليل ورام الله ونابلس كما تبينها الدرجات الكلية لمجالات الدراسة كانت مرتفعة بشكل عام.

وتتفق تلك النتائج مع دراسة الشافي (2004)، والتي أكدت على أن السياسة الجنائية في الشريعة الإسلامية تقوم على منهج تكاملي فريد لمراعاتها جوانب السياسة كلها، من خلال قواعد ثابتة لا تقبل التغيير والتبديل كالحدود وأخرى مرنة كالتعزيزات، مع الإحاطة بأبعاد تلك السياسة المتعددة كالبعد الوقائي والبعد الاجتماعي والبعد الإنساني والبعد القيمي والبعد الحضاري، وان تكون تلك السياسة نابعة

من فكر وعقيدة الدولة وملتزمة بثوابتها وقيمها ومبادئها، وانه يجب التصدي للسلوك الإجرامي بالتشريع والعقاب والمنع والوقاية المعادلة لهذا السلوك. كما اتفقت النتائج مع دراسة مداح (2004)، والتي اكدت على أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يعد من الخطوط الرئيسية الواقية من الجريمة، كما اتفقت مع دراسة العطيان (2005)، والتي أكدت على أهمية الوقاية القبلية الوقائية في الوقاية من الجريمة من خلال اتخاذ كافة التدابير والوسائل القبلية اللازمة التي تحول دون ارتكاب المجرم للجريمة من خلال جعل الأهداف الإجرامية منيعة ومحصنة ويصعب الوصول إليها بالإضافة إلى التطرق للوقاية الاجتماعية الشاملة. كما اتفقت مع دراسة حاج علي (2013)، والتي أكدت على أهمية إيجاد أولويات في القضايا الامنية لدى الجمهور وأهمية التوعية في هذه القضايا. واتفقت أيضا مع دراسة عبد الرحمن (2014)، والتي أكدت على دعم علاقة الثقة بين المواطنين وجهاز الشرطة، وبيان المعوقات المانعة لهذه الثقة، في حين اختلفت مع دراسة القدومي (2016)، والتي أكدت أن الواقع الحالي لآليات تطبيق الشرطة المجتمعية للحد من الجريمة في فلسطين كانت منخفضة حيث انه ما يميز دراستي أنها قامت بدراسة مكونات عمل الشرطة وليس فقط ما درسته دراسة القدومي للآليات فقط، ودراسة سوزر (Sozer, 2012) والتي بينت أن جميع أبعاد الشرطة المجتمعية والتي تركز على العمل الوقائي كانت بدرجات مرتفعة من ناحية دور العمل الوقائي في التخفيض من مستويات الجريمة.

ويعزو الباحث السبب في تلك النتائج إلى الجهد الكبير الذي تبذله قيادة الشرطة الفلسطينية في تطوير عمل الجهاز من خلال محاولة تذليل العقبات والمعوقات التي تعترض عمل الشرطة الفلسطينية، وعقد الندوات والدورات وورش العمل في مجال الوقاية من الجريمة، وتقليص الفجوة بين المواطن ورجال الشرطة من خلال التواصل المباشر، وتعزيز التعاون والشراكة بين جهاز الشرطة ومؤسسات المجتمع المدني، وتدريب الضباط على آليات التعامل مع المواطن ومواكبة تطورات العصر، والعمل الجاد والدؤوب للتدخل المبكر لحماية الأفراد والمجتمعات من ارتكاب الجريمة والانحرافات لتفادي حدوثها مستقبلا، وإعداد البرامج والأساليب والوسائل والنماذج الوقائية الميدانية، ومحاولة السيطرة والتحكم بالمواقف والظروف التي تحيط بالأهداف الإجرامية، ورصد الظاهر الاجرامية وأماكن تجمع المجرمين، وتأمين المنشآت والمرافق الحيوية، ومنع وقوع الاضطرابات الأمنية وأعمال الشغب والتصدي لها بالإضافة إلى تنظيم حركة السير والمرور. فعلى سبيل المثال، قامت الشرطة في العام 2015 بتعميم

تجربة الشرطة المجتمعية حيث تم تدريب وتأهيل طواقم من المدربين حيث بدأت التجربة والعمل بها في كافة مراكز الشرطة من أجل العمل على الوقاية من الجريمة والعمل على خفض مستويات الجريمة.

وهذا يدل على أن من أساسيات عمل الشرطة الفلسطينية وشعارها " الوقاية خير من العلاج " (درهم وقاية خير من قنطار علاج)، وقد بدأ ذلك جليا في أن معيقات تطبيق الشرطة الفلسطينية للعمل الوقائي حصل على أدنى المجالات.

5.1.2 مناقشة نتائج الفرضية الفرعية الأولى والتي تنص على:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في استجابات أفراد العينة نحو مكونات عمل الشرطة في الوقاية من الجريمة تعزى لمتغير المحافظة.

أشار الجدول (11.4) أن الاستجابات نحو مكونات عمل الشرطة الفلسطينية في مجال الوقاية من الجريمة من وجهة نظر ضباطها في محافظات الخليل ورام الله ونابلس كان الأعلى لدى الضباط العاملين في محافظة نابلس في حين كان الأقل لدى الضباط العاملين في محافظة الخليل.

ويعزو الباحث السبب في ذلك إلى زيادة الاهتمام في عمل الشرطة الفلسطينية في المحافظات الشمالية بسبب معرقات الوضع السياسي في محافظة الخليل والناجمة من اتفاقية الخليل التي قسمت المدينة إلى جزأين ($H1; H2$)، بحيث يشكل الاحتلال ومستوطنيه عائقا أمام عمل الشرطة الفلسطينية في مدينة الخليل.

كما اشار الجدول (12.4) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في الاستجابات نحو مكونات عمل الشرطة الفلسطينية في مجال الوقاية من الجريمة من وجهة نظر ضباطها في محافظات الخليل ورام ونابلس تبعاً للمحافظة على الدرجة الكلية وفي مجالات أساليب وآليات وتقنيات العمل الوقائي، ونتائج العمل الوقائي، ومعيقات تطبيق الشرطة للعمل الوقائي، والتدابير الوقائية الموقفية للشرطة.

وتتفق تلك النتائج مع دراسة حاج علي (2013)، والتي أكدت على أهمية العامل السياسي والأمني في عدم الاستقرار الأمني في الأراضي الفلسطينية بشكل عام ومدينة نابلس بشكل خاص، في حين اختلفت مع دراسة العطيان (2005) والتي أكدت على بتر دابر العمل الإجرامي من خلال المكافحة

الميدانية فقط، كما اتفقت مع دراسة القحطاني (2005)، والتي أكدت على دور الشرطة في توفير ندوات في مجال الوازع الديني وحسن الخلق، ودور الجهات في توعية المواطن وثقافية والإعلامية، ومنع وقوعه في الفساد وجريمة الرشوة.

ويعزو الباحث السبب في ذلك إلى أن عمل الشرطة متشابه في كافة محافظات الوطن لأنها تستند على التخطيط المركزي وتنفيذ الأنشطة في أغلبية المحافظات دون تمييز. مع أخذ بالحسبان أن للوضع السياسي والأمني السائد في محافظات الوطن تأثير على كيفية إنجاز العمل الوقائي.

5.1.3 مناقشة نتائج الفرضية الفرعية الثانية والتي تنص على :

توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في استجابات أفراد العينة نحو مكونات عمل الشرطة في الوقاية من الجريمة تعزى لمتغير الرتبة.

أشار جدول (16.4) أن مكونات عمل الشرطة الفلسطينية في مجال الوقاية من الجريمة من وجهة نظر ضباطها في محافظات الخليل ورام الله ونابلس كان الأعلى لدى الضباط برتبة عقيد أو عميد، في حين كان الأقل لدى الضباط برتبة ملازم أو نقيب.

كما أشار الجدول (17.4) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في الاستجابات نحو مكونات عمل الشرطة الفلسطينية في مجال الوقاية من الجريمة من وجهة نظر ضباطها تبعاً للرتبة العسكرية على الدرجة الكلية وفي مجالات أهداف العمل الوقائي للشرطة الفلسطينية، وأدوار العمل الوقائي للشرطة، والتدابير الوقائية الاجتماعية للشرطة أساليب وآليات وتقنيات العمل الوقائي، ونتائج العمل الوقائي، ومعوقات تطبيق الشرطة للعمل الوقائي، والتدابير الوقائية الموقفة للشرطة، حيث كانت الدلالة الإحصائية < 0.05 وهي غير دالة إحصائياً.

جدير ذكره أن دراسات كل من حاج علي (2013) وعبد الرحمن (2014)، ودراسة سوزر (2012) (Sozer, 2012) ودراسة جياو (Giao, 2012) لم توضح مدى مساهمة متغير الرتبة العسكرية في الفروق القائمة في استجابات أفراد العينة نحو مكونات عمل الشرطة الفلسطينية في مجال الوقاية من الجريمة.

وبشكل أولي، قد يعزو الباحث السبب في تلك النتائج إلى زيادة الوعي والمعرفة من خلال الدورات التدريبية مثل دورة الوقاية من الجرائم ودورة مكافحة المخدرات لدى ضباط الشرطة كلما تقدم بالرتبة

العسكرية. أو ربما بسبب زيادة الصلاحيات لضباط الشرطة كلما زادت رتبته العسكرية، ومثال على ذلك ما قامت به كلية الشرطة الفلسطينية في محافظة أريحا بأجراء دورات للوقاية من الجريمة بشكل دوري لكافة الضباط المختصين في العمل الوقائي.

5.1.4 مناقشة نتائج الفرضية الفرعية الثالثة والتي تنص على:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في استجابات أفراد العينة نحو مكونات عمل الشرطة في الوقاية من الجريمة فتعزى لمتغير سنوات الخبرة. أشار الجدول (18.4) أن استجابات ضباط الشرطة نحو مكونات عمل الشرطة الفلسطينية في مجال الوقاية من الجريمة كانت الأعلى لدى الضباط الذين تقل سنوات خدمتهم عن 5 سنوات والذين زادت خبرتهم عن 10 سنوات، في حين كان الأقل لدى الضباط الذين تراوحت خدمتهم ما بين 5-10 سنوات الخليل.

ويعزو الباحث السبب في ذلك إلى أن رجل الشرطة يكون متحمسا وجادا للعمل في بداية خدمته طمعا في الحصول على المزيد من الرتب العسكرية والنمو والتطور في العمل. أو ربما بسبب حداثة المعلومات التي يمتلكها في بداية تعيينه أو ربما يعود ذلك إلى طبيعة المهام التي توكل إلى ضباط الشرطة حديثي الخدمة، أو ربما يعود ذلك إلى حجم الأعباء الوظيفية الملقاة على عاتق الضباط الجدد، والتي أشارت إليها كثير من الدراسات في علم النفس الاجتماعي، في حين لم تتطرق دراسة المومني (1996) والتي هدفت التعرف إلى طبيعة الدور الاجتماعي للشرطة للوقاية من الجريمة، ودراسة مداح (2004) التي هدفت إلى التعرف خصائص مرحلة الشباب والعوامل المؤدية للسلوك الجرمي، ودراسة محمودي (2011) التي هدفت إلى إعادة تأهيل المحكوم عليه، إلى دور متغير سنوات الخبرة في تحديد مواقف رجال الشرطة نحو مكونات عمل الشرطة الفلسطينية في مجال الوقاية من الجريمة .

كما أشار الجدول (19.4) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في استجابات ضباط الشرطة نحو مكونات عمل الشرطة الفلسطينية في مجال الوقاية من الجريمة تبعاً لسنوات الخبرة على الدرجة الكلية وفي مجالات أهداف العمل الوقائي للشرطة، وأساليب وآليات وتقنيات العمل الوقائي، ونتائج العمل الوقائي، ومعوقات تطبيق الشرطة للعمل الوقائي، والتدابير

الوقائية الموقفية للشرطة، حيث كانت قيمة الدلالة الإحصائية $0.05 <$ وهي غير دالة إحصائياً. في حين تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $(\alpha \leq 0.05)$ في استجابات ضباط الشرطة نحو مكونات عمل الشرطة الفلسطينية في مجال الوقاية من الجريمة تبعاً لسنوات الخبرة في مجالات أدوار العمل الوقائي للشرطة، والتدابير الوقائية الاجتماعية للشرطة. كما تبين من الجدول (20.4) وجود فروق بين أدوار العمل الوقائي للشرطة الفلسطينية حسب سنوات الخبرة، حيث كانت الفروق بين الضباط الذين كانت خبرتهم أقل من 5 سنوات والذين خبرتهم من 5-10 سنوات ولصالح الضباط الذين تقل خبرتهم عن 5 سنوات ووجود فروق بين الضباط الذين تراوحت خبرتهم بين 5-10 سنوات والذين زادت خبرتهم عن 10 سنوات ولصالح من زادت خبرتهم عن 10 سنوات. في حين أشار جدول (21.4) إلى وجود فروق بين التدابير الوقائية للشرطة الفلسطينية حسب سنوات الخبرة، حيث كانت الفروق بين الضباط الذين كانت خبرتهم أقل من 5 سنوات والذين خبرتهم من 5-10 سنوات ولصالح الضباط الذين تقل خبرتهم عن 5 سنوات. كما تبين وجود فروق بين الضباط الذين تراوحت خبرتهم بين 5-10 سنوات والذين زادت خبرتهم عن 10 سنوات ولصالح من زادت خبرتهم عن 10 سنوات.

ويعزو الباحث السبب في ذلك إلى أن رجال الشرطة يطبقون نفس المهام والتعليمات التي تصدر عن القيادة بغض النظر عن سنوات الخدمة. وقد بدى ذلك جلياً في عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مكونات عمل الشرطة الفلسطينية في مجالات أهداف العمل الوقائي، حيث أن الأهداف العامة لجهاز الشرطة توضع من قبل القيادة العليا للجهاز، وكذلك فإن الأساليب والتقنيات المستخدمة في العمل الشرطي تعتمد على توفير تلك الأساليب والآليات من قبل قيادة الجهاز، وكذا الحال بالنسبة لنتائج العمل الوقائي والتي هي محصلة للأهداف وللتدابير وغيرها من مكونات عمل الشرطة الفلسطينية.

ويمكن تفسير النتيجة التي بينت وجود فروق بين أدوار العمل الوقائي للشرطة الفلسطينية حسب سنوات الخبرة، حيث كانت الفروق لصالح الضباط الذين تقل خبرتهم عن 5 سنوات، ولصالح من زادت خبرتهم عن 10 سنوات. يتبين بأن الضباط حديث التعيين يكون متحمساً بشكل كبير للعمل في تعزيز الدور للعمل الوقائي الشرطي لإثبات نفسه وعمله أمام مسؤوليه، وكذلك الحال في العمل الجاد مع المجتمع لاتخاذ التدابير الوقائية الاجتماعية للحد من الجريمة وتعزيز الثقة بين المواطنين ورجال الشرطة. وكذا ينطبق الحال على الضباط كلما زادت خدمتهم بسبب اطلاعهم المستمر على الوضع

العام في جهاز الشرطة وكذلك تلقيهم التدريبات اللازمة والضرورية في مجال أدوار العمل الوقائي، حيث خلصت معظم الدراسات مثل دراسة عبد الرحمن (2014) التي تحدثت عن إسهامات نظام الشرطة المجتمعية في دعم علاقة الثقة بين المواطن وجهاز الشرطة، ودراسة عبد المجيد (2014) التي تطرقت لموضوع ديناميات العلاقة بين المواطن ورجل الشرطة والثقة بينهما إلى أهمية وضرة تعزيز الثقة بين المواطن ورجل الأمن من أجل الوصول إلى الوقاية اللازمة للحد من الجريمة.

5.1.5. مناقشة نتائج الفرضية الفرعية الرابعة:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في استجابات أفراد العينة نحو مكونات عمل الشرطة في الوقاية من الجريمة تعزى لمتغير المستوى التعليمي. أشار الجدول (22.4) أن استجابات ضباط الشرطة نحو مكونات عمل الشرطة الفلسطينية في مجال الوقاية كانت الأعلى لدى الضباط الذين يحملون مؤهلات عليا، في حين كان الأقل لدى الضباط الذين يحملون مؤهل البكالوريوس.

ويعزو الباحث السبب في ذلك إلى أنه كلما حصل الفرد على مؤهلات علمية أعلى كلما زادت معرفته واتسعت مداركه وزادت طموحاته نحو مزيد من التطوير في مجال عمله، وكذلك الحال فإن رجال الشرطة ذوي المؤهلات العليا يمتلكون قدرات وخبرات تطويرية وتخطيطية أكثر من غيرهم بسبب زيادة معارفهم واتساع مداركهم فهم يسعون دائما لتطبيق ما تعلموه في مجال عملهم. تختلف نتائج دراسة عبد الرحمن (2014) عن نتائج الفرضية الحالية، حيث يتوصل عبد الرحمن (2014) للنتيجة أن ما يحدد العلاقة كيفية تطوير العمل الوقائي على مكوناته المختلفة ليس متغيرات مثل سنوات الخبرة أو المؤهلات العلمية لرجل الشرطة وإنما طبيعة المجتمع وماهية التشريعات التي تنظم العلاقة بين الشرطة والمجتمع.

كما أشار الجدول (23.4) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في استجابات ضباط الشرطة نحو مكونات عمل الشرطة الفلسطينية في مجال الوقاية من الجريمة تبعاً للمستوى التعليمي على الدرجة الكلية وفي مجالات أهداف العمل الوقائي للشرطة، وأدوار العمل الوقائي للشرطة، وأساليب وآليات وتقنيات العمل الوقائي، ونتائج العمل الوقائي، والتدابير الوقائية الموقفية للشرطة، والتدابير الوقائية الاجتماعية حيث كانت الدلالة الإحصائية < 0.05 وهي غير دالة

إحصائياً. في حين تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في استجابات ضباط الشرطة نحو مكونات عمل الشرطة الفلسطينية في مجال الوقاية من الجريمة تبعاً للمستوى التعليمي في مجال معيقات تطبيق الشرطة للعمل الوقائي.

كما أشار جدول (24.4) وجود فروق بين استجابات ضباط الشرطة نحو معيقات تطبيق الشرطة للعمل الوقائي حسب المستوى التعليمي، حيث كانت الفروق بين الضباط الذين مستواهم التعليمي ثانوية عامة وبكالوريوس ولصالح الضباط الذين مستواهم التعليمي ثانوية عامة فأقل كما تبين وجود فروق بين الضباط الذين مستواهم التعليمي بكالوريوس ودراسات عليا ولصالح الضباط حاملي الدراسات العليا.

ويعزو الباحث السبب في وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مكونات عمل الشرطة الفلسطينية في مجال الوقاية من الجريمة من وجهة نظر ضباطها في محافظات الخليل ورام ونابلس تبعاً للمستوى التعليمي في مجال معيقات تطبيق الشرطة للعمل الوقائي ولصالح الضباط حاملي المؤهلات العلمية العليا، إلى أنه كلما زادت الدرجة العلمية للشخص كلما زادت معارفه واتسعت مداركه، وبالتالي أصبح قادراً على تحديد معيقات عمله، لذلك أشارت النتائج إلى تفوق رجال الشرطة الذين يحملون المؤهلات العليا في تحديد معيقات العمل، وهذا ما ينطبق على رجال الشرطة الفلسطينية.

في حين أن رجال الشرطة ذوي المؤهلات العلمية ثانوية عامة فأقل يحتاجون إلى دورات تدريبية وتأهيلية في مجال تحديد المعيقات وتخطيطها والتغلب عليها، كما أن هؤلاء الضباط لا يمارسون الأعمال التخطيطية المطلوبة من أجل تخطي العقبات، وهم غالباً ما يكون مجال عملهم محصوراً في الناحية التنفيذية.

5.1.6 مناقشة نتائج الفرضية الفرعية الخامسة والتي تنص على:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في استجابات أفراد العينة نحو مكونات عمل الشرطة في الوقاية من الجريمة تعزى لمتغير العمر.

أشار الجدول (25.4) أن استجابات ضباط الشرطة نحو مكونات عمل الشرطة الفلسطينية في مجال الوقاية من الجريمة كانت الأعلى لدى الضباط الذين زادت أعمارهم عن 50 سنة، في حين كان الأقل لدى الضباط الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة.

كما أشار الجدول (26.4) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في استجابات ضباط الشرطة نحو مكونات عمل الشرطة الفلسطينية في مجال الوقاية من الجريمة تبعاً للعمر على الدرجة الكلية وفي مجالات أهداف العمل الوقائي للشرطة، وأدوار العمل الوقائي للشرطة، وأساليب وآليات وتقنيات العمل الوقائي، ونتائج العمل الوقائي، والتدابير الوقائية الموقفية للشرطة، والتدابير الوقائية الاجتماعية حيث كانت الدلالة الإحصائية < 0.05 وهي غير دالة إحصائياً. في حين تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في استجابات ضباط الشرطة نحو مكونات عمل الشرطة الفلسطينية في مجال الوقاية من الجريمة تبعاً للعمر في مجال معيقات تطبيق الشرطة للعمل الوقائي. ويعزو الباحث السبب في ذلك إلى أن التعليمات التي يطبقها ضباط الشرطة والأعمال التي ينجزونها مصدرها واحد ومتشابهة بغض النظر عن عمر رجل الشرطة ومن الأمثلة على ذلك التعليمات التي تصدر من جهاز الشرطة وهي تعليمات مستدامة للجميع مثل حسن التعامل مع الجمهور وتطبيق القانون على الجميع بالمساواة مثل مخالفات السير وألية الاعتقال والاستدعاء واستقبال الشكاوى والتحقيق.

أشار الجدول (27.4) إلى وجود فروق بين استجابات ضباط الشرطة نحو معيقات تطبيق الشرطة للعمل الوقائي الفلسطينية حسب العمر، حيث كانت الفروق بين الضباط الذين كانت أعمارهم أقل من 30 سنة والذين أعمارهم من 40-49 سنة ولصالح الضباط الذين أعمارهم 40-49 سنة كما تبين وجود فروق بين الضباط الذين أعمارهم 30-39 سنة والضباط الذين أعمارهم بين 40-49 سنة ولصالح الضباط الذين أعمارهم 30-39 سنة. كما وجدت فروق بين معيقات تطبيق الشرطة للعمل الوقائي الفلسطينية حسب العمر، ولصالح الضباط الذين أعمارهم 40-49 سنة، ولصالح الضباط الذين أعمارهم 30-39 سنة.

ويعزو الباحث السبب في ذلك إلى أنه كلما تقدم رجل الشرطة في العمر كلما زادت معرفته وزاد اتزانه، واتسعت مداركه، كما أن تقدم العمر في العمل الشرطي دليل على زيادة سنوات الخبرة لرجل الأمن، وهذا بدوره ينعكس إيجاباً على زيادة الاطلاع والمعرفة، وزيادة القدرة على التحليل ووضع الحلول والمقترحات والبرامج من أجل تحديد معيقات العمل ومحاولة التخلص منها. ومثال على ذلك بان رجل الشرطة عندما تزداد معرفته وخبراته يتم تعيينه في مراكز عليا وذلك حسب التدرج الوظيفي من مدير قسم إلى مدير دائرة إلى مدير إدارة إلى نائب مدير شرطة إلى مدير شرطة المحافظة.

5.1.7 مناقشة نتائج الفرضية الفرعية السادسة والتي تنص على:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في استجابات أفراد العينة نحو مكونات عمل الشرطة في الوقاية من الجريمة تعزى لمتغير القسم. أشار الجدول (28.4) أن استجابات ضباط الشرطة نحو مكونات عمل الشرطة الفلسطينية في مجال الوقاية من الجريمة كانت الأعلى في أقسام المرور، في حين كان الأقل في أقسام الدوريات. تبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في استجابات ضباط الشرطة نحو مكونات عمل الشرطة الفلسطينية في مجال الوقاية من الجريمة تبعاً للقسم في مجالات: أهداف العمل الوقائي للشرطة، وأدوار العمل الوقائي للشرطة، وأساليب وآليات وتقنيات العمل الوقائي، والتدابير الوقائية الاجتماعية حيث كانت الدلالة الإحصائية < 0.05 وهي غير دالة إحصائياً. في حين تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في استجابات ضباط الشرطة نحو مكونات عمل الشرطة الفلسطينية في مجال الوقاية من الجريمة تبعاً للقسم على الدرجة الكلية وفي مجالات: نتائج العمل الوقائي للشرطة، ومعيقات تطبيق الشرطة للعمل الوقائي، والتدابير الوقائية الاجتماعية للشرطة.

ويمكن تفسير تلك النتائج كثرة الأعباء الملقاة على عاتق أقسام المرور في الشرطة الفلسطينية، وكذلك بسبب الاحتكاك المباشر واليومي بين رجال الشرطة الفلسطينية في أقسام المرور والمواطنين، مما يعطي تغذية راجعة ويومية عن معاناة المواطنين واحتياجاتهم والمعيقات والعقبات التي تواجه رجل الأمن الفلسطيني في قسم المرور، على عكس أقسام الدوريات التي يكون احتكاكها مع المواطن في حال حدوث الحادث فقط، والذين يمتاز عملهم بالسرية في مكافحة الجريمة ومعاينة المجرمين، وبالتالي تبقى أعمالهم غير ظاهرة للعيان بشكل كبير. فعلى سبيل المثال، تجري شرطة المرور فعاليات كثيرة في تنظيم حركة السير ورفع مستوى الوعي المروري من خلال برامج التوعية المرورية والنشرات الإعلامية اليومية لمعالجة الحوادث والجرائم الواقعة في الشارع والوقوف على أسبابها حيث من مميزات هذه الأنشطة أنها اعتمدت تطبيق استراتيجية شاملة تعتمد على تقديم أفضل الخدمات المرورية لجمهور المواطنين ورفع مستوى السلامة المرورية من خلال اتخاذ كافة التدابير والإجراءات الوقائية والرقابية بما يقتضيه القانون حفاظاً على الأرواح والممتلكات.

ويمكن تفسير تلك النتائج أيضاً إلى ضخامة العمل الذي يقوم به ضباط مكافحة المخدرات في المجتمع الفلسطيني نظراً لانتشار هذه الظاهرة بشكل كبير في مجتمعنا، والجهود الكبيرة التي يبذلها

ضباط مكافحة المخدرات في القضاء على تلك الظاهرة، والدور الاعلامي الكبير في إبراز تلك الجهود. بالإضافة إلى حجم الأعباء الملقاة على ضباط قسم السجون من رعاية واهتمام بالنزلاء، وما يواجهون من عقبات في التعامل مع شرائح النزلاء، وإلى اختلاف طبيعة المهام الملقاة على عاتق الضباط في قسم التحقيق مقارنة بالمهام الملقاة على عاتق ضباط قسم المكافحة، وكذلك السرية والدقة في العمل لدى ضباط قسم التحقيق.

في حين تبين وجود فروق بين استجابات ضباط الشرطة نحو معيقات تطبيق الشرطة للعمل الوقائي حسب القسم، حيث كانت الفروق بين ضباط قسمي المرور والدوريات ولصالح ضباط قسم المرور. وتبين أيضاً وجود فروق في استجابات ضباط الشرطة بين ضباط قسمي مكافحة المخدرات والدوريات ولصالح ضباط قسم الدوريات. كما تبين وجود فروق في استجابات ضباط الشرطة بين ضباط قسمي السجون والدوريات ولصالح ضباط قسم السجون. وتبين أيضاً وجود فروق في استجابات ضباط الشرطة بين ضباط قسمي التحقيق والبحث الجنائي ولصالح ضباط قسم التحقيق.

كما يمكن تفسير تلك النتائج إلى طبيعة عمل ضباط قسم البحث الجنائي تتطلب الاهتمام باتخاذ التدابير الوقائية الاجتماعية، من أجل تحقيق الهدف والوصول إلى المعلومات الدقيقة لتحقيق الهدف المنشود،

وإلى طبيعة الاحتكاك اليومي لضباط قسم المرور مع المواطنين مما ينتج عنه من تقليص للفجوة بين المواطن ورجل الأمن والاطلاع على الاحتياجات المجتمعية، وإلى طبيعة المهام والاحتياجات الوقائية والاجتماعية لدى ضباط المكافحة من أجل تحقيق الهدف على عكس ضباط الدوريات الذي ينحصر عملهم وتدخلهم عند حدوث المشكلة. ومن ثم إلى طبيعة مهام ضباط السجون وما لأهمية التدابير الوقائية الاجتماعية في التعامل مع المساجين مقارنة بضباط الدوريات الذين ينحصر عملهم حال حدوث المشكلة. بالإضافة إلى طبيعة عمل ضباط قسم التحقيق والنتائج التي يحصلون عليها جراء قيامهم بعملهم والعبء التي يستخلصونها من أن معظم الجرائم سببها اجتماعي.

ويمكن تفسير النتيجة التي أظهرت وجود فروق في استجابات ضباط الشرطة نحو معيقات مكونات عمل الشرطة الفلسطينية على الدرجة الكلية حسب القسم، حيث كانت الفروق بين ضباط قسمي المرور والبحث الجنائي ولصالح ضباط قسم المرور، بطبيعة عمل ضباط قسم المرور والاحتكاك اليومي مع المواطنين وبالتالي سهولة التعرف على المعوقات ومحاولة تقليصها.

ويمكن تبرير وجود فروق بين ضباط قسبي مكافحة المخدرات والدوريات ولصالح ضباط قسم مكافحة المخدرات بطبيعة عمل ضباط المكافحة والذين يواجهون الكثير من المعوقات في عملهم سواء بإخفاء المعلومة أو بسبب المعوقات الأمنية في مناطق تنتشر فيها المخدرات ولا تقع تحت سيطرتهم، وهناك كثير من الأنشطة الوقائية التي تنفذها رجال شرطة في مجال المخدرات، منها عمل وورش عمل توعية ومحاضرات رسمية من اجل نشر التوعية ونشر مخاطر وأضرار المخدرات.

كما يمكن تبرير وجود فروق بين ضباط قسبي التأهيل والإصلاح والبحث الجنائي ولصالح ضباط قسم السجون، بالاطلاع اليومي من قبل ضباط قسم السجون على العقبات والمشاكل التي تعيق عملهم من خلال معرفة السجل الجنائي للمساجين، ويمكن تفسير وجود فروق بين ضباط قسبي السجون والدوريات ولصالح ضباط قسم السجون بطبيعة عمل ضباط قسم السجون واطلاعهم اليومي على العقبات والمشاكل التي واجهت جهاز الشرطة في عملة بمختلف الأقسام.

كما يمكن تبرير وجود فروق بين ضباط أقسام التحقيق والمرور والدوريات ولصالح ضباط قسم التحقيق، الى طبيعة المهام الملقاة على عاتق ضباط التحقيق وسرعة البديهة التي يتحلون بها، والتدريب المستمر لهؤلاء الضباط مما يسهل عملهم ، ويقلص معوقات عملهم، ومعرفة الضباط معرفة كاملة بالمحيط او بالبيئة وطبيعة المباني العمرانية ومعرفة العادات والتقاليد للسكان في المنطقة التي يخدمون بها، وهذا ما تطرق اليه كل من طالب (2001) وبروك (Bruke, 2001) في نظرية المحيط الآمن أن الطبيعة وبناء البيئة العمرانية للمدن والأحياء السكنية والمباني الكبيرة والشوارع وغيرها بطريقة يؤخذ فيها الجوانب الوقائية، يمكن لها أن تؤثر في خفض معدلات الجريمة، من خلال السيطرة على المجرمين المحتملين بواسطة تقليل المواقف والفرص المواتية أمامهم.

5.1.8 مناقشة سؤال الدراسة الفرعي السابع والذي ينص على:

هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استجابات ضباط الشرطة نحو مكونات عمل الشرطة الفلسطينية في الوقاية من الجريمة والتدابير الوقائية الموقفية؟

أشار الجدول (34.4) إلى وجود ارتباط دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين استجابات ضباط الشرطة نحو مكونات عمل الشرطة الفلسطينية والتدابير الوقائية الموقفية، حيث كانت قيمة الدلالة الإحصائية المحسوبة > 0.05 ، لذا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة.

وتتفق تلك النتائج مع دراسة العطيان (2005)، والتي أكدت على أهمية الوقاية القبلية الموقفية في الوقاية من الجريمة، في حين اختلفت مع دراسة القحطاني (2005)، والتي أكدت على دور الجهات الثقافية والإعلامية في توعية المواطن، كما اختلفت مع دراسة ابن عمار (2005)، والتي أكدت على ضرورة اتباع سياسة جنائية وليس إتباع سياسة وقائية موقفية للحد من الجريمة.

في حين أشار الردي (2011) إلى أن أهمية الوقاية الموقفية من حيث أنها تنطلق من فرضية أساسية مفادها أن السيطرة والتحكم بالمواقف والظروف التي تحيط بالأهداف الإجرامية، واحتواء تداعياتها، يؤدي حتما إلى تحييد وقوع الفعل الإجرامي أو التقليل من وقوعه، بالموقف أو الحدث، كذلك يشير طالب (2008) بان الوقاية الموقفية تركز مجهوداتها ووسائلها وإجراءاتها على تعطيل وإضعاف عنصر (الفرصة - المقدرة)، ولهذه المجهودات أهمية في تحديد مكونات الشرطة الوقائية، وهذا ما أكد عليه طالب (2011) والوريكات (2013) في نظرية النشاط الرتيب التي اهتمت في تفسير وفهم الفعل الإجرامي كحدث، أو كموقف مرتبط بالسياق الزمني والمكاني، ودوره في تشكيل فرص دافعة للإقدام على ارتكاب الجريمة من قبل الأفراد الذين ظهر عندهم الميول والنوازح الإجرامية. لقد حاولت هذه النظرية ربط جرائم السرقات بالتغيير والتحضر الاجتماعي والاقتصادي، وكذلك فالنظرية حاولت فهم الفعل الإجرامي كموقف (كفعل) وليس كظاهرة، وركزت على جريمة محدودة وهي السرقة ولم تذهب لتفسير الجريمة بشكل عام.

ويعزو الباحث السبب في ذلك إلى أن التدابير الوقائية الموقفية هي تشمل جميع مكونات عمل الشرطة الفلسطينية، وان الوقاية من الجريمة قبل وقوعها هي من أولويات عمل الشرطة الفلسطينية. ومن الأمثلة التي تعكس عمل الشرطة في التدابير الوقائية الموقفية الرقابة في أداء الحراسة والتحصين للأهداف الإجرامية، وتوعية الأفراد بقدرة اتخاذ التدابير الوقائية الموقفية من تلقاء انفسهم لحماية أرواحهم وممتلكاتهم، ووضع حواجز متفرقة وبشكل فجائي نشر دوريات في الشوارع، وتوقيف بعض الاشخاص المشتبه بهم والتحقيق معهم، ومراقبة بعض الأشخاص أصحاب السوابق بشكل مؤقت كنوع من التدابير الاحترازية. ومن الأمثلة على ذلك ما قامت به الشرطة في العام 2016 قبضت، على تاجر مخدرات في منطقة الرام بالقدس المحتلة، مطلوب بعدة جرائم، بعد تنفيذ كمين محكم له، أسفر عن مصادرة 50 كيس مخدر من نوع "هايدرو" بوزن نصف كيلو غرام من مادة القنب الهندي أنه من خلال الإجراءات الأمنية المكثفة وعمليات الرصد والبحث والمتابعة لتجار ومروجي المخدرات، وردت

معلومات حول وجود كمية من المخدرات بحوزة أحد تجار المخدرات في بلدة الرام بهدف بيعها وترويجها بين المواطنين.

5.1.9 مناقشة سؤال الدراسة الفرعي الثامن والذي ينص على:

هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استجابات ضباط الشرطة نحو مكونات عمل الشرطة الفلسطينية في الوقاية من الجريمة والتدابير الوقائية الاجتماعية؟
أشار الجدول (35.4) إلى وجود ارتباط دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين استجابات ضباط الشرطة نحو مكونات عمل الشرطة الفلسطينية والتدابير الوقائية الاجتماعية، حيث كانت قيمة الدلالة الإحصائية المحسوبة > 0.05 ، لذا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة.

وتتفق تلك النتائج مع دراسة المومني (1996)، والتي أكدت على الدور الاجتماعي للشرطة وأثره في الوقاية من الجريمة، واتفقت النتيجة مع دراسة حاج علي (2013)، والتي ركزت نتائجها على أهمية الوقاية الاجتماعية الشاملة والتي تشمل ضرورة تفعيل دور الوزارات والمؤسسات الحكومية مثل التعليمية الثقافية والصحية والاجتماعية. اتفقت أيضاً مع دراسة العطيان (2005)، والتي أكدت ضرورة الوقاية الاجتماعية من الجريمة من خلال علاج وتقويم الميول والنوازح الانحرافية والحيلولة دون ظهور الإرادة الإجرامية في شخصية أفراد المجتمع، كما اتفقت النتيجة مع دراسة ابن عمار (2005)، والتي أكدت أنه لا أمن ولا أمان إلا باتباع أفراد المجتمع سياسة جنائية نابعة من الشريعة الإسلامية الغراء والتي تعكس تدابير وقائية اجتماعية، في حين اختلفت مع دراسة عبد المجيد (2014)، والتي أظهرت ضعف تنفيذ التدابير الوقائية الاجتماعية بسبب سوء العلاقة بين رجال الشرطة والمواطنين.

تؤكد نتائج الدراسة الحالة الاتجاهات التي يشير إليها الريدي (2011) إلى أن الوقاية الاجتماعية منطلق اجتماعي في فهمه لعملية الوقاية الأولية من الجريمة، بمعنى أن هذا الاتجاه يركز على معرفة العوامل والظروف والشروط والأحوال الاجتماعية المتهيئة أو المساعدة على ظهور وبروز الشخصية الإجرامية عند الأفراد، لكي يتم محاولة القضاء عليها أو تحييدها وتقليل أثرها والسيطرة عليها قدر المستطاع، وفي وقت مبكر من مراحل عمر الإنسان، ثم التركيز على الفئات المعرضة للانحراف

(مستوى الوقاية من الدرجة الثانية) التي تكون ظروفهم الأسرية والاجتماعية مهياة ومهددة بالوقوع في ارتكاب الجريمة. في حين اكد الردي (2011) وورال (warral, 2004) أن جميع إجراءات الوقاية الاجتماعية هي تهدف إلى تعطيل وإضعاف نشوء الإرادة الإجرامية عند الأفراد الأسوياء قبل المعرضين للانحراف، حيث إن توافر الفرص الإجرامية، وسهولة الوصول إليها والقدرة على استغلالها لا تساوي شيئاً وليس لها أهمية عندما تعطل وتحجم الإرادة الإجرامية.

ويعزو الباحث السبب في ذلك إلى أن التدابير الوقائية الاجتماعية هي أحد أهم مكونات عمل الشرطة الفلسطينية، وان الوقاية من الجريمة قبل وقوعها، وكذلك محاولة التواصل مع المواطن وتعزيز ثقته بجهاز الشرطة هي من أولويات عمل الشرطة الفلسطينية. ومن الأمثلة التي تدعم الوقاية الاجتماعية لعمل الشرطة تقديم الدعم المادي للأندية وإجراء زيارات دورية لطلبة المدارس وتفقدتها بالإضافة إلى عمل ورش عمل ميدانية تطبيقية لطلبة المدارس بمشاركة عدد من أفراد المجتمع من أجل الوقاية من الجريمة. في حين أطلقت الشرطة والمجلس البلدي في أريحا بتاريخ 2014/1/27 مشروعاً مشتركاً للتوعية الشرطية من خطر الجرائم وكيفية الوقاية من الجرائم وأثرها على المجتمع بالشراكة ومساندة من الإدارات المتخصصة في الشرطة في محافظة أريحا والأغوار. بالإضافة إلى ورش عمل داخل المدارس وتكون بشكل دوري لتعريف الطلبة بمساوئ المخدرات وأسباب انتشارها وكيفية الحد منها حيث أن هذه الأنشطة تكون بشكل دوري وكل أسبوع في كافة محافظات الوطن ويقوم أيضاً جهاز الشرطة بنشر دوريات المرور ودوريات مكافحة ودوريات المباحث داخل المدن بشكل ملحوظ وهذا يساعد على تعزيز الدور الوقائي للشرطة.

5.2 الاستنتاجات

من خلال ما توصلت إليه الدراسة من نتائج تبين وجود مجموعة من الاستنتاجات والتي جاءت على النحو الآتي:

1- إن أهمية التدابير الوقائية الاجتماعية والموقفية تنعكس من خلال الاستجابات الإيجابية للضباط نحو جميع مكونات العمل الوقائي في الشرطة. حيث تعكس هذه الجهود تكثيف التواصل مع المواطن وتعزيز ثقته بجهاز الشرطة والتي هي من أولويات عمل الشرطة الفلسطينية.

2- يتم التركيز على العمل الوقائي في الشرطة وكما تنعكس من مكوناتها، وهذا يرجع لمجموعة من العوامل من أهمها تلك المرتبطة بسلم الأولويات في قيادة الشرطة للعمل الوقائي، والتي تنعكس من خلال مجموعة من الأنشطة منها إجراء التدريبات المكثفة.

3- إن العلاقة بين الجمهور ورجال الشرطة مبنية على تصورات سلبية، حيث تعتبر هذه التصورات عوائقاً لتطوير العمل الشرطي عامة، وتطوير تدابير وقائية اجتماعية وموقفية.

4- يرتبط تواجد العلاقة بين مكونات الوقاية والتدابير الوقائية الموقفية بالتطورات الحاصلة في سياسات الشرطة الفلسطينية حول أهمية التأهيل والإصلاح، وأهمية التخطيط لمواجهة الجريمة بالطرق الوقائية إلى جانب أساليب المكافحة.

5- إن التغييرات الحاصلة في توجهات الشرطة الفلسطينية وخاصة على مستوى تكثيف العمل الشرطي الوقائي الشامل ومن خلال التواصل مع المؤسسات المجتمعية المختلفة أهمية في تحديد مواقف ضباط الشرطة الإيجابية نحو مكونات العمل الوقائي وارتباطها بالتدابير الوقائية الاجتماعية.

6. يركز العمل الوقائي الشرطي على مستوى الوقاية الأولي وكما ينعكس من خلال إيجابية استجابات الضباط نحو التدابير الوقائية الاجتماعية إلى جانب العمل الوقائي من الدرجة الثانية وكما تنعكس من خلال استجابات الضباط الإيجابية نحو مكونات وتدبير العمل الوقائي الموقفي.

7. لكي نفسر التباين القائم في إجراءات وتدبير وقائية في محافظات الدراسة لا بد من الأخذ بالحسبان مجموعة من المتغيرات الشخصية والوظيفية لرجال الشرطة. لكن هذه المتغيرات محدودة الأهمية وخاصة أن في كثير من النتائج لم يتم إيجاد فروق في استجابات الضباط تبعاً لهذه المتغيرات. في هذه الحالات، كان لا بد من الاستعانة بتفسيرات المرتبطة بسياسات الشرطة وإجراءاتها وتدبيرها وسلم أفضلياتها المتجانسة والتي يتم تبنيها في جميع المحافظات بدون تمييز.

5.3 التوصيات

أولاً: مجال التخطيط وسياسات الشرطة

1. عمل دورات متخصصة في مجال الوقاية من الجريمة للضباط حديثي السن وذوي سنوات الخبرة الأقل.
2. حث جهاز الشرطة في الاستمرارية في الانتباه لأهمية جميع مكونات عمل الشرطة الفلسطينية على المستوى الوقائي، من الجريمة.
3. العمل على توعية وإرشاد الأفراد والمجتمع بضرورة معالجة القصور الذاتي الحاصل منهم واتخاذ التدابير الوقائية الاجتماعية من خلال فعاليات مثلاً إعطاء محاضرات توعية لكافة فئات المجتمع والتعاون بين كافة أفراد المجتمع وتشكيل لجان محلية في الأحياء المختلفة.
4. ضرورة اعتماد تطبيق البرامج والنماذج والأنشطة الاجتماعية الوقائية التي تهدف الى تعزيز الشخصية السوية عند الأفراد مثل اعتماد الرقابة الاجتماعية والتدريب والتأهيل.
5. تعزيز دور العلاقات والثقة بين المواطن ورجال الشرطة.

ثانياً: مجال البحوث

1. إجراء المزيد من الدراسات والبحوث المتعلقة في مجال الوقاية من الجريمة وعمل الشرطة.
2. إجراء دراسات تركز على الجوانب الموقفية المساعدة والمساهمة في وقوع الجريمة.
3. العمل على تطوير ما توصلت اليه الدراسة الحالية من نتائج، إذ أنها تعتبر الدراسة الأولى في فلسطين التي تبحث في موضوع مكونات عمل الشرطة في مجال الوقاية من الجريمة، وذلك من خلال إجراء دراسة كيفية مكملة والتي يتم إجراؤها من خلال مقابلة رجال شرطة على المستويات المختلفة في جميع المحافظات.

ثالثاً: مجال الإعلام

1. تعزيز التعاون بين جهاز الشرطة ووسائل الإعلام المختلفة ومنها وسائل التواصل الإلكترونية التي لها دور في الوقاية من الجريمة وتوعية المواطنين حول أساليب الوقاية من الجريمة.

2. القيام بإجراء مقابلات مع رجال شرطة في مختلف وسائل الإعلام التي تستهدف بناء الوعي المجتمعي الوقائي الأولي.

رابعاً: المجال النظري والعملية

1. مواكبة التطور والتقدم في أساليب ارتكاب الجريمة من أجل الوقاية منها بشكل خاص وفي السياسة الجنائية بشكل عام من ناحية نظرية.
2. طرح نماذج عمل وقائية وتجارب جديدة من خلال خبرة ضباط الشرطة تختص بمجال الوقاية من الجريمة والعمل الشرطي.

قائمة المراجع

المراجع العربية

- ابن عمار، ابراهيم عبدالله (2005). *سياسية الوقاية والمنع من الجريمة في عهد عمر بن الخطاب*. الرياض: جامعة نايف للعلوم الامنية، كلية الدراسات العليا.
- ابن فارس، أحمد (1991). *معجم مقاييس اللغة*، ج. 6، بيروت: دار الجليل.
- ابن منظور، محمد بن مكرم (1997). *لسان العرب*، ج. 6، مصر: دار المعارف.
- الأصفر، أحمد (2001). *الجوانب الاجتماعية للشرطة المجتمعية*. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية (1997). *القاموس الأمني*. الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية.
- أكاديمية نايف للعلوم الأمنية (1999). *الظواهر الإجرامية المستحدثة وسبل مكافحته*. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- أكاديمية نايف للعلوم الأمنية (2001). *البحث العلمي والوقاية من الجريمة والانحراف*. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- البلعكي، منير (1995). *التخطيط لمواجهة الجريمة*. بيروت: المورد، دار العلم للملايين.
- بهنام، رمسيس (1991). *علم مكافحة الإجرام*. الإسكندرية: منشأة المعارف.
- بوساق، محمد (2002). *السياسة الجنائية في حركة الدفاع الاجتماعي*. فروع السياسة الجنائية. *اتجاهات السياسة الجنائية المعاصرة والشريعة الإسلامية*. أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية. الطبعة الأولى، الرياض. المملكة العربية السعودية.
- توفيق، حاج (2013). *أهمية ودور الأمن الحضري في الحد من الجريمة في المدن الفلسطينية دراسة تحليلية في مدينة نابلس*. رسالة ماجستير غير منشورة. نابلس: جامعة النجاح الوطنية.
- الجحني، علي (2000). *الإعلام الأمني والوقاية من الجريمة*. الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

جعفر، علي محمد (2003). *داء الجريمة سياسة الوقاية والعلاج*. بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2013). *الاحصاءات الرسمية، رام الله، فلسطين*.

جودة، محفوظ (2006). *إدارة الجودة الشاملة في أجهزة الشرطة العامة، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية*.

حبيب، جمال، العربي، أميره (2011). *الشرطة المجتمعية والدفاع الاجتماعي*. القاهرة: المكتب الجامعي الحديث.

الحيدر، إبراهيم (2004). *الرؤية المستقبلية للدور الوقائي للمؤسسات المجتمعية عبر عرض التجربة الكندية في المنهج التكاملي للوقاية من الجريمة*. أعمال ندوة المجتمع والأمن في دورتها السنوية الثالثة، مركز البحوث والدراسات، الرياض: كلية الملك فهد.

الريدي، محمد (2011). *الوقاية من الجريمة بين الوقاية الموقفية والاجتماعية*. الرياض: جامعة نايف للعلوم الامنية.

سعد، محجوب (2001). *الشرطة ومنع الجريمة*. الرياض: اكااديمية نايف للعلوم الامنية.

الشامي، خالد بن عبدالله (2004). *دور السياسة الجنائية في تحقيق الأمن الأخلاقي في ضوء الشريعة الإسلامية وأنظمة المملكة العربية السعودية*، رسالة ماجستير غير منشورة ، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، السعودية.

الشيخلي، عبد القادر (2005). *أخلاقيات رجل العدالة، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، السعودية*.

طالب، أحسن (2001). *الوقاية من الجريمة*. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر.

طالب، أحسن (2008). *الجريمة والعقوبة والمؤسسات الإصلاحية*، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر.

الطناني، رامي (2010). مهارات رجل الشرطة في التعامل مع الجمهور وأثرها على فعالية تقديم الخدمة الامنية، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة: الجامعة الإسلامية.

الطويان، محمد(2013). تقويم المسار التدريبي الإلزامي للضباط من وجهة نظر ضباط المديرية العامة للدفاع المدني، أطروحة ماجستير، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الأمنية، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

عبد الحميد، صلاح الدين (2006). تحديات ومعوقات العمل الشرطي في عصر العولمة وسبل مواجهتها، الشارقة: مركز بحوث الشارقة.

عبد الرحمن، محمد (2014). الشرطة المجتمعية ودعم علاقة الثقة بين المواطنين وجهاز الشرطة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، مصر.

عبد المجيد، انجي (2014). ديناميات العلاقة بين المواطن ورجل الشرطة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية دراسات البيئية، العلوم الانسانية البيئية، القاهرة : جامعة عين شمس.

عبدالله، عماد حسين (1997). إدارة الأمن في المدن الكبرى، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، مفهوم الأمن بصفة عامة، الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية.

عدلي، عصمت (2012)، الشرطة المجتمعية بين النظرية والتطبيق، ط1، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية.

العطيان، تركي محمد (2005). رؤية نفسية في نظريات الوقاية من الجريمة قبل وقوعها، الرياض: مركز البحوث والدراسات بكلية الملك فهد الامنية.

العمار، محمد بن ناصر (2000). الجريمة والعقاب في الاسلام ، الرياض

عمر، خالد(1997). المدخل لإدارة الشرطة . ط2، الإمارات: كلية شرطة دبي.

العوجي، مصطفى (1987). الاتجاهات الحديثة للوقاية من الجريمة. الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.

العوجي، مصطفى (1993). التأهيل الاجتماعي في المؤسسات العقابية، بيروت: مؤسسة بحسون.

عياط، عايد (2006). الشرطة المجتمعية- استراتيجية مقترحة لعمل الشرطة الأردنية, مجلة الدراسات الأمنية (7)، 33-67.

العيسوي، عبد الرحمن (2005). مبحث الجريمة. الاسكندرية: دار الفكر الجامعي.

القحطاني، سعيد (2005). إجراءات الوقاية من جريمة الرشوة في المملكة العربية السعودية. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

قدومي، عبد الناصر (2016). الواقع الحالي والمأمول لآليات تطبيق الشرطة المجتمعية للحد من الجريمة في فلسطين دراسة ميدانية من وجهة نظر ضباط الشرطة، بحث غير منشور، مقدم للمؤتمر الدولي الثامن، السياسة الجنائية والأمنية المعاصرة لمواجهة تطور الجريمة، أكاديمية شرطة دبي، الذي عقد في كلية الحقوق، جامعة القاهرة 29-3-2016.

محمود، مصطفى (2015). آليات تنفيذ الشرطة المجتمعية، مجلة الفكر الشرطي، المجلد 24 (92).

محمودي، نور الهدى (2011). التدابير الإحترازية وتأثيرها على الظاهرة الاجرامية، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الاسلامية، قسم الشرطة.

مداح، أيمن فؤاد (2004). سياسة الوقاية والمنع لحماية الشباب السعودي من الوقوع في الجريمة، رسالة ماجستير غير منشورة، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العدالة الجنائية.

المراسي، محمد مدحت (1995). تنظيم ادارة الشرطة، القاهرة: مطبعة كلية الشرطة.

مومني، عطاف (1996). الدور الاجتماعي للشرطة وأثره في الوقاية من الجريمة والانحراف في الأردن، دراسة ميدانية على بعض المراكز الأمنية في محافظة العاصمة، رسالة ماجستير غير منشورة . عمان: الجامعة الأردنية.

النقبي، خالد (2007). الشرطة المجتمعية استراتيجية أمنية جديدة. القاهرة: دار الفكر العربي.

الوريكات، عايد (2013). نظريات في علم الجريمة. عمان: دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع.

الوزان، السيد أحمد (2005). إدارة الأسس العلمية وتطبيقاتها الشرطية: القاهرة: مطبعة الشرق.

يوسف، متولي يوسف (2009). الإدارة بالمبادرة للوقاية من الجريمة، دراسة تطبيقية على جرائم المخدرات. القاهرة: دار النهضة العربية للنشر والتوزيع.

المراجع الأجنبية

AIC (2003). *Understanding situational crime prevention*. Australia: Australasian Institute of Criminology.

Barker, R. (2014). *The social work dictionary*. Washington, D.C.: NASW Press.

Byrne, J. & Marx, G. (2011). Technological Innovations in Crime Prevention and Policing. A Review of the Research on Implementation and Impact. *Journal of Police Studies*, 20(3), 17-44.

Choi, K. & Lee, J. (2014). *Citizen participation in community safety: a comparative study of community policing in South Korea and the U.K. Policing and Society: An International journal of research and policy*, 26(2), 1-20

Clarke, R. (2005). Seven misconceptions of situational crime prevention. In: N. Tilley (ed.), *Handbook of crime prevention and community safety*. Cullompton, UK: Willan.

Elliott, D. (1998). Implementing and evaluating crime prevention and control program and policies. *Law and social change*, 28(3), 287-310.

Felson, M. (1987). *Routine Activities and Crime Prevention in the Developing Metropolis*. *Criminology*, 25 (4), 911-931.

Giao, A. (2012). Community oriented policing and policing oriented community. *Journal of Crime and justice*, 21(1), 135-157.

Lane, J. & Meeker, W. (2003). Ethnicity, information sources and fear of crime. *Deviant Behavior*, 24(1), 1 – 26.

Murray, J. (2009). Police Culture: A Critical Component of Community Policing. *Australian Journal of Forensic sciences*, 34(2), 57-71

Roberts, R. & Northern, H. (1986). *Theories of Social Work with Groups*. N.Y.: Columbia University Press, 171-197.

Sozer, M. & Merlo, A. (2012). The impact of community policing on crime rates: does the effect of community policing differ in large and small law enforcement agencies. *Police Practice and Research. An International Journal*, 14(6), 507-521.

Strobl, S. (2011). From colonial policing to community policing in Bahrain: The historical persistence of sectarianism. *International Journal of Comparative and Applied Criminal Justice*, 35(1), 19-37

United Nations (1985). *United Nations Surveys on Crime Trends and the Operations of Criminal Justice Systems*. Rockville USA: United Nations Publications.

United Nations (1986). *Seventh United Nations Congress on the Prevention of Crime and the Treatment of Offenders*. Milan, 26 August-6 September 1985. Rockville, USA: United Nations Publications.

Waller, I. (2006). *Less Law, More Order: The Truth about Reducing Crime*. Westport, Conn: Praeger.

Wentz, E. & Schlimgen, K. (2012). Citizens' perceptions of police service and police response to community concerns. *Journal of Crime and Justice*, 35(1), 114-133.

Worrall, L. (2004). Funding Collaborative Juvenile Crime Prevention Programs: Does It Make Difference. *Evaluation Review*, 28(6), 471-501.

القسم الأول: المعلومات الشخصية

(1) المحافظة: (أ) الخليل (ب) رام الله (ج) نابلس

(2) الرتبة العسكرية: (أ) ملازم _ نقيب (ب) رائد _ مقدم / عقيد _ عميد

(3) سنوات الخبرة: (أ) اقل من خمس سنوات (ب) 5 سنوات _ 10 سنوات (ج) أعلى من 10

سنوات

(4) المستوى التعليمي: (أ) ثانوية عامة فأقل (ب) دبلوم (ج) بكالوريوس

(د) دراسات عليا.

(5) العمر: (أ) أقل من 30 (ب) 30 _ 39 (ج) 40 سنة فأكثر

(6) القسم: (أ) بحث جنائي (ب) مرور (ج) مكافحة مخدرات (د) سجون

(هـ) تحقيق (و) دوريات

القسم الثاني: المحاور

ضع دائرة حول الإجابة التي تناسب رأيك أمام كل فقرة من الفقرات التالية:

المحور الأول: أهداف العمل الوقائي للشرطة

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	توفير شروط الاستقرار النفسي للمواطنين	5	4	3	2	1
2	توعية المواطنين بأهمية قيم المجتمع المناسبة	5	4	3	2	1
3	طمأنة المواطن انه يعيش بأمان	5	4	3	2	1
4	تأمين حياة اقتصادية ثابتة في المجتمع	5	4	3	2	1
5	ايجاد شعور لدى المواطن بان هناك عين ساهرة تحميه	5	4	3	2	1
6	مواجهة المنازعات والخلافات بين المواطنين بصورة ودية	5	4	3	2	1
7	تتمية المهارات التكنولوجية الهادفة إلى الكشف عن الظاهرة الإجرامية قبل وقوعها	5	4	3	2	1
8	تنظيم ومراقبة نشاطات اجتماعية	5	4	3	2	1
9	تتمية الثقة بين المواطن ورجل الشرطة	5	4	3	2	1
10	معرفة افعال قد تكون إجرامية قبل حصولها	5	4	3	2	1

المحور الثاني: أدوار العمل الوقائي للشرطة

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد 3	غير موافق	غير موافق بشدة
11	تتمية الوعي الاجتماعي للعوامل المسببة للجريمة	5	4	3	2	1
12	معرفة المجرمين في المجتمع قبل تنفيذهم لأي جريمة	5	4	3	2	1
13	تقديم المساعدة الخاصة للضحايا في حالة وقوع الجريمة	5	4	3	2	1
14	زيادة الوعي لدى المواطنين حول الطرق التي يمكن استخدامها في حال وقوعهم ضحية لفعال إجرامي	5	4	3	2	1
15	المحافظة على أمن المواطن واستقرار المجتمع	5	4	3	2	1
16	تنفيذ الخطط الوقائية من أجل وقاية المجتمع من الجريمة	5	4	3	2	1
17	الاهتمام بتدريب وتأهيل الكوادر القادرة على تخطيط وتنفيذ برامج الوقاية من الجريمة	5	4	3	2	1
18	تطبيق الأنظمة المنصوص عليها في مجال الوقاية من الجريمة	5	4	3	2	1
19	العمل على إصلاح وتأهيل الأشخاص المجرمين والحفاظ على عدم عودتهم للجريمة	5	4	3	2	1
20	إجراء تغييرات في مفاهيم اجتماعية حول الأدوار التقليدية للشرطة	5	4	3	2	1
21	توعية طلبة المدارس والمعاهد التعليمية حول مخاطر الجريمة	5	4	3	2	1

المحور الثالث: أساليب, آليات وتقنيات العمل الوقائي للشرطة

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
22	زيادة عدد مراكز الشرطة في المناطق ذات التجمعات السكانية الكبيرة	5	4	3	2	1
23	مساعدة المواطنين في تطبيق نظام لجان الأحياء السكنية في المناطق المختلفة	5	4	3	2	1
24	مساعدة المواطنين في تطبيق نظام الأمن الذاتي	5	4	3	2	1
25	تطبيق نظام الحراسة للممتلكات الخاصة	5	4	3	2	1
26	تطبيق نظام دوريات الشرطة في المناطق التجارية وفي الأسواق الشعبية ذات الاكتظاظ السكاني	5	4	3	2	1
27	تطبيق نظام الحوافز المادية في نظام الشرطة الفلسطينية	5	4	3	2	1
28	تدريب العاملين في جهاز الشرطة على مبادئ الشرطة المجتمعية	5	4	3	2	1
29	منح صلاحيات أوسع لرجال الشرطة ذوي الرتب المنخفضة	5	4	3	2	1
30	اختيار قادة شرطة تؤمن بتوعية المواطنين حول الجريمة ومخاطرها	5	4	3	2	1
31	تعزيز قنوات الاتصال مع المواطنين من خلال استخدام وسائل الإعلام المحلية	5	4	3	2	1
32	تعيين أخصائي اجتماعي في مركز الشرطة لحل النزاعات البسيطة بين المواطنين	5	4	3	2	1

1	2	3	4	5	تفعيل الدور الاجتماعي لرجال الشرطة لزيادة الثقة بينهم وبين المواطنين مثل زيارة المدارس	33
1	2	3	4	5	قيام الشرطة بتطبيق برنامج الرعاية اللاحقة بالتعاون مع الوزارات المختلفة	34
1	2	3	4	5	قيام الشرطة بمساعدة ومراقبة الأحداث في بيئاتهم السكنية	35
1	2	3	4	5	إجراء التسهيلات القانونية والإدارية لشركات الأمن والحراسات الخاصة	36

المحور الرابع: نتائج العمل الوقائي للشرطة

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الفقرة	الرقم
1	2	3	4	5	ساعد العمل الوقائي على تقليل عدد حالات الجريمة التي يمكن أن تحدث في الشارع.	37
1	2	3	4	5	ساعد العمل الوقائي على اكتساب طرق جديدة للتعامل مع الجرائم.	38
1	2	3	4	5	ساهم العمل الوقائي أفراد الشرطة في التقليل من جرائم الأحداث	39
1	2	3	4	5	أفاد العمل الوقائي التخفيف من عود المجرمين لمراكز التأهيل والإصلاح	40
1	2	3	4	5	ساهم العمل الوقائي في تطور المعلومة الأمنية لدى جهاز الشرطة	41
1	2	3	4	5	ساهم العمل الوقائي في تطوير المعلومات المتوفرة لدى الشرطة	42

1	2	3	4	5	43	قلل العمل الوقائي من مظاهر الانحلال الأخلاقي مثل (الشذوذ الجنسي)
1	2	3	4	5	44	لعب العمل الوقائي دورا في التخفيف في عدد المتسولين في الشوارع
1	2	3	4	5	45	ساهم عمل الشرطة في التخفيف في عدد المشردين في الشوارع
1	2	3	4	5	46	ساهم العمل الوقائي في إيصال الشرطة لمستوى متوقع من استخدام تقنية المراقبة لسلوك الأفراد

المحور الخامس: معيقات تطبيق الشرطة للعمل الوقائي

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الرقم	الفقرة
1	2	3	4	5	47	وجود جرائم في المجتمع من الصعب على الشرطة مواجهتها
1	2	3	4	5	48	صعوبة تدخل الشرطة في القضايا المتعلقة بالمشاكل الأسرية
1	2	3	4	5	49	حصر العمل في مجال الجريمة على الأجهزة الشرطية
1	2	3	4	5	50	تنفيذ المواطنين أدوار الشرطة بدلا منها
1	2	3	4	5	51	قلة شعور أفراد المجتمع بتعويضهم عن المخاطر التي يتعرضون لها حال تعاونهم مع الشرطة
1	2	3	4	5	52	شعور الفرد في المجتمع أن الشرطة لا تتعامل بشفافية في تطبيق القانون
1	2	3	4	5	53	عدم اهتمام المواطنين من حماية أنفسهم من الجريمة

1	2	3	4	5	النظرة السلبية التي ينظرها المواطن تجاه أفراد الشرطة	54
1	2	3	4	5	شعور المواطن من أن جهاز الشرطة يحد من حريته	55
1	2	3	4	5	شعور المواطن من أن جهاز الشرطة لا يستطيع توفير الأمن الكافي له	56
1	2	3	4	5	شعور المواطن أن التطور التكنولوجي ساهم في زيادة نسبة الجريمة بأشكالها المختلفة	57
1	2	3	4	5	وجود ضعف عام في التخطيط في إدارة جهاز الشرطة	58
1	2	3	4	5	رفض أفراد جهاز الشرطة تغيير الأدوار التي تعودوا عليها في حل قضايا أفراد الشرطة	59

المحور السادس: التدابير الوقائية الموقفية للشرطة

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق
60	توفر الفرص المناسبة أمام مرتكبي الجرائم وسهولة الوصول اليها هو الدافع الأساسي لإقدامهم على ارتكاب جريمتهم	5	4	3	2	1
61	امتلاكهم للقدرة والمهارة التي تفوق نوعية التحصين أمام نوعية الأهداف الإجرامية عامل مهم في إقدامهم على الجريمة	5	4	3	2	1
62	إهمال وتقصير المجني عليهم لأنفسهم وأموالهم وممتلكاتهم هياً فرصاً للجناة على ارتكاب الجريمة	5	4	3	2	1
63	الرقابة في أداء الحراسة والتحصين للأهداف الإجرامية أتاحت فرصاً مواتية لاستقلالها من قبل الجناة في ارتكاب الجريمة	5	4	3	2	1

1	2	3	4	5	64	مرتكبو الجرائم يختارون الأوقات المناسبة التي يقل فيها نسبة اكتشاف أمرهم لتنفيذ جريمتهم
1	2	3	4	5	65	سهولة تعريف الجناة للجرائم بطريقة آمنة عامل مشجع لإقدامهم على الجريمة
1	2	3	4	5	66	توفر الأهداف الإجرامية غير المحصنة (ضعف التدابير الاحترازية) حركت تفكير الجناة على استغلالها
1	2	3	4	5	67	ضعف درجة المخاطر وقلة المردود السلبي أمام الأهداف الإجرامية حفزت الجناة للإقدام على ارتكاب الجريمة
1	2	3	4	5	68	ضعف التطوير والتحديث لنوعية العواقب والتدابير الاحترازية للأهداف الإجرامية مقابل التطور بقدرات الجناة ومهاراتهم عامل مهم في إقدامهم على الجريمة
1	2	3	4	5	69	توعية الأفراد بقدرة اتخاذ التدابير الوقائية من تلقاء انفسهم لحماية أرواحهم وممتلكاتهم

المحور السابع: التدابير الوقائية الاجتماعية للشرطة.

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق 2	غير موافق بشدة
70	مرتكبو الجرائم لديهم بالأساس ميول ونوازع إجرامية دفعتهم لتقييم الأهداف والفرص الإجرامية قبل ارتكاب الجريمة	5	4	3	2	1
71	وجود ميول ونوازع إجرامية مسبقة لدى مرتكبي الجرائم هي التي دفعتهم أصلا لاستغلال الفرص المتوفرة	5	4	3	2	1

1	2	3	4	5	72	تمكن الإرادة الإجرامية بشخصية الجناة دفعتهم للتفكير والتخطيط بطرق ووسائل لتجاوز العوائق والعراقيل الموضوعية أمام الأهداف الإجرامية
1	2	3	4	5	73	إكساب الجناة للسلوك الإنحرافي من قبل كون لديهم إرادة دافعة للبحث عن فرص مواتية لارتكاب الجريمة
1	2	3	4	5	74	وجود الإرادة الإجرامية في شخصيتهم هي الباعث والمحرك لهم لاستغلالهم الفرص التي تهيأت أمامهم
1	2	3	4	5	75	عدم المعالجة الاجتماعية التربوية لبوادر الميول الإنحرافية عند الجناة بالمراحل الأولية من عمرهم عامل مهم لبروز الانحراف عندهم وارتكاب الجريمة
1	2	3	4	5	76	ضعف الوازع الديني عند مرتكبي الجرائم أدى إلى ضعف الرقابة الذاتية التي تمنعهم وتنهاهم على ارتكاب جريمتهم
1	2	3	4	5	77	امتلاك الجناة للقدرة والمهارة لاستغلال الفرص الإجرامية التي تهيأت أمامهم لم يتم الا بوجود إرادة إجرامية مسبقة لارتكاب الجريمة
1	2	3	4	5	78	تقصير وإهمال المؤسسات الاجتماعية للمعالجة الوقائية القبلية للظروف والعوامل السلبية التي يتعرض لها الأفراد في حياتهم أسهم ذلك في انحرافهم وارتكاب الجناة للجريمة
1	2	3	4	5	79	الدوافع الانحرافية عند الجناة وإصرارهم على ارتكاب الأفعال الإجرامية دفعهم للبحث عن فرص إجرامية تناسب ميولهم ورغباتهم وقدراتهم لارتكاب الجريمة

وشكرا لحسن تعاونكم

ملحق رقم (2):

جدول (10.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات ضباط الشرطة نحو مكونات عمل الشرطة الفلسطينية في مجال الوقاية من الجريمة.

رقم الفقرة	رتبة الفقرة	مكونات عمل الشرطة الفلسطينية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الإجابة
1	1	توفير شروط الاستقرار النفسي للمواطنين	4.54	0.612	مرتفع جدا
33	2	تفعيل الدور الاجتماعي لرجال الشرطة لزيادة الثقة بينهم وبين المواطنين مثل زيارة المدارس	4.50	0.614	مرتفع جدا
11	3	تنمية الوعي الاجتماعي للعوامل المسببة للجريمة	4.48	0.608	مرتفع جدا
22	4	زيادة عدد مراكز الشرطة في المناطق ذات التجمعات السكانية الكبيرة	4.47	0.631	مرتفع جدا
26	6	تطبيق نظام دوريات الشرطة في المناطق التجارية وفي الأسواق الشعبية ذات الاكتظاظ السكاني	4.36	0.707	مرتفع جدا
37	5	ساعد العمل الوقائي على تقليل عدد حالات الجريمة التي يمكن أن تحدث في الشارع.	4.36	0.697	مرتفع جدا
15	7	المحافظة على أمن المواطن واستقرار المجتمع	4.35	0.694	مرتفع جدا
17	8	الاهتمام بتدريب وتأهيل الكوادر القادرة على تخطيط وتنفيذ برامج الوقاية من الجريمة	4.33	0.684	مرتفع جدا
5	9	ايجاد شعور لدى المواطن بان هناك عين ساهرة تحميه	4.31	0.678	مرتفع جدا
19	11	العمل على إصلاح وتأهيل الأشخاص المجرمين والحفاظ على عدم عودتهم للجريمة	4.28	0.713	مرتفع جدا
3	10	طمأنة المواطن انه يعيش بأمان	4.26	0.663	مرتفع جدا
7	14	تنمية المهارات التكنولوجية الهادفة إلى الكشف عن الظاهرة الإجرامية قبل وقوعها	4.23	0.711	مرتفع
9	12	تنمية الثقة بين المواطن ورجل الشرطة	4.23	0.697	مرتفع
21	13	توعية طلبة المدارس والمعاهد التعليمية حول مخاطر الجريمة	4.23	0.681	مرتفع

مرتفع	0.578	4.21	توعية المواطنين بأهمية قيم المجتمع المناسبة	17	2
مرتفع	0.711	4.21	تقديم المساعدة الخاصة للضحايا في حالة وقوع الجريمة	18	13
مرتفع	0.662	4.21	إجراء تغييرات في مفاهيم اجتماعية حول الأدوار التقليدية للشرطة	16	20
مرتفع	0.740	4.21	مساعدة المواطنين في تطبيق نظام الأمن الذاتي	19	24
مرتفع	0.716	4.21	مرتكبو الجرائم يختارون الأوقات المناسبة التي يقل فيها نسبة اكتشاف أمرهم لتنفيذ جريمتهم	15	64
مرتفع	0.667	4.20	تنظيم ومراقبة نشاطات اجتماعية	20	8
مرتفع	0.680	4.19	زيادة الوعي لدى المواطنين حول الطرق التي يمكن استخدامها في حال وقوعهم ضحية لفعال إجرامي	22	14
مرتفع	0.722	4.19	تدريب العاملين في جهاز الشرطة على مبادئ الشرطة المجتمعية	21	28
مرتفع	0.766	4.18	تطبيق نظام الحوافز المادية في نظام الشرطة الفلسطينية	23	27
مرتفع	0.671	4.17	قيام الشرطة بمساعدة ومراقبة الأحداث في بيئاتهم السكنية	24	35
مرتفع	0.702	4.16	تنفيذ الخطط الوقائية من أجل وقاية المجتمع من الجريمة	26	16
مرتفع	0.653	4.16	تعزيز قنوات الاتصال مع المواطنين من خلال استخدام وسائل الإعلام المحلية	25	31
مرتفع	0.655	4.15	تطبيق الأنظمة المنصوص عليها في مجال الوقاية من الجريمة	27	18
مرتفع	0.723	4.15	ساهم العمل الوقائي أفراد الشرطة في التقليل من جرائم الاحداث	28	39
مرتفع	0.796	4.15	تمكن الإرادة الإجرامية بشخصية الجناة دفعهم للتفكير والتخطيط بطرق ووسائل لتجاوز العوائق والعراقيل الموضوعية أمام الأهداف الإجرامية	29	72
مرتفع	0.696	4.14	اختيار قادة شرطة تؤمن بتوعية المواطنين حول الجريمة ومخاطرها	30	30
مرتفع	0.710	4.13	ساهم العمل الوقائي في تطور المعلومة الأمنية لدى جهاز الشرطة	31	41
مرتفع	0.723	4.12	تأمين حياة اقتصادية ثابتة في المجتمع	34	4
مرتفع	0.741	4.12	مواجهة المنازعات والخلافات بين المواطنين بصورة ودية	32	6
مرتفع	0.789	4.12	توفر الفرص المناسبة أمام مرتكبي الجرائم وسهولة الوصول إليها	33	60

			هو الدافع الأساسي لإقدامهم على ارتكاب جريمتهم		
مرتفع	0.669	4.11	معرفة افعال قد تكون إجرامية قبل حصولها	38	10
مرتفع	0.617	4.11	معرفة المجرمين في المجتمع قبل تنفيذهم لأي جريمة	36	12
مرتفع	0.755	4.11	تعيين أخصائي اجتماعي في مركز الشرطة لحل النزاعات البسيطة بين المواطنين	35	32
مرتفع	0.753	4.11	مرتكو الجرائم لديهم بالأساس ميول ونوازع إجرامية دفعتهم لتقييم الأهداف والفرص الإجرامية قبل ارتكاب الجريمة	37	70
مرتفع	0.908	4.08	قلل العمل الوقائي من مظاهر الانحلال الأخلاقي مثل(الشذوذ الجنسي)	39	43
مرتفع	0.569	4.07	مساعدة المواطنين في تطبيق نظام لجان الأحياء السكنية في المناطق المختلفة	40	23
مرتفع	0.582	4.07	قيام الشرطة بتطبيق برنامج الرعاية اللاحقة بالتعاون مع الوزارات المختلفة	41	34
مرتفع	0.547	4.07	ساعد العمل الوقائي على اكتساب طرق جديدة للتعامل مع الجرائم.	42	38
مرتفع	0.650	4.07	سهولة تعريف الجناة للجرائم بطريقة آمنة عامل مشجع لإقدامهم على الجريمة	44	65
مرتفع	0.655	4.07	توعية الأفراد بقدرة اتخاذ التدابير الوقائية من تلقاء انفسهم لحماية أرواحهم وممتلكاتهم	43	69
مرتفع	0.838	4.05	منح صلاحيات أوسع لرجال الشرطة ذوي الرتب المنخفضة	45	29
مرتفع	0.660	4.04	أفاد العمل الوقائي التخفيف من عود المجرمين لمراكز التأهيل والإصلاح	47	40
مرتفع	0.747	4.04	ضعف التطوير والتحديث لنوعية العوائق والتدابير الاحترازية للأهداف الإجرامية مقابل التطور بقدرة الجناة ومهاراتهم عامل مهم في إقدامهم على الجريمة	46	68
مرتفع	0.725	4.03	تطبيق نظام الحراسة للممتلكات الخاصة	49	25
مرتفع	0.983	4.03	ساهم العمل الوقائي في تطوير المعلومات المتوفرة لدى الشرطة	48	42
مرتفع	0.751	4.02	لعب العمل الوقائي دورا في التخفيف في عدد المتسولين في الشوارع	51	44

مرتفع	1.08	4.02	النظرة السلبية التي ينظرها المواطن تجاه أفراد الشرطة	50	54
مرتفع	0.723	4.00	توفر الأهداف الإجرامية غير المحصنة (ضعف التدابير الاحترازية) (حركت تفكير الجناة على استغلالها	52	66
مرتفع	0.756	3.98	ضعف درجة المخاطر وقلة المردود السلبي أمام الأهداف الإجرامية حفزت الجناة للإقدام على ارتكاب الجريمة	53	67
مرتفع	0.692	3.97	إجراء التسهيلات القانونية والإدارية لشركات الأمن والحراسات الخاصة	54	36
مرتفع	0.702	3.97	ساهم العمل الوقائي في إيصال الشرطة لمستوى متوقع من استخدام تقنية المراقبة لسلوك الأفراد	55	46
مرتفع	0.772	3.95	ساهم عمل الشرطة في التخفيف في عدد المشردين في الشوارع	56	45
مرتفع	0.749	3.94	إكساب الجناة للسلوك الانحرافي من قبل كون لديهم إرادة دافعة للبحث عن فرص مواتية لارتكاب الجريمة	57	73
مرتفع	0.746	3.91	امتلاكهم للقدر والمهارة التي تفوق نوعية التحصين أمام نوعية الأهداف الإجرامية عامل مهم في إقدامهم على الجريمة	59	61
مرتفع	0.922	3.91	ضعف الوزع الديني عند مرتكبي الجرائم أدى إلى ضعف الرقابة الذاتية التي تمنعهم وتنهاهم على ارتكاب جريمتهم	58	76
مرتفع	0.888	3.90	إهمال وتقصير المجني عليهم لأنفسهم وأموالهم وممتلكاتهم هياً فرصاً للجناة على ارتكاب الجريمة	60	62
مرتفع	0.883	3.89	الدوافع الانحرافية عند الجناة وإصرارهم على ارتكاب الأفعال الإجرامية دفعهم للبحث عن فرص إجرامية تناسب ميولهم ورغباتهم وقدراتهم لارتكاب الجريمة	61	79
مرتفع	0.881	3.87	عدم المعالجة الاجتماعية التربوية ليوادر الميول الانحرافية عند الجناة بالمراحل الأولية من عمرهم عامل مهم لبروز الانحراف عندهم وارتكاب الجريمة	62	75
مرتفع	0.906	3.86	تقصير وإهمال المؤسسات الاجتماعية للمعالجة الوقائية القبلية للظروف والعوامل السلبية التي يتعرض لها الأفراد في حياتهم أسهم ذلك في انحرافهم وارتكاب الجناة للجريمة	63	78
مرتفع	0.876	3.85	وجود الإرادة الإجرامية في شخصيتهم هي الباعث والمحرك لهم	64	74

			لاستغلالهم الفرص التي تهيأت أمامهم		
مرتفع	0.721	3.84	وجود ميول ونوازح إجرامية مسبقة لدى مرتكبي الجرائم هي التي دفعتهم أصلا لاستغلال الفرص المتوفرة	65	71
مرتفع	0.881	3.83	امتلاك الجناة للقدرة والمهارة لاستغلال الفرص الإجرامية التي تهيأت أمامهم لم يتم الا بوجود إرادة إجرامية مسبقة لارتكاب الجريمة	66	77
مرتفع	0.874	3.78	الرقابة في أداء الحراسة والتحصين للأهداف الإجرامية أتاحت فرصا مواتية لاستغلالها من قبل الجناة في ارتكاب الجريمة	67	63
مرتفع	0.932	3.72	شعور المواطن من أن جهاز الشرطة يحد من حريته	68	55
مرتفع	1.178	3.64	وجود جرائم في المجتمع من الصعب على الشرطة مواجهتها	69	47
مرتفع	1.003	3.63	شعور المواطن أن التطور التكنولوجي ساهم في زيادة نسبة الجريمة بأشكالها المختلفة	70	57
مرتفع	1.043	3.59	شعور المواطن من أن جهاز الشرطة لا يستطيع توفير الأمن الكافي له	71	56
مرتفع	1.034	3.57	صعوبة تدخل الشرطة في القضايا المتعلقة بالمشاكل الأسرية	72	48
مرتفع	0.969	3.55	قلة شعور أفراد المجتمع بتعويضهم عن المخاطر التي يتعرضون لها حال تعاونهم مع الشرطة	74	51
مرتفع	0.980	3.55	عدم اهتمام المواطنين من حماية أنفسهم من الجريمة	73	53
مرتفع	0.974	3.52	حصص العمل في مجال الجريمة على الأجهزة الشرطية	75	49
مرتفع	0.978	3.48	تنفيذ المواطنون أدوار الشرطة بدلا منها	78	50
مرتفع	1.072	3.48	شعور الفرد في المجتمع أن الشرطة لا تتعامل بشفافية في تطبيق القانون	77	52
مرتفع	1.058	3.48	وجود ضعف عام في التخطيط في إدارة جهاز الشرطة	76	58
مرتفع	1.065	3.48	رفض أفراد جهاز الشرطة تغيير الأدوار التي تعودوا عليها في حل قضايا أفراد الشرطة	79	59

ملحق رقم (3):

أسماء محكمي استمارة الدراسة:

الرقم	الاسم	المؤهل العلمي	مكان العمل
1	أ. د. غسان الحلو	استاذ دكتور	جامعة الاستقلال
2	د. محمد دبوس	دكتورة	جامعة الاستقلال
3	د. عبد اللطيف ربايعة	دكتورة	جامعة القدس
4	د. عصام الاطرش	دكتورة	جامعة الاستقلال